الجمهورية التونسية

مهمة التجهيز والإسكان

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي لأداء مهمة التجهيز والإسكان

لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفـــهـــــــــرس

المحور الأول: تقديم المهمة

تقديم إستراتيجية المهمة 4
تقديم برامج المهمة 9
الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات

1 تقديم البرنامج 18
2 أهداف ومؤشرات الأداء 20
3 الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى 24

البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1 تقديم البرنامج 27
2 أهداف ومؤشرات الأداء 29
3 الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى 35

البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 تقديم البرنامج 38
2 أهداف ومؤشرات الأداء 42
3 الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى 50

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

1 تقديم البرنامج 54
2 أهداف ومؤشرات الأداء 55
3 الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى 62

الملاحق :

1 بطاقات المؤشرات 92
2 بطاقات الفاعلين العموميين 153
3 بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي 177

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

1 - استراتيجية المهمة

تتمثل غاية مهمة التجهيز والإسكان في السهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات وتوفير السكن اللائق بهدف التكيف مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاه للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم إلى جانب تعزيز الإستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي و العالمي حيث أنّ ربط مختلف جهات البلاد بالطرقات، يضمن سيولة واستدامة لحركة المرور وسلامة و أمن للمستخدمين، هذا مع الحرص على الإعتناء بالجوانب الجمالية والبيئية للمدن وحماية الأشخاص والممتلكات والمحيط الطبيعي عامة والشريط الساحلي خاصة من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب البلاد التونسية وتوخّي البعد الإستشرافي الذي يعد شرطا أساسيّا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين مختلف جهات البلاد. ولا يمكن بلوغ هذه الغاية دون الانخراط في الذكاء الاصطناعي والإرتقاء بجودة الخدمات وتعصير وسائل العمل الإداري ومواكبة التطور التكنولوجي.

وترتكز هذه الغاية على عدّة محاور: يتمثل المحور الأول في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن وصول كافة فئات المجتمع إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوت بين الجهات. أما المحور الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية للمحافظة على وظيفيته، ويتمثل المحور الثالث في حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتوقّي من التغيرات المناخية وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنشاء المنشآت المائية المفوضة عبر تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي، أما المحور

الرابع فيتمثل في إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية لجميع السياسات العمومية المنضوية تحت المهمة عبر استكمال البنية الأساسية من طرقات وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية و حماية المدن من الفيضانات و حماية الشريط الساحلي لتعزيز المردودية الاقتصادية إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض عبر بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة و حسن توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني وذلك عبر تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص حيث تم في هذا المجال برمجة إنجاز 1323 كم من الطرقات السيارة و2000 كم من الطرقات السريعة إلى أفق 2030 ، أما بخصوص مجابهة خطر الفيضانات فقد تم الانطلاق في إنجاز دراسة استراتيجية إلى غاية سنة 2050 وذلك في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" إلى جانب تحيين الدراسات الفنيّة خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا، كما يتم العمل على حماية الشريط الساحلي من الانجراف وعلى حسن تهيئة الموانئ البحرية بالإضافة إلى إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي .أما في مجال السكن الاجتماعي فقد تمت برمجة إنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025.

من ناحية أخرى، تتجسد استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان على المستوى الدولي من خلال الالتزامات مع المنظمات العالمية عبر الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط مستدامة تدار بإحكام وذات كفاءة عالية. أما مشروع الطريق العابرة للصحراء فهو يعزز اندماج البلاد التونسية في

محيطها المغاربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في انجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاڤوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبّق من خلال تشخيص وتحديد المواقع المعرّضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. كما تنخرط المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره عبر إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة، والنقل، والتجارة البحرية، وغيرها.

كما يمكن تشخيص واقع القطاع في أنّ البنى التحتية العصرية التي تتميز بها تونس تمكنها من التمركز على مستوى الدولي إلى جانب وضوح إستراتيجية المخططات في كل مجالات تدخل المهمة ، انخراط هذه الأخيرة في إجراءات العصرنة ومتابعتها وإشرافها على جميع هياكلها المركزية منها والجهوية وتمتع المؤسسات تحت الإشراف بحسن التسيير والتصرف والاستقلالية وتوفر الخبرات والتجارب في صفوف موظفيها والتفاعل الناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية. أما عن نقاط ضعف القطاع فيمكن حصره في نقص الصيانة للبنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك، من ناحية أخرى تمثل الديون المثقلة على المؤسسات تحت الإشراف واعتماد هذه الأخيرة على ميزانية الدولة لمواصلة انجاز مشاريعها من أهم الإشكاليات إلى جانب ضرورة الامتثال لإملاءات الممولين العموميين وضرورة التسريع

في الرقمنة والتوجه نحو تعويض الوثائق المادية بالرقمية لتحقيق مزيد النجاعة والشفافية والجودة على المعاملات الإدارية وضرورة تعزيز التصرف في الموارد البشرية عبر الانتداب وحركات النقل الداخلية.

أما أولويات المهمة لتحقيق المساواة فتتبلور من خلال إعداد إطار أداء لسنة 2024 يتضمن أهدافا ومؤشرات تضمن المساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة و في هذا الإطار تم الانطلاق في إعداد دراسة منذ بداية سنة 2023 حول تشخيص و تحليل النوع الاجتماعي بقطاع التجهيز ستمكننا من تحديد و بلورة إطار أداء يعتمد على النوع الاجتماعي و يكرس خاصة دور برامج المهمة في فك عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين وتمكينهم من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاقتصادي خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية هامة، هذا إلى جانب تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن والتصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز القرار الهامة والوظائف العليا على نفس قدر المساواة مع الرجال.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية للمهمة في:

-تطوير وصيانة شبكة الطرقات بجميع مكوناتها.

- الحد من المخاطر الفيضانات وحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة

- تهيئة ترابية وعمرانية وسياسة سكنية مستدامة وشاملة وميسرة للجميع

- حوكمة المهمة وضمان تسيير ناجع لمواردها

2 - برامج المهمة

- تتضمن مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2024 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.

- برنامج البنية الأساسية للطرقات
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

3 ـ الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد1

تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	113800	122500	124000	1500	1,2%
	اعتمادات الدفع	113785	122500	124000	1500	1,2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	58480	60461	61970	1509	2,5%
	اعتمادات الدفع	58194	60461	61970	1509	2,5%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	187871	223809	273980	50171	22,4%
	اعتمادات الدفع	187871	223809	273980	50171	22,4%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	2386832	1330710	2322725	992015	74,5%
	اعتمادات الدفع	1064181	1475420	1507300	31880	2,2%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	800	1310	2750	1440	109,9%
	اعتمادات الدفع	800	1310	2750	1440	109,9%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2747784**	**1738790**	**2785425**	**1046635**	**60,2%**
	اعتمادات الدفع	**1424831**	**1883500**	**1970000**	**86500**	**4,6%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

جدول عدد2

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	2385497	1177910	2506748	1328838	112,8%
	اعتمادات الدفع	1131753	1377540	1455048	77508	5,6%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	203364	374675	109074	-265601	-70,9%
	اعتمادات الدفع	125366	227575	207474	-20101	-8,8%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	119744	138107	120629	-17478	-12,7%
	اعتمادات الدفع	127227	228387	258229	29842	13,1%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	39179	48098	48974	876	1,8%
	اعتمادات الدفع	40485	49998	49249	-749	-1,5%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2747784**	**1738790**	**2785425**	**1046635**	**60,2%**
	اعتمادات الدفع	**1424831**	**1883500**	**1970000**	**86500**	**4,6%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2024 بـ 1970000 أ.د مقابل 1883500 أ.د لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 86500 أ.د (4,6%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- تبلغ تقديرات نفقات التأجير لسنة 2024 : 124000 أد مقابل 122500 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1500 أد (1.2%) أما نفقات التسيير فتبلغ 61970 أد سنة 2024 مقابل 60461 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1509 أد (2.5%) وتبلغ نفقات التدخلات 273980 أد سنة 2024 مقابل 223809 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 50171 أد (22,4 %) على شكل إحالة مبلغ 250 م د من البرنامج 1 إلى الفاعل العمومي تحت إشرافه "شركة تونس للطرقات السيارة".

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1507300 أ.د بعنوان سنة 2024 مقابل 1475420 أ.د بالنسبة إلى سنة 2023 أي بزيادة قدرها 31880 أ.د بنسبة (2,16%) وستخصص لمواصلة المشاريع في طور الإنجاز و تأجيل برمجة المشاريع الجديدة إلى السنوات القادمة وفق التوجهات العامة للبلاد والظروف المالية العمومية الصعبة و تعتبر هذه الإجراءات نسبيا عائق في مستوى تحقيق أداء البرامج و تنفيذ مخططات التنمية .

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 1455048 أد أي ما يمثل نسبة 73,86%

البرنامج الثاني: 207474 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 10,53 %

البرنامج الثالث: 258229 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 13,10 %

البرنامج التاسع : 49249 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 2,49 %

ب-إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد3

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	113785	122500	124000	125750	133770
نفقات التسيير	58194	60461	61970	62275	64143
نفقات التدخلات	187871	223809	273980	240159	244902
نفقات الإستثمار	1064181	1475420	1507300	1587725	1667436
نفقات العمليات المالية	800	1310	2750	1100	1200
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1424831**	**1883500**	**1970000**	**2017009**	**2111451**

جدول عدد4

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	1131753	1377540	1455048	1500000	1600000
البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	125366	227575	207474	210000	212000
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	127227	228387	258229	255638	245066
البرنامج 9: القيادة والمساندة	40485	49998	49249	51371	54385
المجموع	**1424831**	**1883500**	**1970000**	**2017009**	**2111451**

نلاحظ خلال سنة 2024 تطورا بنسبة 1,2 % في حجم نفقات التأجير مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023، وتطورا بنسبة 1,41 % خلال سنة 2025 وبنسبة 6,37 % خلال سنة 2026 ويعود ذلك إلى تفعيل ترخيص إنتدابات سنتي 2022 و 2023 على ميزانية سنتي 2023 و 2024 بهدف سد الشغورات المتعلقة ببعض الاختصاصات التقنية والفنية وكذلك التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية إلى جانب صرف القسط الثاني من الزيادة في الأجور لأعوان الوظيفة العموميةبداية من شهر جانفي 2024 .

كما تم تقرر اعتماد زيادة سنوية بـمعدل 0.5 % في نفقات التسيير سنة 2025 وب 3% خلال سنة 2026.

من جهتها تسجل نفقات التدخلات تطورا هاما بنسبة 22 %خلال سنة 2024، نتيجة ارتفاع تحويلات البرنامج 1 إلى فاعله العمومي "شركة تونس للطرقات السيارة"، يليه إنخفاض بنسبة 14 % خلال سنة 2025 ثم نسبة زيادة ب 2% سنة 2026 .

أما نفقات الإستثمار فقد سجلت تطورا محتشما بـنسبة 2,17 % خلال سنة 2024 وبـنسبة 5,3 % خلال سنة 2025 وبـ 5% خلال سنة 2026 ويعود ذلك أساسا إلى الوضعية المالية الصعبة حاليا ما أدى إلى عدم برمجة مشاريع جديدة و الإقتصار على مشاريع الصيانة و إستكمال المشاريع المتواصلة مثل مشروع قنطرة بنزرت والطريق السيارة تونس جلمة بالنسبة إلى البرنامج الأول وإلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة وصيانة المنشآت المائية وتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالنسبة إلى البرنامج الثاني، وإلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية وأمثلة تهيئة وتنمية الولايات و دراسات الرصد الترابي "أطالس الولايات" والانطلاق في انجاز مشروع منظومة التصرّف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وكذلك إتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول و الشروع في برنامج الجيل الثاني و مشروع اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بالنسبة إلى البرنامج الثالث.

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 :البنية الأساسية للطرقات

إسم رئيس البرنامج : السيد صلاح الزواري

تاريـخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1-تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

يسهر البرنامج 1 على تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين و مواطنات و قطاع خاص و قطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات. و ذلك بالعمل على:

- أولا ضمان استدامة وانسيابية حركة المرور بما يتيح سهولة الحركة تلبية لمطالب المواطنين والنسيج الاقتصادي (رواد الأعمال، رجال الأعمال، التخفيض من الوقت المخصص للمرور ...) فمن أولويات الاستثمار هو استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر الشروع في انجاز الطريق السيارة تونس جلمة و مضاعفة الطرقات (وصلة تطاوين بالطريق السيارة) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين).

- ثانيا ضمان سلامة المستعملي الطريق حيث يعمل البرنامج 1 على امتلاك شبكة من الطرقات المهيكلة والمجهزة بمرافق حديثة و تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (العرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) والصيانة الدورية للطرقات مما

يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور و كذلك الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي لها تأثير على الفئات الهشة؛

– ثالثا مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية مع مراعاة تطور الأسطول الوطني لذلك يعمل البرنامج 1 على تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لانجاز الطرقات أوصيانتها. حيث تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط'RE MED'. ومن ناحية أخرى، أبرم مركز التجارب وتقنيات البناء اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرقات وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

وعلى هذا الأساس فإن البرنامج 1 يراعي الالتزامات الدولية التي حثت عليها الوثيقة التوجيهية تونس 2035 (نسخة أولية) المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الـ17 للتنمية المستدامة، و الافريقية المتعلقة بتحقيق الأجندة الافريقية 2063. حيث يقدم البرنامج مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامـــة وعلى وجه الخصوص الهدف 9 "الصناعة و البتكار و الهياكل الأساسية" من خلال المؤشر 9–5–1 "إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة ومرنة" ؛

كما يقدم البرنامج مساهمة في تحقيق الهدف 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين و المواطنينات سواء كانوا في الحضر أو في الريف. فيعتبر البرنامج 1 أن المرأة الريفية هي من الفئات الهشة في المجتمع رغم أن لها دور ريادي في تنمية المناطق الريفية و توفير الأمن الغذائي بها فهي تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة[1] و بالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في مساعدة المرأة الريفية الحصول على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل. فإن المرأة والفتاة تظلان الأكثر تأثرا في غياب بنية أساسية ملاءمة. فتم التركيز على الهدف 1-2 " تحسين نفاذ النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة" و النشاط 8 "تهيئة المسالك الريفية" والنشاط D "صيانة المسالك الريفية" وايلائهما الأهمية اللازمة من حيث رصد الاعتمادات.

و يتميز واقع قطاع الجسور و الطرقات بـ:

- شبكة من الطرقات تمتد على زهاء 20 ألف كلم من الطرقات المرقمة منها 84 % معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58,3 ألف كلم من منها 45 % معبدة وفق بيانات إدارة استغلال وصيانة الطرقات إلى حد 31 ديسمبر 2022.

[1] صحيفة العرب عدد11143 بتاريخ 2018/10/19

– يوجد حاليا قرابة 743 كلم من الطرقات السيارة بكامل البلاد منها قرابة 571 كلم (تونس رأس جدير) تتواجد على الشريط الساحلي (70%) و 172 كلم بالمناطق الداخلية (تونس بنزرت 51 كلم و تونس بوسالم 121 كلم)

– تقلص اعتمادات الدفع السنوات الأخير مقارنة باحتياجات القطاع

– تقاعد عدد من الاعوان او مغادرة بعض الإطارات الفنية من المهندسين البلاد في اطار التعاون الفن.

ولكن يطمح البرنامج 1 إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكميّة في آفاق سنة 2035 على النحو التالي:

- بلوغ 1300كلم من الطرقات السيارة
- انجاز 2000 كلم من الطرقات السريعة
- بلوغ 33000 كلم من المسالك الريفية المهيئة و المعبدة
- انجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت و جسر جربة
- بلوغ 20000 كلم من الطرقات المهيئة
- بلوغ 14000 كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية

ولتحقيق ذلك تعتمد البرنامج 1 استراتيجية على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن وصول جميع المستخدمين إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوتات بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية لمحافظة

على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تساهم الهياكل التالية في تحقيق أهداف ومؤشرات البرنامج1 وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للجسور والطرقات ومختلف الوحدات حسب الأهداف التابعة لها
- الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان
- شركة تونس للطرقات
- مركز التجارب وتقنيات البناء

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار أن تطور شبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و/ أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

✓تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	%	56,0	61	62	66	70,7

تتواصل أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم إلى حد ديسمبر 2022، وانطلقت أشغال الطريق السيارة تونس جلمة بصفة رسمية في أكتوبر2022، وهي ممولة من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار، مما سيكون له تأثير على تقديرات المؤشر لسنة 2023 لذلك تمت مراجعة

التقديرات 2024 و2025 مقارنة بالمشروع السنوي للاداء لسنة 2023. ونأمل أن تحقق أشغال الطريق السيارة تونس جلمة تقدما هاما في الإنجاز خلال سنوات الثلاث المقبلة.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار و كذلك طول الطرقات المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات و مع الدول المجاورة.

✓ تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
لمؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%	70,9	72,3	73,1	73,5	73,9

العديد من الأنشطة تساهم في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خاصة النشاط 4 الطرقات المهيكلة (مضاعفة طرقات، المنعرجات، المحولات) والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة.

الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية و صيانة المسالك الريفية على تنقل المرأة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل؛مما يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية و التعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية.

✓ المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء

يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

✓ تقديرات المؤشر1.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	%	47,20	47.6	48	48.3	48.7

تم اعتماد المؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية" كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى تحسين نفاذ المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق للتعزيز من تمكينها الاقتصادي. وقد تم تغيير في قيمة المؤشر للسنوات2023 و2024 و2025 على ضوء تحيين

إنجازات 2022 حيث انطلقت أشغال الجزء الثاني من تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بداية من سنة 2023 وسيكون لها تأثير على نتائج المؤشر لسنتي 2023 و2024.

الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج 1 ومن خلال انجاز النشاط C صيانة واستغلال الطرقات المرقمة والنشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

✓ المؤشر 1.3.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

صيانة الطرقات للحفاظ على هيكل الطريق وتوابعها في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفرالسلامةاللازمة لهم من أولويات البرنامج 1. و ذلك من خلال مجهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية(على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

✓ تقديرات المؤشر 1.3.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر : 1.3.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	%	66,6	69,9	70,4	72,3	74,1

تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر يستوجب استكمال انجاز برنامج سنة 2021 و2022 فيما يتعلق بالتغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية والانطلاق في برنامج سنة 2023 الذي يحتوي على تغليف بالخرسانة الاسفلتية، تغليف سطحي بطبقتين، تثبيت الحواشي ،شحن الحواشي، ولإضفاء جمالية على محيط الطرقات خصصت اعتمادات للقيام برفع الأتربة المتراكمة بجوانب الأرصفة والحواجز الإسمنتية وإزالة الأعشاب الطفيلية والعناية بالغرسات المحاذية للطرقات والمفترقات. ولتوفير سلامة أكبر لمستعملي الطريق يحتوي البرنامج على أعمال التشوير الأفقي والعمودي.

2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات سنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	المؤشر 1-1-1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	62 %	1- تطوير شبكة الطرقات السيارة	7 300	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة مشاريع الطرقات السيارة في مرحلة الدراسات التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع
			2- الطريق السيارة تونس جلمة	188 000	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
	المؤشر 1-1-2 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات	73,1%	3- قنطرة بنزرت	77 500	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			4- الطرقات المهيكلة	233 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			5- تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	59500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			6- تدعيم الطرقات المرقمة	30500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			7- بناء الجسور	54 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			9- دراسات طرقية واتقان فني	7 000	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة المشاريع الممولة
			A- طرقات بمداخل المدن	1 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
			B- متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	1 000	لا توجد
الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة الى شبكة	المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك	46,9 %	8- تهيئة المسالك الريفية	90 000	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية،

طرقات المرقمة	الريفية				المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			F- تعبيد المسالك الريفية	4 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات	المؤشر 1-3-1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	70,4%	C- استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	242 155	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			D- صيانة المسالك الريفية	114 671	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			E- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	32 500	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال وحضور فعاليات تتعلق بالسلامة المرورية
			Z- نشاط المساندة	311922	لا توجد

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم شركة تونس الطرقات السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي" من خلال السهر على انجاز الطريق السيارة قابس – مدنين. فبانتهاء هذا الجزء يصبح الطول الجملي للطرقات السيارة المنجزة والمستغلة 743 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) ومن الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) وبالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية بين أنحاء البلاد التونسية ومع البلدان المجاورة. أما عن حجم الاعتمادات المحالة لفائدة الشركة ستبلغ حوالي 250 مليون دينار سنة المالية 2024.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
شركة تونس للطرقات السيارة	**الهدف 1-1:** **تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي**	**النشاط 1 -تطوير شبكة الطرقات السيارة.** الانتهاء من انجاز القسط 2 من الجزء المتعلق بالطريق السيارة قابس- مدنين (84 كلم)	**250 000**

وفي نطاق مساندة **شركة تونس الطرقات السيارة** من الناحية المالية حيث تمر بصعوبات كبيرة أثرت على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره **250 م د** خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القروض تجاه المقرضين الأجانب.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	52340	53275	54500	1225	2,3%
	اعتمادات الدفع	52340	53275	54500	1225	2,3%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	49253	49265	50548	1283	2,6%
	اعتمادات الدفع	49253	49265	50548	1283	2,6%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	170000	200000	250000	50000	25,0%
	اعتمادات الدفع	170000	200000	250000	50000	25,0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	2113904	875370	2151700	1276330	145,8%
	اعتمادات الدفع	860160	1075000	1100000	25000	2,3%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0,0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0,0%
المجموع	اعتمادات التعهد	2385497	1177910	2506748	1328838	112,8%
	اعتمادات الدفع	1131753	1377540	1455048	77508	5,6%

يبين الجدول 3 إعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" المقترحة لسنة 2024 قيمة 1455048 أد وهي موزعة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة كما يلي:

- إعتمادات نفقات التأجير: تبلغ 54500 ألف دينار بزيادة تقدر بـ 2,3% مقارنة بالاعتمادات التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2023.

– إعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 50548 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,6 % مقارنة باعتمادات سنة 2023. وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة.

– إعتمادات نفقات التدخلات تبلغ 250000 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 25 % مقارنة باعتمادات سنة 2023 لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة.

– إعتمادات نفقات الإستثمار: تبلغ 000 100 1 ألف دينار منها 000 450 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,3 % مقارنة باعتمادات سنة 2023.

– إعتمادات العمليات المالية: لا شيء

نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 5,6% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 (377 540 1أد).

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	52 340	53 275	54 500	54688	58176
نفقات التسيير	49 253	49 265	50 548	50743	52265
نفقات التدخلات	170 000	200 000	250 000	215407	218849
نفقات الإستثمار	860 160	1 075 000	1 100 000	1179161	1270709
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 131 753**	**1 377 540**	**1 455 048**	**1500000**	**1600000**

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بالنسبة إلى السنوات 2024 و2025 و2026.

حيث قدرت اعتمادات سنة 2024 بـ 048 455 1 ألف دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,6% مقارنة بتقديرات سنة 2023 (540 377 1 ألف دينار). أما سنة 2025 فتقدر بـ 1500000 ألف دينار بزيادة قدرها 3 % مقارنة باعتمادات سنة 2024. أما سنة 2026 فستبلغ 1600000ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 6.6% مقارنة بتقديرات سنة 2025. وذلك حتى نتمكن من المحافظة على نسق انجاز مقبول للمشاريع. كما يبين الجدول:

-نفقات التأجير:

- تم إعتماد زيادة بنسبة2,3 % مقارنة بسنة 2023 أما سنة 2025 فتم اعتماد زيادة بنسبة 0,3 %مقارنة بسنة 2024 في حين سنة 2026 تم إعتماد زيادة بنسبة 6,4 % مقارنة بسنة 2025.

-نفقات التسيير:

تم إعتماد زيادة بنسبة 2,6% في نفقات التسيير لسنة 2024 أما سنة 2025 فتم اعتماد زيادة بنسبة 0,4% مقارنة بسنة 2024 في حين سنة 2026 تم إعتماد زيادة بنسبة 3% مقارنة بسنة 2025. وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة.- نفقات التدخلات:

تم ترسيم اعتمادات لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقيمة 250 مليون دينار بالنسبة لسنة 2024 و215,4 مليون دينار لسنة 2025 و218,8 م د لسنة 2026 وذلك لخلاص التزامات الشركة تجاه الممولين الأجانب والمتعاملين معها.

- نفقات الاستثمار:

شهدت 2024 ارتفاع طفيف بنسبة 2,3 % مقارنة بسنة 2023 أما سنة 2025 فستجل ارتفاعا بـ 5,4 % مقارنة بسنة 2024. وكذلك سنة 2026 فستسجل ارتفاعا بـ 5% مقارنة بتقديرات سنة 2025. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع في بقية الأنشطة.

- نفقات العمليات المالية: لا شيء

البرنامج عدد 2 :حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

إسم رئيس البرنامج : السيدة نادية قويدر الطرابلسي

تاريـخ توليها مهمة "رئيسة البرنامج" : 08 أفريل 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

لحماية الأفراد والممتلكات، وحماية المحيط الطبيعي عموما والشريط الساحلي خصوصا، وفي إطار التحكم في المنشآت والانسجام مع تطلعات الدولة وأولوياتها، يعنى البرنامج عدد2 بحماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية من الفيضانات وللشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في المنشآت كما يسعى من خلال تنفيذ التزامات الدولة بالتعهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال التنمية المستدامة وتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 الى ادراج النوع الاجتماعي وتطبيق الأهداف التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي والتغيرات المناخية ويبرز ذلك من خلال:

- ✓ ضمان حماية مستدامة ومندمجة للمدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية،
- ✓ توفير بنايات مدنية إيكولوجية ومقتصدة للطاقة،
- ✓ الحد من الفوارق بين النساء والرجال وتدعيم استغلال الفئات الهشة للمشاريع المنجزة من خلال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي،
- ✓ إعداد استراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وعند تصميم المنشآت والبنايات المدنية.

ونظرا لحرص البرنامج على التطوير والتحسين من الأهداف والدفع نحو مواكبة المستجدات المعاصرة وتقوية البرنامج وأسسه، وجب القيام بالتشخيص الموضوعي والبحث عن سبل النجاعة وعليه فقد تم ضبط أهم نقاط القوة وعرضها كالآتي:

- توفّر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
- توفّر الأطر القانونية والهياكل المؤسساتية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية،
- القبول الاجتماعي للهدف الاستراتيجي،
- توفّر ظروف العمل الملائمة لإنجاح المشاريع ،
- انخراط الدولة في المعاهدات الدولية والتزاماتها تجاه دعم أهداف التنمية المستدامة،
- التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة واعتماد النمذجة والرقمنة لاختزال الآجال وتحقيق النجاعة.

أما نقاط الضعف فتتمثل في:

- الصعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي البحري
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشتت المعطيات الأساسية
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- قلة المقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- ارتباط المشاريع بعديد الجهات الفاعلة مما يتسبب في التعطل بسيرها ويرجع ذلك الى عدم توفّر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض فيما

يتعلق بالمشاريع المينائية، التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية،...

- الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون،
- نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع،
- التأثيرات المباشرة والغير مباشرة للتغيرات المناخية على أهداف البرنامج،
- خروج الكفاءات والمراجع المهنية إما بالإحالة على التقاعد أو الترقيات لمناصب عليا مع عدم تعويضها،

وعليه تم ظبط إستراتيجية البرنامج والتي تتمحور حول:

- حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ،
- إحكام إنجاز منشآت مفوضة مستدامة

وتتمثل أولويات كل محور استراتيجي فيما يلي:

حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي :

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الافراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية المستدامة اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية وذلك من خلال:

–حماية المناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات وذلك من خلال تحيين الدراسة الاستراتيجية للتحكم في خطر الفيضانات إلى غاية سنة 2050 أخذا بعين الإعتبار للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم,

–ضمان مواصلة تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر.

بالإضافة الى الحماية المستدامة للشريط الساحلي من خلال:

*تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي

*حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،

*إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية الى أفق سنة 2050.

إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة:

– تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام،
- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،

- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء في إطار تعزيز القطاع والمساهمة في التنمية المستدامة.

– أما في ما يخص المنشآت المينائية المفوضة فتسعى الادارة العامة للمصالح الجوية و البحرية الى أفق سنة 2030 لاحكام انجاز جميع المشاريع المفوضة للموانئ البحرية بصفة مندمجة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية استعمال الطاقة المتجددة عند التصميم وتستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت وجميع الفئات المستغلة للموانئ.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" من برنامجين فرعيين مركزيين و24 برنامج فرعي جهوي. ويتضمن البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2"حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين و هما "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية" و"الإدارة العامة للبنايات المدنية" حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب منشأة مفوض. ويمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" وهم:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية،

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

وهي شركات تم احداثها لمتباعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ" حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي".

2- أهداف ومؤشرات الأداء

▪ الهدف 2-1: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية

في اطار حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الأول والمتمثل في ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية. حيث يسعى البرنامج الفرعي 1 إلى العمل على الترفيع في مستوى الحماية على قاعدة تواتر تناهز 50 سنة للحصول على مدن صامدة ومستدامة أخذا بعين الإعتبار للتغيرات المناخية وذلك إلى حدود أفق 2050 من خلال إعداد دراسات سنويا لإنجاز مشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المهددة بالفيضانات للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات، ومن خلال الحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق. حيث تقوم إدارة المياه العمرانية بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به بهدف المحافظة على جودة المنشآت المنجزة ضمانا لديمومتها وصمودها.

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم إعتماد مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي،
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

▪ المؤشرات:

✓ المؤشر1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

يمثل هذا المؤشر العدد الجملي للمشاريع التي يتم إنجازها وقبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيينه مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي. ويتم إحتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف «: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية إلى أفق 2050"

✓ تقديرات المؤشر 1.1.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	98	97	99	100

شهدت الأشغال في الوقت الحالي نسبة تقدم هامة لبعض المشاريع إلا إنه من المتوقع أن يعرف المؤشر تراجعا لتبلغ قيمته 97 % سنة2024 نتيجة فسخ صفقتين . ومن المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2026.

✓ المؤشر2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

يمثّل هذا المؤشر طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا بمختلف الولايات مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف "ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية إلى أفق 2050".

ولتأمين وظيفية هذه المنشآت وديمومتها تقوم مصالح الإدارة بوضع برنامج سنوي لصيانتها و تعهدها بالتنظيف بمعدل ثلاث تدخلات في السنة نتيجة الإلقاء المتواصل للفضلات بأنواعها بالمنشآت بالإضافة إلى السكب المتواصل للمياه المستعملة بها و كذلك التعدي على حرمة الأودية و منشآت الحماية من الفيضانات

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	97	98	78	85	97

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2024 سيتم إحتساب قيمة المؤشر بإعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة وهو ما يفسر الفارق المبين بالجدول بالنسبة لتقديرات النسبة السنوية لجهر المنشآت التي من المتوقع أن تبلغ 98 % سنة 2023و 78 % لسنة2024 بعد تعديل طريقة احتساب المؤشر.

- **الهدف 2.2: حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي:**

في اطار حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثاني والمتعلق بحماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي حيث يسعى البرنامج الفرعي عدد 2 إلى المحافظة على الملك العمومي البحري و التوقي من مخاطر التغيرات المناخية التي تساهم في الانجراف البحري، و في اعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تم اعتماد مؤشر يتمثل في: "**نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري**".

المؤشر1.2.2 : نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري:

يمثل هذا مؤشر النتائج النهائية السنوية المتعلقة بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مقارنة بما تم برمجته خلال نفس السنة. ولاحتساب هذا المؤشر يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة.

يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 (مخطط التنمية 2016- 2022) ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

✓ تقديرات المؤشر1.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف: حماية مستدامة و مندمجة للشريط الساحلي.	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.2 نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	%	-	15	50	80	100

- لم يتم احتساب المؤشر سنة 2022 بالقيمة المستهدفة الجديدة باعتبارها تنطلق سنة 2023 حسب مخطط التنمية 2023-2025. ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز للمؤشر تقدر بـ 15%، حيث سيقع الانطلاق في مشروع حماية الشريط الساحلي برجيش- سلقطة (القسط 1 و2) ومشروع اعادة حاجز الحماية الحجري بالرفراف ومشروع ترميم واعادة بناء جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير.

▪ الهدف 3.2 : انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة.

في اطار إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثالث المتمثل في "انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة" وذلك من خلال:

- تعزيز البناء المستدام عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجالي التحكم في الطاقة وادراج مقاربة النوع الإجتماعي في ما يخص البنايات العمومية
- الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك التوقي من التغيرات المناخية ومراعاة النوع الاجتماعي عند تصميم وانجاز المشاريع في ما يتعلق بالمنشآت المينائية المفوضة.

ويتم قيس الهدف من خلال ثلاثة مؤشرات متعلقة بـ:

– النجاعة الطاقية للبنايات،

– نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي،

– نسبة الآداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة.

✓ المؤشر1.3.2 : النجاعة الطاقية للبنايات

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما انخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية. تمّ اختيار هذا المؤشّر لما له من دلالة قيميّة في مستوى استهلاك الطاقة للبنايات ويقع إعتماد التقنين الحراري بالنسبة للمباني الخاضعة للقرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة ووزير الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة المؤرّخ في 2008/07/23، المتعلّق بضبط الخاصيّات الفنيّة الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدّة للمكاتب أو ما يماثلها، واعتماد نفس التمشّي كحدّ أدنى بالنسبة للمشاريع الغير خاضعة لهذا القرار.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر1.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة في اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	68	68	65	60	55

- لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات خلال سنة2022، 68kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".
- بالنسبة لسنة 2023 من المتوقع المحافظة على نفس قيمة المؤشرو هي 68 kwh/م2/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة علما وأنّنا بصدد العمل على مراجعة النصّ الترتيبي المتعلّق بالتصنيف الطاقي نحو الترفيع فيه (تحسين التصنيف الطاقي).

المؤشر2.3.2 : نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي:

✓ انجازات وتقديرات المؤشر2.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة في اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.2 نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي	%	5*	10	20	30	40

- (*) بالنسبة إلى سنة 2022 تم إعداد فعليا دراسة واحدة من قبل الجانب الفرنسي الوكالة الفرنسية للتنمية ممولة مشروع تطوير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد عن طريق قرض، يأخذ فيها بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بمنطقة سيدي بوزيد وذلك عن طريق تعيين مكتب دراسات فرنسي مختص في النوع الاجتماعي مهمته القيام بتشخيص الوضعية وتقديم مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة مشروع الخدمات الصحية المنجزة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال. وسيتم الأخذ بهذه الدراسة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال مشروع المستشفى الجامعي المتعدد الاختصاصات بقفصة.

- بالنسبة إلى بقية المشاريع سيتم الاعتماد على نفس المنهجية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بتعيين المصممين وبالدراسات والانجاز وتقييم المناظرات المعمارية على هذا النحو و هو ما يفسر تطور التقديرات للسنوات القادمة.

المؤشر3.3.2 : مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة

يتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال وبما يستجيب لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء.

✓ - تقديرات المؤشر3.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة في اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.2.2 مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة	%	77.5	70	75	85	90

تم تحقيق نسبة 77.5 % سنة 2022 و من المنتظر تحقيق نسبة 70% سنة 2023.

وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي و ذلك لتحقيق انجاز منشآت مينائية مفوضة تستجيب لمعايير التنمية المستدامة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يبين الجدول الموالي تقديم مختلف الأنشطة للبرنامج (التي لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج) ودعائم الأنشطة2 (ليس لها انعكاس مالي) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية. كما يتضمن التأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط):

جدول عدد1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج "2"

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: ضمان حماية المدن من الفياضانات في ضل التغيرات المناخية	المؤشر: 1.1.2 :نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%97	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية المدن من الفيضانات	145 000	لا توجد
	المؤشر: 2.1.2 :النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	% 78	الصيانة	30 000	لا توجد
			المساندة للبرنامج الفرعي 1	3 060	
الهدف 2.2: حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري	المؤشر: 1.2.2: نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%50	حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و احكام انجاز المنشآت المينائية	6 500	تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والملك العمومي المينائي
			متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	2 750	تدخل الفاعلين العموميين المعنيين: إعداد استراتيجيات والبحث عن سبل تمويل للمشاريع: البحث عن ممولين خواص (أجانب أو محليين) أو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص....
الهدف 3.2: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	المؤشر: 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات	%65	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة و التحكم في جودة و تقنيات البناء متابعة انجاز الدراسات	3 350	لا توجد
	المؤشر: 2.3.2: نسبة البنايات المدنية المعلنة و المراعية للنوع الاجتماعي	%20		0	لا توجد
	المؤشر: 3.3.2: مستوى الآداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة	%75		0	
			المساندة	15 282	
الهدف 4.2: احكام انجاز المشاريع المفوضة و المحافظة على منطقة الارتفاقات و الملك العمومي البحري بالإدارات الجهوية	المؤشر: 1.4.2: النسبة السنوية للصيانة		مراقبة منطقة الارتفاقات و حماية الملك العمومي البحري	993*	

				539	**مساندة البرنامج الجهوي**
				207 474	**مجموع البرنامج عدد 2**

*** منها 993 أد تدخل الإدارات الجهوية الساحلية لصيانة أجزاء من الشريط الساحلي والملك العمومي البحري.**

**** منها 539 أد مساندة على المستوى الجهوي**

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين وهم شركات تم احداثها لمتباعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" والمتمثلة في:

-شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس

-شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

-شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

يقوم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج بالسهر على تنفيذ مشاريعهم حيث تم إخراج حوزة هذه المشاريع من ملك عمومي بحري إلى ملك دولة خاص لفائدتها.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2024.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)
شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"	يسهر الفاعلون العموميون على تنفيذ مشاريعهم المتواجدة على الشريط الساحلي وبالتالي فان مهمتهم بعلاقة بحماية الشريط الساحلي والمحافظة عليه.	المتابعة البيئية و إزالة التلوث و تهذيب السواحل من خلال أشغال الصيانة والتعهد بكل المنطقة التي تمسح 420 هك على طول الشريط الساحلي لمدينة صفاقس.	2 150
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية		متابعة تطور الوضع البيئي ومراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية، الصيانة الدورية للبوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها.	200
شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية		مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يمسح 142 هك على ساحل مدينة المهدية، مواصلة أشغال صيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع. مراقبة جودة المياه	400

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

في اطار تنفيذ استراتيجية البرنامج عدد 2 فقد وقع رصد الاعتمادات اللازمة ضمن إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) و نلاحظ من خلال الجدول التالي أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	16059	17093	17500	407	2,38%
	اعتمادات الدفع	16059	17093	17500	407	2,38%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2127	2322	2374	52	2,24%
	اعتمادات الدفع	2078	2322	2374	52	2,24%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0,00%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	184370	353950	86450	-267500	-75,58%
	اعتمادات الدفع	106429	206850	184850	-22000	-10,64%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	800	1310	2750	1440	109,92%
	اعتمادات الدفع	800	1310	2750	1440	109,92%
المجموع	اعتمادات التعهد	203364	374675	109074	-265601	-70,89%
	اعتمادات الدفع	125366	227575	207474	-20101	-8,83%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	16 059	17 093	17 500	17546	18666
نفقات التسيير	2 078	2 322	2 374	2392	2463
نفقات التدخلات					
نفقات الاستثمار	106 429	206 850	184 850	188962	189671
نفقات العمليات المالية	800	1 310	2 750	1100	1200
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**125 366**	**227 575**	**207 474**	**210000**	**212000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**125 366**	**227 575**	**207 474**	**210000**	**212000**

ان الاعتمادات المرصودة للبرنامج عدد 2 من خلال اطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) تمثل تقريبا جملة الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والوصول إلى القيمة المستهدفة لمختلف مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالبرنامج:

- بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 (حماية المدن من الفيضانات): ستشهد ميزانية الاستثمار لسنة 2024 انخفاضا مقارنة بسنة 2023 حيث انخفضت قيمة الاستثمارات من 195 مليون دينار إلى 175 مليون دينار منها 142 مليون دينار على ميزانية الدولة و 33 مليون دينار على القروض

الخارجية الموظفة ويعود ذلك إلى اعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المتواصلة. كما تم اقتراح ما قيمته 30 مليون دينار لصيانة المنشآت المائية خلال سنة 2024 حيث أصبح من الضروري تدعيم الاعتمادات المرصودة لهذا النشاط نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهاطل الأمطار سنويا.

- بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 (حماية الشريط الساحلي والتحكم في المنشآت): لقد تم رصد 6500 مليون دينارا ضمن ميزانية سنة 2024 ونلاحظ من خلال هذه الاعتمادات أن البرنامج الفرعي عدد 2 حافظ تقريبا على نفس قيمة الاعتمادات المرسمة خلال سنة 2023 وهي6.600 مليون دينار ويعود ذلك خاصة الى اعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وحلحلة المشاريع التي تشكو بعض الصعوبات في انجازها، لكن من خلال اطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)، فان السنوات القادمة ستشهد تطورا هاما في النفقات و هو ما سيكون له الانعكاس الايجابي في تحقيق جزء من أهداف البرنامج.
- وقع رصد ضمن ميزانية الإدارة العامة للبنايات المدنية 3.350 مليون دينار سنة 2024 (وهو راجع بالأساس إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية).
- بالنسبة للبرنامج الفرعي 3 (البرنامج الجهوي): تطبيقا لمبدأ الحوار وتنفيذا لمقترحات الجهات فقد ارتفعت ميزانية البرنامج الجهوي من 1496 ألف دينار سنة 2023 إلى 1532ألف دينار سنة 2023 أي بنسبة 2.5% تقريبا وهي نسبة مقبولة لتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية.

البرنامج عدد 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريـخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

تتمثّل غاية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في تحسين جودة الحياة للجميع عبر تهيئة دامجة ومتوازنة ومستدامة للمجال الترابي والحضري يراعي التوازنات الإيكولوجية والديموغرافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والتغيرات المناخية والنفاذ للسكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية دون تمييز.

يعتبر السكن اللائق حقا وهدفا من أهداف التنمية المستدامة لعلاقته المباشرة بكرامة الإنسان ورفاهيته وعلى هذا الأساس يرنو البرنامج عدد 3 إلى تطوير مدن ذكية ومستدامة ودامجة تكرس الحق في السكن اللائق والملائم على قدم المساواة ودون تمييز وتستجيب للحاجيات المتطورة للمواطنات والمواطنين وحقوق الأجيال الحالية والقادمة من أطفال وشباب وتراعي النوع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

لذلك سيتمّ خلال فترة مخطط التنمية 2023-2025 تحيين 235 مثال تهيئة عمرانية.

وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء، ستتولى الوكالة العقارية للسكنى اقتناء حوالي 369 هك بمناطق تدخل عقاري وبيع 149 هك بكامل ولايات الجمهورية.

وفي مجال توفير السكن الاجتماعي لفائدة الفئات محدودة الدخل سيتم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التدخل لفائدة 3567 منتفعا ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز حوالي 3980 مسكنا ومقسما اجتماعيا. ولتمكين الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل من الحصول على مسكن اجتماعي أو اقتصادي لائق تقدّر تدخلات الصندوق بالمسكن لفائدة الأجراء ما يقارب 215 مليون دينار.

وتقدّر الاستثمارات في قطاع السكن بحوالي 12000 م د لإنجاز قرابة 100 ألف مسكنا منها 80 % عن طريق البناء الذاتي و20% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص.كما تقدر مساهمة الباعثين العقاريين العموميين بحوالي 4100 مسكنا باستثمارات جملية تقدر بحوالـي 490 م د.

وبالرجوع إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، يرمي الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة بالأساس إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.
ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى في توجهات الحكومة التونسية نظرا لأهمية المرحلة الحالية في تونس التي تزيد فيها نسبة التحضر عن 70% حيث أن مختلف مجالات التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

كما إن استكمال استراتيجية الدولة وتعزيز الطموح في اتجاه الحياد الكربوني في أفق 2050، يعتبر توجها ملزما لكل الدول بموجب الفصل 4 من اتفاق باريس حول المناخ وذلك من خلال توجهات التهيئة الترابية والحضرية المستدامة.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 وذلك عبر تحديد أهم البرامج القطاعية التي يمكن اعتمادها لـ:

– تركيز أسس التنمية النظيفة ذات الانبعاثات الضعيفة من الغازات الدفيئة إلى أفق 2050، خاصة في مجالات الطاقة والنقل والتجهيز والصناعة والفلاحة والتصرف في النفايات،

–التخفيف من تداعيات التغيّرات المناخية في المجالات الأكثر حساسيّة، على غرار الموارد المائيّة، والأمن الغذائي، والشريط الساحلي والمنظومات الإيكولوجيّة والصحة والسياحة.

واعتبارا لأهميّة هذا المسار وإمكانية مساهمته في تعزيز أسس التنمية المستدامة، والمتناغمة مع حجم الرهانات المناخيّة بتونس، تمّ التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة التي تساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى **46 %** بحلول 2050 وتقليص الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا أي **30%** بحلول 2035.

كما تبين من خلال إعداد السياسة الحضرية الوطنية أن تونس بحاجة ماسة إلى سياسة تنمية جهوية جريئة وشاملة وطموحة وقادرة على تعديل الأبعاد التنموية بشكل عميق ويمثل تنفيذ السياسات الوطنية، وخاصة السياسة الحضرية الوطنية دور محفز ومسرع لتفعيل اللامركزية التي ترتكز بالأساس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

حيث تم استكمال السياسة الحضرية الوطنية التي تم اعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفق مقاربة تشاركية مع كل المتدخلين في المجال من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، مع الاخذ بعين الاعتبار لأولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية، بدمج القضايا الشاملة مثل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في السكن، والحق في المدينة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والمشاركة مع الشباب، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة والاندماج الاجتماعي. وتعتمد السياسة الحضرية على تنفيذ مشاريع نموذجية ليتم فيما بعد تقييمها ومن ثم تعميمها على كامل التراب الوطني.

تمكن السياسة الحضرية الوطنية من مراقبة الأولويات، ثم تشخيص التوجهات واقتراح خيارات سياسية للقضايا الحضرية الرئيسية المتعلّقة بالمجالات ذات الصلة بالتحكم في التوسعات الحضرية ومزيج الأنسجة العمرانية وتثمين الإمكانات المحلية وحماية التراث المادي وغير المادي وتثمينه، والوصول العادل إلى الخدمات الحضرية (خاصة النقل العام والخدمات والمرافق الحضرية)، دمج الفئات غير المستقرة والضعيفة والمساواة وعدم التمييز والسكن اللائق بأسعار معقولة، والحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية، فرض الضرائب المحلية العادلة، الحق في المدينة، العقارات المطهرة والحكم الحضري الجيد، والاعتراف الحقيقي بمبادئ الديمقراطية التشاركية في عمليات التخطيط الحضري، والشراكة بين الجهات الفاعلة.

كما تمكن السياسة الحضرية الوطنية من إعداد وثيقة إستراتيجية حول تصور ورؤية وإرشادات واضحة حول التنمية المستدامة والتغيير المرن للمدن التونسية.

وقد أحدثت تونس استراتيجيات وأدوات عمليّة لإعادة تنظيم المجال الترابي والعمراني تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

حيث تمّ إعداد نصوص وقوانين بغية تنظيم المجال الترابي وجاذبيته وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها مجلة التهيئة الترابيّة والتعمير لسنة 1994 وعدد من نصوصها التطبيقية. وفي إطار مزيد إحكام التصرف في المجال الترابي والعمراني تمّ إصدار مجلة الجماعات المحلية خلال سنة 2018.

فالتهيئة الترابية بصفة جزئية والتعمير يندرجان صلب صلاحيات الجماعات المحليّة لذا فإنّ مراجعة مجلّة التهيئة الترابيّة والتعمير باتت ضروريّة بما ينسجم مع ما نصّت عليه مجلّة الجماعات المحليّة.

وتمرّ تونس اليوم كباقي دول العالم بجملة من التغيرات الاقتصاديّة والسياسيّة، بالإضافة إلى التغيرات المناخيّة والمشاكل البيئيّة والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحيّة مما يمثّل ضغوطات كبيرة على جودة الحياة وتهديدا للأجيال القادمة.

حيث تشهد جل المدن التونسية توسعا عمرانيا أفقيا غير منظم نتيجة لاستفحال ظاهرة البناء الفوضوي وانتشار الاحياء العشوائية على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة مما تسبب في اختلال الوظائف العمرانية للمدن ويقدر التوسع العمراني العشوائي خارج أمثلة التهيئة العمرانية ما بين 30% و40 % من مجموع المساحات التي يتم تعميرها، والذي يساهم بشكل كبير في فقدان للأراضي الفلاحية وللمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبناءات صديقة للبيئة.

كما يمثّل أيضا عائقا أمام تمتع المواطن بالعيش الكريم ورفاهيّة تضمن له جودة حياة جيّدة، ممّا يتطلب توفير تمويلات لتهيئة تلك الأحياء وتهذيبها.

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في مادة التعمير والتهيئة، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، لا يزال يشكو العديد من الصعوبات من بينها:

- انعدام التناغم والانسجام بين سياسات الدولة القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب آليات خصوصية من شأنها مساعدة الدولة على تركيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة لضمان تنمية شاملة ومستدامة للتراب الوطني والرفع من قدرته التنافسية.
- عدم قدرة منظومة التخطيط العمراني على الاستباق ومواكبة التوسع العمراني السريع، أدى إلى انتشار أحياء سكنية فوضوية على حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدن،
- غياب الربط بين مخططات التهيئة الترابية والعمرانية وأمثلة التنقلات الحضرية والأمثلة المرورية،
- ضعف الرقابة والمتابعة وتنفيذ قرارات الهدم في البنايات غير المرخص لها،
- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أثمانها خاصة داخل التجمعات السكنية الكبرى واحتداد المضاربات العقارية،

- تراجع انتاج الباعثين العقاريين العموميين الراجع لصعوبة الاجراءات القانونية المعمول بها للحصول على التراخيص اللازمة من جل المصالح المتدخلة مما يتسبب في تعطل الدراسات وكذلك الإنجاز. وصعوبة التسويق نتيجة ارتفاع كلفة المسكن أمام انخفاض القدرة الشرائية للمواطن،
- ارتفاع أسعار المساكن وعدم تلاؤمها مع القدرة الشرائية للمواطن خاصة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط،
- جمود تقريبي لسوق السكن المعد للكراء وعدم إقبال المستثمرين على إنجاز هذا الصنف من المشاريع،
- ظاهرة احتكار الأراضي وخاصة منها القابلة للتعمير مع ارتفاع أسعارها والكائنة داخل أمثلة التهيئة العمرانية مما دفع بالفئات الاجتماعية الضعيفة وحتى المتوسطة لإقامة مساكنها في مناطق سكنية عشوائية ودون ترخيص مسبق في البناء،
- طول إجراءات المصادقة على ملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناءمما ساهم في الإخلال بالمشهد العمراني المتمثّل في إنشاء تقسيمات غير منظمة دون المصادقة عليها،
- غياب آليات خصوصيّة تساعد البلديّة على تمويل برامج التهيئة والتجهيز المدرجة بأمثلة التهيئة العمرانيّة.

لذلك سيتم ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان العمل على **المحاورالاستراتيجية التالية:**

المحور الأول: – تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة وشاملة للجميع

المحور الثاني: سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

- **المحور الأول: تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة وشاملة للجميع**

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

–إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

–تهيئة للمجال الترابي الوطني تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الكبرى المرتقبة خلال السنوات القادمة والمتمثلة أساسا في التغييرات الديمغرافية وتمركز السكان وتهرم المجتمع والتغييرات المناخية والتغييرات التكنولوجية وتأثيراتها أساسا على الحوكمة الترابية وعلى التصرف في المجال الترابي، وقد تمّ الانطلاقفي دراسة تحديد ووضع خرائط للمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية الشديدة.

– الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربيوالاندماج في الاقتصاد العالمي.

–إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي للبلاد بما يتماشى والنظرة الداعية لدمج المناطق الأكثر حركية بالمناطق الأقلّ حظا وذلك عبر وضع إطار مؤسّسيّ مناسب.

– تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

– الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

– إحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة قصد تحقيق استدامة التنمية.

– تطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

–مرافقة مسار حوضرة المدن الكبرى على غرار تونس وصفاقس وسوسة لتصبح قاطرة للتنمية في هذه المناطق وذلك من خلال تطوير رؤية شاملة لتنميتها وتدعيم قدرتها التنافسية على المستوى المتوسطي.

– اعتماد السياسة الحضرية الوطنية الجديدة.

– إحداث وكالات تعمير وتهيئة داخل الجهات،

– تطوير مرصد ديناميكية المجال ودعمه بالإمكانيات الضرورية.

– مراجعة مجلة التعمير والتهيئة الترابية.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في:

–الاسراع في استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وإعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها واعتبارها أولوية قصوى ولا تحتمل التأجيل نظرا لكونها آلية لدفع الاستثمار العام والخاص ولتطوير أساليب حوكمة المجال الترابي العمراني بأكثر فاعلية واندماج،

– إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولا وتكاملا يعزز الشعور بالرفاهية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصاديا، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة،

–تسهيل الوصول إلى الأماكن العامة والخدمات الحضرية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

–الرفع من جودة الدراسات العمرانية لتحسين الفضاءات العمرانية وللمحافظة على جمالية المدن وخصوصياتها العمرانية والمعمارية في إطار تهيئة عمرانية مستدامة،

–تطوير الحوكمة الحضرية ودعم المسار اللامركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة،

–مراعاة التغيرات المناخية والبيئة في التنمية الحضرية وتعزيز الادماج الاجتماعي والترابي،

–الحد من التوسع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة،

- وضع سياسة جديدة للمدينة لمقاومة البناء الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائية وتحسين جودة الحياة داخل المدن لتكون جاذبة للاستثمارات،

- رصد ومتابعة النمو العمراني وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لمزيد التحكم في التمدد العمراني، وفي هذا المجال تم تصميم البوابة الجغرافية للمعطيات العمرانية لتثمين مختلف قواعد معطياتها ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين العموميين في مجال التعمير بتونس الكبرى.

كما تمّ في هذا الصدد الإعداد لوضع قاعدة معطيات جغرافية خاصة بشبكة الطرقات في تونس الكبرى تشتمل على بيانات دقيقة وشاملة تمكن من متابعة النمو العمراني والقيام بمختلف الدراسات.

- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.
- مساعدة البلديات خاصة حديثة التأسيس على إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وذلك بتكوين وتقديم الإرشادات اللازمة وبمساعدتها على اعتماد المقاربة التشاركية وعلى مطابقتها مع استراتيجيات التنمية العمرانية.

- **المحور الثاني: سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام**

تتمثل سياسة السكن بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها **لفائدة الجميع على حدّ السواء ودون تمييز** وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

–إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين الجميع،

–توفير مدخرات عقارية تستغل حصريا في إقامة مشاريع سكنية اجتماعية وغيرها بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة،

–إعادة النظر في موضوع الجباية العقارية وخاصة للفئات الضعيفة والمتوسطة والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للميدان العقاري الذي يكتسي صبغة اجتماعية للمواطن لضمان سكن لائق ولا يمكن اعتباره موردا مستمرا لميزانية الدولة وملجأ لتغطية النقص الحاصل في الموارد المالية العمومية،

– اعتماد السكن المستدام والإيكولوجي القائم على الموارد الطبيعية المستدامة،

– استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية،

– تثمين الرصيد السكني القائم وخاصة في المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية، ويتدخل البرنامج في المراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية قصد إعادة تأهيلها وإدماجها في محيطها العمراني على نحو يطور جاذبيتها الثقافية والسياحية.

– اعتماد نظام إحصائي مبني على مقاربة النوع الاجتماعي: تطوير مرصد العقار والسكن.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان برنامجا فرعيا مركزيا و24 برنامجا فرعيا جهويا:

– يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...).

– البرامج الفرعية الجهوية والمتكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للتهيئة الترابية
- إدارة التعمير
- وكالة التعمير لتونس الكبرى
- الإدارة العامة للإسكان
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 3-1 تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع**

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط الترابي والعمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

لضمان قيس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تمّ اعتماد مؤشّر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل التراب الوطني حيث توفر الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلة الكبرى التي من شانها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيات الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل الترابي الوطني.

تقديرات المؤشر 1.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.1.3 نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	%83	%85	%87	%90	%95

سيتواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة2023 من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لسوسة الكبرى هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسة الاستراتيجية "المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2050" والعمل على إتمام إعداد الدراسات المتواصلة والتي تشمل الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة وبعض الدراسات الخصوصية. وبذلك سيتم تعزيز مؤشر قيس الأداء ليتطور من 83% المسجل سنة 2022 إلى 85 % سنة 2023 و87 %سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل95%موفى سنة 2026 خاصّة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

✓المؤشر1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال العمراني وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	9.5 %	12 %	13.5 %	15 %	16.5%

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من9.5% سنة 2022 الى 12%سنة2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 13.5% سنة 2024 و نسبة 15% سنة2025 ليصل إلى نسبة تعادل 16.5% موفى سنة 2026.

✓ المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد

التونسية، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية	نسبة	%21	%19	%17	%15	%13

- لقد تمّ تغيير تسمية المؤشر من نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية المدرج بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 إلى نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية وذلك لمزيد توضيحه وذلك باستعمال مصطلح "التوسعات".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من21% سنة 2022 الى19% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 17% سنة2024 و نسبة 15% سنة2025 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2026.

المؤشر 4.1.3: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

يعتبر مؤشر نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة الترابية والعمرانية المراعية للنوع الاجتماعي من المؤشرات الهامة التي تمكن من تقييم مدى مراعاة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف الدراسات.

انجازات وتقديرات المؤشر 4.1.3: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
وكالة التعمير لتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	03 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية للطرقات الحضرية	03 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي - تأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز مآوي السيارات	01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى
	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%100	%100	%33.33	%33.33	%100

الإدارة العامة للتهيئة الترابية	**عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي**	**0**	**08** -الامثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين و سوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا	**01** **-المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة**	-	-
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	**01**	**09**	**01**	-	-
	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	**%0**	**%88,88**	**%100**	**%0**	**%0**
إدارة التعمير	**عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي**	-	-	**01** دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	-	-	**01** دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-
	نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	**%0**	**%0**	**%100**	**%0**	**%0**
البرنامج عدد 3	**نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي**	**%33.33**	**%33.33**	**%44.44**	**%11.11**	**%33.33**

من الملاحظ أن المؤشر شهد استقرارا خلال سنتي 2022 و2023 حيث بلغ 33.33%، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لثلاث دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي خلال هذه الفترة وهي دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة ومثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى في سنة 2022، ودراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة في سنة 2023.

كما تمت برمجة 8 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان ودراستين لتهيئة المناطق الحساسة للسباسب السفلى والسباسب العليا.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا في موفى سنة 2024 حيث سيبلغ 44.44%، وذلك ببرمجة كل من إدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي و وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى. وبرمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية .

وخلال سنة 2026 تعتزم الوكالة إنجاز دراسة حول دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وبالتالي من المأمول أن يبلغ المؤشر 33.33%.

الهدف 3-2 تيسيرنفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

▪ تقديم الهدف:

يتمثّل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في توفير السكن اللائق والمستدام وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية على قدم المساواة ودون تمييز، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسّط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

وإذ بلغت نسبة التحضر ببلادنا 70% نظرا لتزايد رقعة التوسعات العمرانية بما فيها تنامي الطلب على المساكن والذي يؤثر على البيئة، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات

الاحتباس الحراري. وبالرغم من أنه لا تزال غالبية المباني مبنية باستخدام مواد تقليدية مثل الخرسانة والآجر، والتي لها بصمة كربونية كبيرة، كما أن معظم المباني غير معزولة بشكل جيد، مما يزيد من استهلاك الطاقة للتدفئة في الشتاء والتبريد في الصيف، حيث يمثل استهلاك الطاقة في قطاع البناء ما يقرب من 40 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد،فاننا نعمل على تطوير سكن لائق ومستدام في اطار مشروع قرار مشترك بين وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة يتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف الى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للسكن.

✓ويعكس الهدف الاستراتيجي نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وذلك باعتماد مؤشرات قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية و مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن.

✓ المؤشر1.2.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة

تمّ اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة قصد قياس مدى تطوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	11185	16517	18715	21979	24710
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس		3766	4736	5740	6800	9000
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول		2412	2520	2920	3350	3950
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة		17363	23773	27375	32129	37660

بلغت تقديرات مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة 23773خلال سنة 2023، موزعة بين 16517 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و4736 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و2520 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتمّ إنجازها إلى موفى سنة 2024، 27375 مسكن ومقسم أي بنسبة تطور بلغت 15%مقارنة بسنة 2023 و32129 سنة 2025 لتصل إلى 37660 مسكنا ومقسما إلى موفى 2026, وهي موزعة كما يلي:

– بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2022، 11185 مسكنا ومقسما ومن المنتظر أن يبلغ هذا العدد سنة 2023، 16517 مسكنا ومقسما اجتماعيا اي بزيادة 5382 مسكنا مقارنة بسنة 2022، وبالنسبة لسنتي

2024 و 2025 ستكون التقديرات 18715 و 21979 مسكنا ومقسما. اما سنة 2026، سيصل العدد الى 24710 مسكنا ومقسما اجتماعيا.

– أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس، فمن المتوقع ان يتواصل نسق الطلب على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، غير ان تواصل نفس النسق للطلب على هذه المساكن يرجع الى ارتفاع تكلفة البناء من سنة لأخرى.

✓ المؤشر 2.2.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا(الجيل الأول)	نسبة	**%98**	**%100**	**%100**	%100	%100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)		%12	%12	%34	%50	%75
*المجموع		**%56**	**%56**	**%67**	**%75**	**%87.5**

تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهذيب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

*إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

-انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2023 حيث ستمّ إنجاز ما يلي:

*الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 155 حيّ،

*الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين سكن مبرمجة،

*الانتهاء من إحداث119 مشروع تجهيزات إجتماعية جماعية وفضاءات صناعية وملاعب أحياء من جملة 119 مشروع مبرمج،

ومن المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج مع نهاية سنة 2023.

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، فمن المتوقع مواصلة إنجاز الدراسات خلال سنة 2023 والإنطلاق في إنجاز الأشغال لتصل إلى نسبة 34% خلال نهاية سنة 2024، فيما يشهد مؤشر قيس الأداء استقرارا في نسبة 56% المسجلة سنة 2022 نظرا لطول فترة تعطّل الدراسات، وسيتطوّر هذا المؤشر إلى حدود 67 % سنة 2024 ليصل إلى

نسبة تعادل 87.5% موفى سنة 2026 خاصّة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

✓ المؤشر 3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن

في إطار العناية بالرصيد السكني القائم ولمساعدة المالكين الخواص على تعهد مساكنهم وتوفير المرافق الضرورية بها من خلال القيام بعمليات الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير، يتمّ سنوياتخصيص إعتمادات قدرها 10 مليون دينار من قبل الصندوق الوطني لتحسين السكن للمساهمة في تمويل هذه الأشغال، بإسنادها للفئات المعوزة و محدودة الدخل لمساعدتهاعلى تحسين مساكنها.

وقد تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي،يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع بمنح أو قروض تحسين السكن لتحسين ظروفهم السكنية.

-انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.3

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	نسبة تراكمية	39%	%42	%46	%48	%50

– تم إسناد المنح و قروض السكن لفائدة 826 امرأة خلال سنة 2022 أي ما يعادل 39 % من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لتحسين ظروف عيشها.

– من المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين سكن خلال سنة 2024 حوالي 45 % لتصل إلى نسبة 50 % سنة 2026. وبذلك يتم تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن.

المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعيةكمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديدا الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.3.3

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	نسبة تراكمية	%32	%36	%38	%40	%41
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء		%42	%43	%45	%47	%49
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي ميسر عبر برنامج المسكن الأول		%50	%50	%50	%50	%50
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول		%32	%43	%44	%46	%47

- لقد تمّ إضافة تقديرات النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار برنامج المسكن الأول .

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7468 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفي 2022، 2415 امرأة مقابل 5053 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

- 2093 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 6655 مسكن.

- 322 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

– بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 9537 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، 3418 امرأة مقابل 6119 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:

*2746 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 35 %من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7843 مسكن.

*672 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة 1693 مسكن.

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2024 و40 % لسنة 2025 و41 % لسنة 2026 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .
- بلغ عدد النساء المنتفعات بمسكن أو مقسم عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 177 امرأة خلال سنة 2022 مقابل 253 رجلا أي ما يمثل نسبة 43% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق.
- بالرجوع للقائمات المتوفرة وفي حدود ما يتم مد الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الأولى للبنك الوطني الفلاحي من سنة 2022، تبين أن عدد النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 43 امرأة من جملة عدد 107 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة 40 % من نسبة القروض المسندة. كما يلاحظ من خلال القائمات المتوفرة أن هذا الصنف من

المساكن يتم اسناده في جل الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية.

لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	87%	1- إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	2100	- تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. - تمثيل الإدارة العامة وحضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...).
	المؤشر: نسبة **2.1.3** المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	13.5%	2- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية	12770	**-** متابعة تقدم انجاز الدراسات **-** دراسة الملفات المتعلقة بالمشاريع العمرانية الكبرى وابداء الراي في مشاريع احداث المناطق الصناعية والمساحات التجارية الكبرى - متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المتعلقة بالتهيئة العمرانية

1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	**المؤشر 3.1.3** نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	17%	**3**- الأشغال الجيوديزية	2000	- القيام بالمعاينات الميدانية لإعداد محاضر الاستلام للأشغال الجيوديزية و التوسعات المقترحة ضمن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات في إطار لجنة معاينة وحصر التجمعات السكنية - دراسة ملفات طلبات تغيير الصبغة الفلاحية للأراضي
			4- دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	430	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز
	المؤشر 4.1.3: نسبة دراسات تهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%44.44	5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4203	- متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والمحورية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التهيئة والتعمير على غرار : - مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى - الدراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة. - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي.
2.3-تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	**المؤشر 1.2.3:** العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة	27375	6-توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء. D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	58050	- التنسيق مع البنك المركزي ومختلف البنوك حول إنجاز برنامج المسكن الأول. - مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة. - المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الاسكان.
	المؤشر 2.2.3:النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	%67	7- تهذيب وإدماج أحياء سكنية 8-التهذيب والتجديد العمراني	85000 10000	- متابعة إنجاز الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية -متابعة تقدم انجاز مشاريع إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج. - متابعة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجان المحلية المحدثة في الغرض صلب البلديات

	المؤشر3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	%46	9-تحسين السكن A -برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	10000	-دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن -عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات. -متابعة عمليات جبر الضرر للمساكن المتضرّرة من الكوارث الطبيعية وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية.
2.3-تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	**المؤشر4.2.3:** النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية ومقاسم مهيّأة	%44	C-إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	18000	- القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشّحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. -ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام.
			D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	37700	- إعداد اللجنة الجهوية للقائمات الأوّلية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق مقاييس استنادا لتطبيقة إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام. - مصادقة لجنة القيادة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع.
			Z-نشاط المساندة	17161	
			Z- نشاط المساندة لـ24 برنامج فرعي جهوي	815	
المجموع				**258229**	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثمانية فاعلين عموميين وهم على التوالي:

- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- الوكالة العقارية للسكنى
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني

- شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب

ويتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن. وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السّكـن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

كما تتولى الوكالة العقارية للسكن توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية)

وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج عدد 3 ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2024.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024(إن وجدت)
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	الهدف 1.3: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	أشغال جيودزية	2000
		مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية	11500
الوكالة العقارية للسكنى	الهدف2.3: نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية (اقتناء أراضي)	6500
وكالة التهذيب والتجديد العمراني		تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني	88000
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية		بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	2531
وكالة التهذيب والتجديد العمراني			3000
المجموع			**113531**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	17755	18353	18800	447	2,44%
	اعتمادات الدفع	17755	18353	18800	447	2,44%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1170	1484	1521	37	2,49%
	اعتمادات الدفع	1152	1484	1521	37	2,49%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	14860	20380	20458	78	0,38%
	اعتمادات الدفع	14860	20380	20458	78	0,38%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	85959	97890	79850	-18040	-18,43%
	اعتمادات الدفع	93460	188170	217450	29280	15,56%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	**119744**	**138107**	**120629**	**-17478**	**-12,66%**
	اعتمادات الدفع	**127227**	**228387**	**258229**	**29842**	**13,07%**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
		2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	17755	18353	18800	18840	20041
نفقات التسيير	1152	1484	1521	1529	1574
نفقات التدخلات	14860	20380	20458	21000	22301
نفقات الاستثمار	**93460**	**188170**	**217450**	**214270**	**201149**
نفقات العمليات المالية	0	0	**0**	**0**	**0**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**127227**	**228387**	**258229**	**255638**	**245066**
الموارد الذاتية للمؤسسات	11466	12209	13054	12460	12800
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**138693**	**240596**	**271283**	**268098**	**257866**

يقدّر مجموع الهبات المبرمجة بميزانية 2024، 15763ألف دينار من بينها14000 ألف دينار تندرج في إطار مشروع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني و1500 ألف دينار لتمويل مشروع إنجاز مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجومي و263 ألف دينار لتمويل دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة"في إطار مشروع "المخطّط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية" – **PAN « Plan d'Adaptation National aux changements climatiques**، مبلغ الهبة الجملي هو 330 ألف دولار أمريكي بتمويل من قبل صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund).

تقدر اعتمادات التعهد المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2024 بـ 120629 ألف دينارا. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 79885ألف دينار بين 11885ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و20000ألف دينار على موارد القروض الموظفة و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة.

تقدر اعتمادات الدفع المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2024 بـ 258229 ألف دينارا. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 217520ألف دينار بين 65450ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و104000ألف دينار على موارد القروض الموظفة و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة. نلاحظ سنة 2024، ارتفاعا بنسبة 16% في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023، ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها تسجيل ذروة الانطلاق في مشاريع الجيل

الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية وترسيم اعتمادات بخصوص مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية ومشروع إحياء المراكز العمرانية القديمة.

- بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2024، 2100 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدّر بـ133%مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 والتي تبلغ 900 ألف دينار. وسيتمّ خلال سنة 2024 الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات جديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى وللأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة وللرصد الترابي بالإضافة إلى دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وهذا ما يفسّر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 83% المسجل سنة 2022 إلى 85%سنة 2023 إلى 95% سنة 2026.

- بخصوص نشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية نلاحظ انخفاض في نفقات الاستثمارات من 18500 ألف دينار خلال سنة 2023 إلى **12700** ألف دينار خلال سنة 2024 ويعود ذلك إلى التخفيض في تقديرات الاعتمادات الاعتمادات المخصصة لمشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية الذي يندرج ضمن سياسة الدولة للرقمنة والحوكمة الالكترونية والبيانات المفتوحة ويعتبر هذا المشروع ركيزة أساسية في دفع نسق الاستثمار كما ينسجم مع متطلبات "أهداف التنمية المستدامة" للأمم المتحدة المتعلق بالانظمة المعلوماتية الأساسية لتحقيقها في افق سنة 2030.

اما بالنسبة لنشاط الأشغال الجيوديزية فنلاحظ أنه تمّ ترسيم نفس اعتمادات السنة الفارطة وبخصوص نشاط دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية فنلاحظ ارتفاعا في تقديرات الاعتمادات لسنة 2024.

بخصوص **النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهيّأة** عبر برنامج المسكن الأول وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2024، 58050 ألف دينار أي بنفس النسبة مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2023، وتقدّر الاعتمادات المخصصة لتمويل اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بـ20000 ألف دينار خلال سنة 2024 حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا.

أما الاعتمادات المرصودة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراءخلال سنة 2024 فتقدّر بـ38000 ألف دينار وستشهد زيادة بقيمة 10000 ألف دينار خلال سنة2025 و2026 حيث من المتوقع تسجيل ارتفاع طفيف في نسق الطلبات على المساكن الممّولة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهيّأة حيث ستبلغ التقديرات 5740 مسكنا ومقسما خلال سنة 2024 أي بزيادة قدرها 21% مقارنة بسنة 2023 ويعود ذلك للتسهيلات التي تضمنها الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، والتي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن. غير ان تكلفة انتاج المساكن، والتي تشهد تواصلا في الارتفاع منذ سنوات، تحدّ من فاعلية هذا الإجراء.

■ أما الاعتمادات الخاصة **بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم** في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2024 والمقدّرة بـ55700 ألف دينار شهدت ارتفاعا بنسبة39% مقارنة بسنة 2023، كما ستشهد الاعتمادات تطورا خلال سنوات2024 و2025 وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2024 لخلاص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سواء من قبل الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص.

وهذا ما يبينه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطورا في تقديرات العدد التراكمي للمساكن التي سيتم إنجازها إلى موفى سنة 2023 والتي ستصل إلى 23773 مسكن ومقسم ومن المبرمج أن تبلغ 27375 مسكن ومقسم خلال سنة 2024 موزعة بين 18715 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و5740في إطار الفوبرولوسو3350 في إطار المسكن الأول. ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 32129 مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2025.

• تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة **لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية** خلال سنة 2024 بـ85000 ألف دينار بزيادة قدرها22% مقارنة بسنة 2023 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 و2023 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنوات 2024 و2025 و2026 فهي مخصصة لإنجاز أشغال مشروع الجيل الثاني وهذا ما يفسّر النسق التصاعدي للتقديرات على الموارد العامة للميزانية وعلى القروض الخارجية الموظفة وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في مؤشر أداء النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ54% خلال سنة 2023 و62.5 % خلال سنة 2024 لتمرّ إلى 75% خلال سنة 2025 و 87.5% خلال سنة 2026.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريـخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج :

1.1 الإستراتجية

نظرا لوجود تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 و المتعلقة أساسا بالظروف الإقتصادية الهشة التي تمر بها الدولة و توجهاتها نحو التقشف في الموارد المالية و ترشيد التصرف في الرصيد البشري الموجود بالإضافة للجهود المتواصلة من أجل تعميم بطاقات الوصف الوظيفي للإلمام بالشغورات و التي من شأنها أن تساعد على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وأن تدعم دور المرأة في الولوج إلى مواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل.

كذلك الأمر بالنسبة للتحديات الرامية لرقمنة الإدارة وتعصيرها للإرتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن و طالبي الخدمات.

فإن الرؤية المستقبلية للبرنامج 9 القيادة والمساندة لمهمة التجهيز في مستهل 2035هي الانخراط ضمن توجهات الدولة نحو ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة و تحديث ورقمنة القطاع العمومي و الإنخراط في الإستراتيجية الوطنية المستقبلية للذكاء الاصطناعي للارتقاء بجودة الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى للمهمة و مواكبة التطور التكنولوجي لتحقيق أهدافها وتحسين آدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز وضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 و خاصة النقطة 7 منه الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات

فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين و تقليص الفوارق بينهما، إلى جانب الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الأساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك إلتزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وخاصة منها القانون عدد58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانيتية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بإلتزاماتها وتحقيق اهدافها وتحسين آدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2026.

وتنقسم إستراتيجية البرنامج 9 إلى محوريين إستراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

2.1 الهياكل المتدخلة

البرنامج 9 القيادة والمساندة يحوي برنامجين فرعيين مركزيين القيادة: تسعى لتحقيق حوكمة المهمة

والمساندة و هو برنامج فرعي ثان يضمن التسيير الناجع لموارد المهمة و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و24 برنامجا فرعيا جهويا للقيادة و المساندة تدعم أداء البرنامج و تحقيق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة**

إن هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الإستراتيجي الأول دعم الحوكمة و يتجسد ذلك من خلال المؤشرات الإستراتيجية التابعة له والتي من المتوقع ان تضمن تحسين آداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان

بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز وذلك حرصا على تحقيق رضائية المواطن بتحسن جودة الخدمات الرقمية و بالتالي ضمان الشفافية و النجاعة و المسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

- **المؤشرات :**

✓ **المؤشر 1.1.9نسبة تحقيق أهداف المهمة**

يقيس هذا المؤشر معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9**

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	%	96	97	98	99	99

✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

المؤشر يعبر على التواصل مع المواطنين عبر موقع واب الوزارة و هو مرتبط بتحسين حوكمة المهمة وخاصة بركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة المتجسدة في مبدأ الشفافية و النفاذ للمعلومة بكل يسر.

✓ تقديرات المؤشر2.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	عدد/يوم	440	500	700	800	1000

هذا المؤشر يثبت مدى شفافية المهمة في علاقة بالمواطن و تدعيم الحوكمة المفتوحة التي تعتبر من آليات تحسين الحوكمة بمهمة التجهيز و من المتوقع أن يبلغ عدد الزائرين للموقع 500 مواطن باليوم الواحد و مع التحسينات التي سيتم إدخالها بإدماج صفحة الفايسبوك في احتساب هذا المؤشر و التحسينات التي سيتم إدخالها على موقع الواب سنة 2024 و 2025 و2026 سيسجل هذا المؤشر إرتفاعا على التوالي انطلاقا من 2024 ب 700 و 800 و 1000 زائر في

اليوم وهذا ما سينعكس إيجابا على آداء البرنامج 9 فيما يخص المحور الإستراتيجي المهتم بدعم حوكمة المهمة على المدى المتوسط.

▪ الهدف 9-2-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

هذا الهدف إستراتيجي مرتبط بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية و اللوجستية و هو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشر يهم تكوين الأعوان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات و تضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين أداء البرامج.

▪ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة الأعوان المتكوّنين في المجالات ذات الأولوية

المؤشر إستراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المتكونين خصوصا في المجالات التكوينية ذات الأولوية دون تهميش أي شريحة و ضمان المساواة بينهم.

✓ تقديرات المؤشر1.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	%	12,12	14	15	16,5	18

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2023 تبدو الظروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه من نسب النمو خلال السنوات الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤلابقيمة 14%، كما سيقع العمل على إتخاذ كافة الإجراءات الازمة للإبقاء على هذا النمط من النمو السنوي و المقدر بحوالي 1,5%. حيث من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة 15% خلال سنة 2024 أي بزيادة حوالي 1% عن العام السابق و بلوغ نسبة 16,5% خلال سنة 2025 بنسبة نمو تقدر بـ 1,5% عن السنة الفارطة ليصل المؤشر سنة 2026 لقيمة 18% وهو زيادة بنسبة 1,5% عن السنة السابقة.

✓ المؤشر 2.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشر إستراتيجي في علاقة وطيدة بالهدف الذي يمثله فهو يجسد حسن التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخطط الوظيفية و القصد منه دعم دور المرأة كشريك فاعل للرجل من خلال دعم ولوجها لمواقع القرار بتقليص الفوارق المبنية على الجنس في الانتفاع بالامتيازات المبنية على شروط واضحة قانونيا.

✓ تقديرات المؤشر2.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	قاعدة 100	105	105	102	102	100

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشراستقرارا خلال سنة 2023 والذي تجاوز إلى حدود شهر أفريل النسبة المنشودة 100 ليبلغ (105)، على أنه من المتوقع أن يشهد خلال السنوات الموالية وإلى

حدود سنة 2026 انخفاضا نسبيا نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرىليبلغ (102-100) . بالإضافة أنه ورغم ما تم تسجيله منقيمة مقبولة على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بالوزارة إلى أنه لا يمكن أن يعكس بصفة ثابتة المنحى الإيجابي للمؤشر حيث تم تسجيل هذه القيمة باعتبار جميع الخطط ويبقى التفاوت على مستوى طبيعة الخطط من ناحية (من رئيس مصلحة إلى مدير عام) وانخفاظ مشاركة المرأة بالخطط الوظيفية على المستوى الجهوي مقارنة بما تم تسجيله على المستوى المركزي من ناحية أخرى

- **الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج**

هذا الهدف الاستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الاستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

يقيس هذا المؤشر الإستراتيجي نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية للمنجز منها فعليا و هو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانيتية للنفقات الوجوبية (متخلدات المهمة) و الحتمية و الجديدة.

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100%

✓ تقديرات المؤشر1.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	%	97.3	98	99	100	100

بالنسبة لسنوات 2024 و 2025 و 2026 من المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %و يتطابق المبرمج مع المنجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة و تكريس آليات جديدة على غرار إستحداث تطبيقة داخلية لإعداد تقديرات الميزانية و التي سيتم فيها تشريك البرامج الفرعية الجهوية و المركزية في ضبط التقديرات بكل شفافية وواقعية تتماشى مع الاحتياجات الحقيقية وإيلاء أهمية لمتخلدات السنوات السابقة و المتابعة الدورية لنسق صرف الإعتمادات خاصة المفوضة.

✓ المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

يهدف هذا المؤشر الإستراتيجي إلى المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير المخصصة لكل عون و ذلك لتحقيق الغاية من الهدف الإستراتيجي أي ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن ديمومة الميزانية .

✓ تقديرات المؤشر2.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	توقعات	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
تكلفة التسيير لكل عون	أ.د	4,365	4,637	4,927	5,236	5,562

– من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 4,637:2023 أ د وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022. وذلك بإعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (4%–) من جهة وزيادة نفقات التسيير (2 %) من جهة أخرى.

–كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على إستقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالإعتماد على إستقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 2 % ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 4%–.

2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
9-1: تحسين حوكمة المهمة	**المؤشر 9-1-1 :نسبة تحقيق أهداف المهمة**	%97	1- التنسيق الإتصال والعلاقات الدولية	103	-إجتماعات دورية لدعم الرقمنة بالوزارة
					-إجتماعات دورية لدعم العلاقات الدولية
					لإدراج البيانات المفتوحة
					النصوص المتعلقة بجودة الخدمات + لجنة إرساء نظام الجودة
	المؤشر 9-1-2 :	**700زائر/ في اليوم**	التدخل العمومي	3522	برنامج الألسكوا
	التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة		المساندة	8183	ندوة المديرين الجهويين لمتابعة نسق صرف الإعتمادات
9-2-:					-ندوة الإطارات الجهوية
2/9ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	**المؤشر 9-2-1 :نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية**	**%15**	المساندة	32774	الأمر عدد **2022**-1283 المؤرخ 30 سبتمبر 2022 المتعلق بالرقابة الداخلية+ لجنة النوع الإجتماعي+ إرساء خلية لمتابعة التأجير
			التصرف في العقارات والتجهيزات	1935	اجتماعات لحل المشاكل العقارية
	المؤشر 9-2-2 :تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	**قاعدة (100) 102**	إعتمادات محالة	2732	-اجتماعات دورية لمتابعة إستهلاك الإعتمادات - ندوة المديرين الجهويين
9-3:ضمان ديمومة الميزانية وترشيد	**المؤشر 9-3-1 :سبة تحقيق ديمومة الميزانية**	**99%**			-ندوة الإطارات الجهوية

التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج					-لجنة متابعة النوع الاجتماعي
	المؤشر 9-3-2 :كلفة التسيير لكل عون	5.109			

(*) دعائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	27631	33779	33200	-579	-2%
	اعتمادات الدفع	27631	33779	33200	-579	-2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5711	7390	7527	137	2%
	اعتمادات الدفع	5711	7390	7527	137	2%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3012	3429	3522	93	3%
	اعتمادات الدفع	3012	3429	3522	93	3%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	2599	3500	4725	1225	35%
	اعتمادات الدفع	4131	5400	5000	-400	-7%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**39179**	**48098**	**48974**	**876**	**2%**
	اعتمادات الدفع	**40485**	**49998**	**49249**	**-749**	**-1%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	25567	33779	33200	34675	36887
نفقات التسيير	5714	7390	7527	7612	7840
نفقات التدخلات	3012	3429	3522	3752	3752
نفقات الإستثمار	6192	5400	5000	5332	5906
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	40485	49998	49249	51371	54385

تقدر ميزانية البرنامج 9 لسنة 2024 ب49.249م د تنقسم إلى 44249 أد ميزانية التصرف بما فيها قسم التاجير والتسيير وقسم التدخل و تقديرات ب 5 م د في قسم الإستثمار ومن المنتظر أن يبلغ حجم الميزانية للبرنامج 9 القيادة والمساندة 54385 أد في أفق 2026

تتبني تقديرات في ما يخص التأجير على أسس واقعية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال الإحالات على التقاعد بما فيهم التقاعد الاستثنائي مع مراعاة الحاجات الأكيدة للانتداب مع الأخذ

بعين الاعتبار للتراخيص التي يتوقع الموافقة عليها خلال سنة 2023 و انعكاساتها على ميزانية 2024 مع تأثير الزيادات في الأجور المبرمجة 2024 و هو ما يبينه المؤشر الخاص بنسبة تحقيق ديمومة الميزانية و مؤشر كلفة التسيير لكل عون دون تجاوز نسبة 2.5%فيما يخص تطور تقديرات قسم التسيير.

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار المبرمجة فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة ذات الاولوية القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الطلبات الواردة علينا و إحترام التوجهات الواردة بالمنشور عدد11 لسنة 2024.

وتضمن الأنشطة المبرمجة تحقيق الأداء الجيد للبرنامج و تحقيق أهدافه بوصفها تعكس حلقة الوصل بين إطار القدرة على الأداء و تقديرات الميزانية من جهة أخرى لدعم الحوكمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق السياسات العمومية الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 1:
البنية الأساسية للطرقات

بطاقة المؤشــر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي

2. تعريف المؤشر: تطور طول الطرقات السيارة المنجزة

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن، وحدة تصرف حسب الأهداف لمتابعة انجاز الطريق السيارة تونس جلمة وشركة تونس الطرقات السيارة

4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): 70,7 % سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
طول الطرقات السيارة المنجزة	كلم	742	817	817	873	933
نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	%56	%61,7	%62	%66	%70,7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

□ طول الطرقات السيارة المبرمجة ما يقارب 1319 كلم . هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز وطول الطرقات السيارة في طور الدراسة وطول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها:

- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = **743 كلم** (**أ1**–تونس – راس الجدير 571 كلم ، **أ3**–تونس–بوسالم 121كم و**أ4**–تونس – بنزرت 51 كلم).
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = **186 كلم** (الطريق السيارة **أ2**–تونس – جلمة بطول 186كم و التي تم الإنطلاق في أشغالها مع موفى سنة 2022 و من المتوقع الإنتهاء من الأشغال خلال سنة 2026) ،
- طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و بصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = **200 كم** (الطريق السيارة **أ2**–جلمة – سيدي بوزيد 44 كم و الطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 95 كم و الطريق السيارة جلمة – القصرين 61 كلم و بعد توفر الإعتمادات اللازمة ، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2029 و سنة 2035.
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = **190 كلم** الطريق السيارة **أ3**–بوسالم – الحدود الجزائرية (75 كم و من المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم وفرنانة بطول يقارب 40 كم خلال سنة 2026 و خلال سنة 2031 بالنسبة للجزء الرابط بين فرنانة و الحدود الجزائرية) وإيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2027)).

□ كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين خلال سنة 2022 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس – مدنين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية وتم افتتاح المشروع للاستغلال خلال شهر فيفري 2023.

□ كان من المتوقع الإنطلاق في إنجاز أشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع بداية سنة 2022 الا أنه تم تسجيل تأخير في بداية انجاز الأشغال نظرا للصعوبات المعترضة في تحرير الحوزة العقارية ولتشعب الإشكاليات العقارية. تم إعطاء شارة الإنطلاق لبداية الأشغال بتاريخ 6 ديسمبر 2022.

o طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و في مرحلة الإعلان عن طلب العروض = 186كم (الطريق السيارة تونس – جلمة و الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغالها بالنسبة للقسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال بالنسبة لقسط تونس – السبيخة في شهر أفريل 2021 و من المتوقع الانطلاق في إنجاز أشغال كامل المشروع، بعد استكمال أشغال فتح الحوزة (التي بلغت 40% فقط إلى حدّ شهر مارس 2022)، أي مع بداية الثلاثي الثالث من سنة 2022 على أمل إنهائها مع موفى سنة 2025).

o طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وبصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 199 كم (الطريق السيارة جلمة – سيدي بوزيد 44 كم والطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 96 كم والطريق السيارة جلمة – القصرين 59 كم وبعد توفر الإعتمادات اللازمة، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2026 وسنة 2030.

o طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم ومن المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم و جندوبة بطول 37 كم خلال سنة 2024 و خلال سنة 2028 بالنسبة للجزء الرابط بين جندوبة و الحدود الجزائرية) و إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى سنة 2023 وبعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2025).

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إنهاء دراسة الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية ومشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (إجابات مختلف المتدخلين المعنيين بالمشروع تأخذ مدة زمنية طويلة ورفض بعض مالكي قطع الأراضي أن تنجز

الأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية فوق أراضيهم كما تعطلت مهمة التصوير الجوي لمشروع ايصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف خلال سنتي 2020 و2021 (اضطرابات بسبب انتشار جائحة كورونا وطول الاجراءات الادارية للحصول على التراخيص)).

- إيجاد الإعتمادات اللازمة لتمويل انجاز أشغال الطرقات السيارة.

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف ((تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، انعقاد لجان الاستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات المعنية بالمشروع ، إعداد أوامر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي ، رفع القضايا الحوزية و انتظار صدور أحكام التحوز وتنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع).

- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم (كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين خلال سنة 2022 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس – مدنين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية وتم افتتاح المشروع للاستغلال خلال شهر فيفري 2023) كما تم تسجيل تأخير في بداية انجاز أشغال الطريق السيارة تونس– جلمة نظرا لتشعب الإشكاليات العقارية.

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: "تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي"**
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار، من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للموصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر : مؤشر منتوج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4] (Valeur cible de l'indicateur): 74% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[4] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	%	70,9	72,3	73,1	73,5	73,9
طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة	كلم	11 902,2	12 210,4	12 413,1	12 551,1	12 711,1
الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة *	كلم	16 786,8	16 886,8	16 986,8	17 086,8	17 186,8

* تم احتساب زيادة سنوية مقدرة ب 100 كلم تخص ترقيم بعض المسالك الريفية الى طرقات محلية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7متر إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا كبيرا خلال السنوات 2025 و2026.

يساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وكذلك تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:

- مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 وقلعة الأندلس ووصلة المرفأ المالي ط م 533، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4–X20). هذا فيما يتعلق بطرقات تونس الكبرى.
- تتواصل أشغال محول على مستوى ط ج 82
- تتواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول والثاني والثالث.
- تتواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول والجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم.
- تتواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص بنابل.
- يتواصل انجاز بعض أقساط من برنامج تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) والجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس الممول من البنك الافريقي للتنمية.
- تتواصل أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2019 بطول 195.8 كلم.

- تتواصل أشغال بعض أقساط من برنامج سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة.
- ستنطلق أشغال تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة بتمويل من البنك الافريقي للتنمية (PMIR-2) مع نهاية سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعبدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

بطـاقة المـؤشـــر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: " تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم "
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio–économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 47,1 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[5] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	%	47,2	47.6	48	48.3	48.7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

أهم المشاريع التي لها تأثير على نتائج هذا المؤشر هي انجاز تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وقد انطلق الجزء الأول بطول حوالي 464 كلم في سبتمبر 2021. وانطلق الجزء الثاني بطول 450 كلم بداية سنة 2023. وهذا سيساهم في تطور طول الشبكة المهيئة مما يعزز تحسين وصول النساء والرجال إلى المراكز الاجتماعية والاقتصادية ويؤمن السلامة للنساء العاملات في المجال الفلاحي.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.
- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية يؤثر على طول الشبكة المهيئة وبالتالي على نتائج المؤشر.

بطـاقة مؤشر الأداء: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة.

رمز المؤشر : 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المحافظة على جودة شبكة الطرقات المرقمة.
2. **تعريف المؤشر:** الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات الطرقات التي هي بصدد الأشغال) في **حالة حسنة** والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{(\text{ط.ح.ح} \times 100) + (\text{ط.ح.م} \times 50) + (\text{ط.ح.س} \times 10)}{\text{ط..ش.ط.م}}$$

مصطلحات:

ط.ح.ح : **طرقات في حالة حسنة** : **لا تظهر بها أي عيوب** (تشققات – تجزعات...)،

ط.ح.م : **طرقات في حالة متوسطة** : **تظهر بها عيوب سطحية و جزئية** (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.

- **ط.ح.س:** **طرقات في حالة سيئة :** **<u>تظهر بها عيوب عامة</u>** من ذلك التشققات العميقة ، التجزعات، الإعوجاجات و التخددات ، الخ...

م.ج.ط.م: **مؤشر جودة الطرقات المرقمة**

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة

ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غيرالمعبدة

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز والاسكان

4. تاريخ توفّر المؤشر: حيني

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 73,7 سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستغلال وصيانة الطرقات.

(كارم كمرجي)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة	%	**66,6%**	**69,9**	**70,4%**	**72,3%**	**74,1%**
الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	16787	16841	16897	17087	17187
الطول المعبد المعني بالمؤشر	**كلم**	**16381**	**16000**	**16581**	**16681**	**16781**
الطول في حالة حسنة	كلم	7917	8507	8917	9417	9917
الطول في حالة متوسطة	كلم	5372	4814	4972	4772	4572
الطول في حالة سيئة	كلم	3092	2679	2692	2492	2292
الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	**3176**	**3044**	**3026**	**2951**	**2876**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها وكذلك التفكير ووضع البرامج في إنجاز الطرقات التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح والعمل على الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لصيانة وإستغلال الطرقات للحصول على شبكة في حالة حسنة و ذات جودة عالية تؤمّن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرقات المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

ولتحقيق النتائج المنشودة تقوم الإدارة بـ:

– المحافظة على جودة المعبد وتوابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي، إزالة الأعشاب وجهر مجاري المياه، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية والمائية وتركيز علامات الطرقات والتشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية وعلامات المنعرج وزلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب ومعالجة النقاط السوداء والزرقاء، صيانة المسالك الريفية.

– تجديد التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرقات التي تتطلب التدخل وتغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.

– وكذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك ببنزرت، أنفاق باب سعدون وباب سويقة، جسر رادس حلق الوادي وبطاحات جربة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

– عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.

محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.

– عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.

عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

– إعتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات

الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات

– توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،

– ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،

– مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،

تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

ـ بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 2:
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر: 2 .1 .1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية

2-تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

3-طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

4-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule):العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي إلى حدود سنة 2026

2-وحدة المؤشر:%

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط الإدارة

4-تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %سنة 2026

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحلام الخماسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	98	97	99	100

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا لنسب تقدم الأشغال في الوقت الحالي بالنسبة لبعض المشاريع فإنه من المتوقع أن يعرف المؤشر تراجعا لتبلغ قيمته 97 % سنة 2024. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة لغاية تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات.
- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع والمتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين المتواجدة بمسار المشروع والتعدي على حرمة الأودية
- غياب منظومة معلوماتية شاملة بالإدارة، ذلك أن المعطيات التي تمكننا من احتساب قيمة المؤشر مرتبطة برؤساء المشاريع وبتقرير نشاط الإدارة.
- نقص في الموارد البشرية اللازمة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لمشاريع الأشغال.

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

رمز المؤشر : 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية

2- تعريف المؤشر: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة لحماية المدن من الفيضانات

3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule):): طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.

2- وحدة المؤشر:%

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة

4-تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2026

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري الخليفي (كاهية مدير)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.2: **النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات**	%	97	97	78	85	97

[7]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2024 سيتم إحتساب قيمة المؤشر بإعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة وهو ما يفسر الفارق المبين بالجدول بالنسبة لتقديرات النسبة السنوية لجهر المنشآت التي بلغت 98 % لسنة 2023 و78 % لسنة 2024.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-القاء الفواضل بجميع انواعها بمجاري الأودية.

- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

رمز المؤشر 1.2.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري .

2- **تعريف المؤشر:** هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي.

يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة.

يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 (مخطط التنمية 2016-2022) ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي للجمهورية التونسية

5-المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1-**طريقة احتساب المؤشر:** يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2023-2025.

2-وحدة المؤشر: نسبة

3-**المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المشاريع التي هي بصدد الانجاز في السنة المعنية :

- كشف حساب شهر ديسمبر لاحتساب نسبة تقدم المشروع ثم يتم تطبيق النسبة على الطول الجملي المعني بالحماية.

4-طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

6-تاريخ توفر المؤشر: عند موفى كل سنة

7-**القيمة المستهدفة للمؤشر** : 100% سنة 2026

8-**المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ناهد كلاعي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.2 نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	-	15	50	80	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2021 حقق المؤشر نسبة 89 % حيث يتم انجاز العديد من المشاريع على غرار (أشغال حماية شواطئ طبرقة، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط2، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط3، أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3، أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة، أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط3 ، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب، أشغال إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح)
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن ترتفع نسبة انجاز المؤشر إلى 100 % وبذلك يتم انجاز جميع المشاريع المبرمجة في المخطط 2016–2022.
- بالنسبة لتقديرات السنوات 2023–2024– 2025 فقد تم تحديد القيمة المستهدفة (كلم محمي) بالنظر للمشاريع التي تم اقتراحها ضمن مخطط التنمية 2023–2025.
- وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،

- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،
- التعدي على حرمة الملك العمومي البحري عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال باعتبار عدم خلو حوزة المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية حيث تقوم الوكالة بأشغال الحماية خلافا لما ورد بالقانون وتواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية التدخل في المناطق التي تستوجب التدخل العاجل،
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،

بطـاقة مؤشر الأداء: النجاعة الطاقية للبنـايات

رمز المؤشر 1.3.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : : انشاء بنايات مدنية و منشأت مينائية مفوضة مستدامة**

2- **تعريف المؤشر:** النجاعة الطاقية للبنايات: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).

3- **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،**

4- **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع في طور الدراسة.
2. **وحدة المؤشر:** kwh/م2/السنة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التصنيف الطاقي للمشروع من خلال برنامجCLIP
4. **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية** : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر اداري**(اللجنة الفنية للبنايات المدنية).
6. **تاريخ توفّر المؤشر : مشهر مارس الموالي للسنة المعنية.**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):** 75kwh/م2/السنة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** أحمد بن عثمان

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026

8

المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	68	68	65	60	55

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

خلال سنة 2022 لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات 68 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، علما أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".

يتوقّع أن تكون الحاجيات الطاقية للبنايات 68 kwh/م2/السنة بالنسبة لسنة 2023

وبالنسبة للسنوات 2024، 2025 و2026 فإنّه يتوقّع أن تكون الحاجيات الطاقية للبنايات على التوالي 65، 60 و55 kwh/م2/السنة.

وبالتالي سجّل المؤشر نسبة إنجاز 100 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 وهو ما جعلنا نعمل على مراجعة الإطار الترتيبي للتصنيف الطاقي للبنايات الذي يعود إلى أكثر من عشر سنوات وذلك من خلال مراجعته نحو الترفيع في سقف السلم الطاقي. وفي هذا المجال وقع إعداد مشروع تنقيح القرار المشترك من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنلوجيا المؤرخ في 23 جويلية 2008 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها.

وقد شملت المراجعة أساسا:

* الترفيع في الصنف الطاقي الأدنى المطلوب.

* مزيد ضبط احتساب الحاجيات الطاقية للمباني من خلال حذف المقاربة التوجيهية وتعميم مقاربة النجاعة

6- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

* تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة

4- **تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:** مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

* ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.

* محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.

* ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.

* عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطـاقة مؤشر الأداء:2.3.2 نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر :2 .3. .2

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : انشاء بنايات مدنية و منشأت مينائية مفوضة مستدامة**
2. **تعريف المؤشر: نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة المراعية للنوع الاجتماعي**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عدد دراسات البنايات المدنية المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الدراسة /العدد الجملي للدراسات المعلنة.
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:اللجنة الداخلية للبنايات المدنية**
4. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur): 40% سنة2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ليليا الوادي**

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.2 نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة المراعية للنوع الاجتماعي	%	5*	10	20	30	40

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

رمز المؤشر:3.3.2

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : انشاء بنايات مدنية و منشأت مينائية مفوضة مستدامة

2-تعريف المؤشر: المؤشر: هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال ومدى الاستجابة لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء

3-.طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ،

4-نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5-**طبيعة المؤشر:** جودة.

6- **التفريعات:** يتم التدخل بكامل الموانئ البحرية.

7- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي :** مؤشر غيرمراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رؤساء المشاريع

4- تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ثريا بنجمور

III - قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.22.	%	77.5	70	75	85	90

مستوى الأداء الفني للمشاريع الميناائية المفوضة						

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- بالنسبة لسنة 2021 لم يتم استلام أي مشروع وذلك نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز الأشغال والناتجة عن الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا المستجد.
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن يرتفع مؤشر مستوى الآداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة إلى 65 % وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.
- وسعيا إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ضبطت تقديرات السنوات 2023-2024-2025 بشكل تصاعدي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدم وجود آلية محددة لبرمجة المشاريع المفوضة مع صاحب المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،

بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 3:
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر :1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

2- **تعريف المؤشر:** يتمثل في احتساب معدل الولايات التي تشملها على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** بالنسبة للدراسات المتواصلة لم يتم دمج النوع الاجتماعي ضمن خطوطها المرجعية وسيتم العمل بمقاربة النوع الاجتماعي وادراجه بالدراسات الجديدة المبرمجة لسنة 2024.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.

وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز(أ) .

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية الجاهزة (ب): يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .

عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة (ت) : يتم احتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس (5) سنوات.

احتساب عدد الدراسات لولاية ما (ث $_1$) = أ+ ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0)

احتساب عدد الدراسات لجميع الولايات: ث = ث$_1$ + ث + ث$_2$ + ث$_3$ + ث$_4$ + ... +ث$_{23}$ + ث$_{24}$

احتساب المؤشر = (ث) / 24

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتهيئة الترابية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:[11](Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: نجوى بن سالم**

III - قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	83%	85%	87%	90%	95%

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 83 % المسجل سنة 2021 إلى 85% سنة 2023 ثم إلى 95% سنة 2026 على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات.

A -بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

A-1الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتمّ خلال سنة 2023 الانطلاق في إعداد7 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان وتطاوين والمهدية ومدنين، المنستير ،سوسة و صفاقس ليتم استكمال إنجازها قبل موفى 2025 .

2-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

يتواصل تقدم إنجاز 3 دراسات تهم المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال ببنزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت. كما يتوقع الشروع في نهاية سنة 2023 في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العلي، كما تمت اعادة برمجة دراسة المثال التوجيهي لمنطقة السباسب السفلى بعد فسخ الصفقة سنة 2022 .

3-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

تمّ من جملة 14 ولاية داخلية استكمال انجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية لإحدى عشرة (11) ولايات هي ولاية جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس و باجة و توزر في حين يتوقع الانتهاء من إنجاز2 منها في موفى 2023 وهي تطاوين والمهدية ليكتمل إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية لـ 13 ولاية.

B- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:

لقد تم تعزيز مؤشر قيس الأداء بفضل الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمنستير والمهدية ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية.

ومن أهم الدراسات الخصوصية التي يتواصل إنجازها خلال سنة 2023 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة **التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد** العقاري وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة. ويتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال سنة 2024.

7- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها. ونظرا لطريقة احتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداثة إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه من جهد للتمكن من خصوصيات الولايات الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

مؤشر الأداء: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر :1.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

1. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدإ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسب المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية

نسبة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه = مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات / مساحة مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه * 100

وحدة المؤشر: نسبة%

2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية و الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

3. تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15% إلى موفى سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إبتسام بن سعيد

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات)والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	9.5 %	12 %	13.5 %	15 %	16.5%

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".
وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من9.5 % سنة 2022 الى 12% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 13.5% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 16.5% موفى سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت **عدة اشكاليات** على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعماله من طرف مختلف المتدخلين
وتتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:

- ارتباط احتساب هذا المؤشر بخصوصية الجماعات المحلية وحرصها على إتمام إجراءات المصادقة على أمثلة تهيئتها العمرانية،

- صعوبة برمجة مناطق خضراء وتجهيزات بمناطق التوسع العمراني المقترحة لتسوية الأحياء العشوائية،
- اكتساح البناء الفوضوي للعقارات المخصصة للتجهيزات والمناطق الخضراء نتيجة لتجميدها لعدة سنوات وعدم اقتنائها،
- تركيز بعض التجهيزات على أراض فلاحية بالرغم من وجود مناطق مخصصة للغرض داخل امثلة التهيئة العمرانية،
- ضعف الامكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية،
- غياب آليات التمويل لإنجاز المشاريع العمرانية وتهيئة المناطق الخضراء المدرجة بأمثلة التهيئة،
- برمجة مناطق خضراء وتجهيزات في إطار التقسيمات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر:2.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

2-تعريف المؤشر: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II – التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع نسب التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية.

نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية = مساحة مناطق التوسع العمراني / مساحة مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه * 100

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4- تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية

5-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):15% موفى 2025

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد نبيل الحاجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.3 نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية	نسبة	%21	%19	%17	%15	%13

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 21% سنة 2022 الى 19% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 17% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني .

❖ ضعف الامكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في مراقبة البناء الفوضوي .

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر :3-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

2- **تعريف المؤشر:** يتمثل في احتساب نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

4- نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة مختف الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :
(مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنة) X 100
يتم احتساب مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني بجمع مختلف الدراسات التي تشرف على إنجازها كل من الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى.

2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى

4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: (Valeur cible de l'indicateur): 33.33 %سنة 2026

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جيهان غيلوفي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات

			2024	2025	2026	
وكالة التعمير لتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	03 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية للطرقات الحضرية	03 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي - تأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز مآوي السيارات	01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى
	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%100	%100	%33.33	%33.33	%100
الإدارة العامة للتهيئة الترابية	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	0	08 –الامثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين و سوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان –المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى –المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا	01 –المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة	–	–
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	01	09	01	–	–
	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%0	%88,88	%100	%0	%0
إدارة التعمير	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	–	–	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	–	–
	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال	–	–	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط	–	–

	الترابي والعمراني			الشرقي		
	نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	%0	%0	%100	%0	%0
البرنامج عدد 3	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	%33.33	%33.33	%44.44	%11.11	%33.33

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من الملاحظ أن المؤشر شهد استقرارا خلال سنتي 2022 و2023 حيث بلغ 33.33%، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لثلاث دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي خلال هذه الفترة وهي دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة ومثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى في سنة 2022، ودراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة في سنة 2023.

كما تمت برمجة 8 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان ودراستين لتهيئة المناطق الحساسة للسباسب السفلى والسباسب العليا.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا في موفى سنة 2024 حيث سيبلغ 44.44%، وذلك ببرمجة كل من إدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي و وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى. وبرمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية .

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر هي صعوبة إدراج النوع الاجتماعي في الدراسات التي تعنى بالتهيئة الترابية والعمرانية.

بطـاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 3 .2 .1

I-الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

2.تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمّت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تمّ اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمّت تهيئتها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيئة والقابلة للتسليم والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس ومسكن أول وبرنامج خصوصي للسكن الاجتماعي).

2- **وحدة المؤشر: العدد التراكمي**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.

4- **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية.**

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[12]: 37660 مسكنا ومقسما سنة 2026**.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة إشراق بن علي والسيدة هناء الزواغي**

[12] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	11185	16517	18715	21979	24710
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس		3766	4736	5740	6800	9000
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول		2412	2520	2920	3350	3950
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة		17363	23773	27375	32129	37660

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الى موفى سنة 2022، 11185 مسكنا ومقسما موزعة كما يلي: 6605 مسكنا منجزة في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و4530 مسكنا ومقسما اجتماعيا في اطار العنصر الثاني بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية.

ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2023، 16517 مسكنا منها 8791 منجزة في إطار عنصر ازالة المساكن البدائية و7726 مسكنا منجزة في إطار عنصر بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم.

وستكون تقديرات المؤشر لسنة 2024: 18715 مسكنا موزعة بين 10159 مسكنا في إطار العنصر الاول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

كما انه من المتوقع ان تبلغ تقديرات عدد المساكن المنجزة لسنة 2026 24710 منها 11969 مسكنا في إطار العنصر الاول و12741 مسكنا ومقسما اجتماعيا في إطار العنصر الثاني، وذلك بزيادة قدرها 2731 مسكنا بالمقارنة مع سنة 2025.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة في اطار الفوبرولوس، فقد تم تسجيل عدد **430 مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن سنة 2022**، علما وأنه لم يتم تسجيل اي عملية تمويل لاقتناء قطعة ارض عن طريق الفوبرولوس، لذلك تم خلال سنة 2022**تسجيل عدد تراكمي للعمليات الممولة عن طريق الفوبرولوس بلغ 3766 مسكن.**

كما أنه من المتوقع تسجيل ارتفاع طفيف في نسق الطلبات على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية، نظرا لتواصل ارتفاع أثمان تكلفة المساكن بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، ومن بين هذه التسهيلات نذكر ما يلي:

- إضافة صنف جديد "فوبرولوس 4" للأجراء الذين تتراوح أجورهم بين 4.5 و6 مرات الأجر الأدنى المضمون، وتضم هذه الفئة الإطارات من القطاعين العام والخاص والذين يجدون صعوبة في الحصول على قروض لتمويل مساكنهم نظرا لارتفاع اثمان المساكن من جهة وارتفاع الفوائض البنكية من جهة أخرى،
- تمكين الأجراء من المتقاعدين من الحصول على قروض فوبرولوس وذلك بعد التمديد في السن القصوى للحصول على قرض فوبرولوس إلى حدود 75 سنة نظرا للارتفاع المسجل في معدل الحياة،
- فتح المجال أمام الأجراء للجمع بين قرض اقتناء قطعة أرض وقرض بناء مسكن، كما تم فتح المجال للقرين للحصول على قرض لبناء المسكن شريطة استجابته للشروط.
- بالنسبة للقروض المخصصة لتوسعة المسكن تم التخفيض في نسبة التمويل الذاتي المطالب بتوفيره من 10% من تكلفة التوسعة سابقا الى 7.5%، مع تحديد المبلغ الأقصى للقرض بـ150 مرة الاجر الأدنى (عوضا عن 1.7 X الاجر الأدنى المضمون X مساحة التوسعة) وذلك في إطار تبسيط الإجراءات.
- توحيد المساحة المغطاة للمسكن المراد بناؤه إلى حدود 120 م^2،
- الترفيع في المساحة المغطاة للمسكن الفردي الممول اقتناؤه لدى باعث عقاري مصادق عليه من 50م^2 الى 100م^2 وتوسيع دائرة الانتفاع الى كافة الأصناف،
- تمكين الأجراء من قروض فوبرولوس في حدود 90% من ثمن المسكن وحذف الشرط المتعلق بقيمة القرض القصوى (250 مرة الأجر الأدنى) حيث كانت تمثل عائقا لتوفير التمويل الذاتي.
- الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المغطي من 3 إلى 3,3 مرة الأجر الأدنى،

- بالنسبة للقروض المخصصة لتمويل اقتناء قطعة ارض قابلة للترخيص في بناء مسكن أصلي فوقها، تم الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المهيأ للأراضي الصالحة للبناء من 0,7 إلى 0,75 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة في **إطار برنامج المسكن الأول**، فقد تم **انجاز 642 مسكنا خلال سنة 2022** لذلك تم تسجيل **عدد تراكمي بلغ 2412 مسكنا سنة 2022** ويعود ذلك للطلب المتزايد على هذا البرنامج حيث يوفر التمويل الذاتي وتسهيلات في الخلاص.

ومن المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية خاصة مع ارتفاع أثمان المساكن وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين
- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.
- وجود اشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين تسببت في تأخر استكمال بعض مشاريع بناء مساكن اجتماعية
- عدم توفر الرصيد العقاري لإنجاز المساكن الجديدة عوضا عن المساكن البدائية في مناطق أخرى،
- تعطل صدور القائمات النهائية للمنتفعين بالمساكن الاجتماعية مما ادى الى تكبد مصاريف اضافية لحراسة وصيانة المساكن الاجتماعية الجاهزة في انتظار تسليمها لمستحقيها،
- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول فقد شهد البرنامج بطء في الإنجاز حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا، وذلك للأسباب التالية:

- توظيف الأداء على القيمة المضافة على المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن المعروضة للبيع
- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبة السوق النقدية
- انخفاض المقدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المشط للأسعار

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهذيب الإحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر 2.2.3

I -الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسيرنفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام
2. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهذيبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية
3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر
5.القيمة المستهدفة للمؤشر: تهذيب 87.5 % من الأحياء المبرمجة خلال سنة 2026
6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منصف السوداني

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا(الجيل الأول)	نسبة	**%98**	**%100**	**%100**	%100	%100
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)		%12	%12	%34	%50	%75
*المجموع		**%56**	**%56**	**%67**	**%75**	**%87.5**

***إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2023 حيث ستمّ إنجاز ما يلي:

*الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 155 حيّ،

*الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين سكن مبرمجة،

*الانتهاء من إحداث119 مشروع تجهيزات إجتماعية جماعية وفضاءات صناعية وملاعب أحياء من جملة 119 مشروع مبرمج،

ومن المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج مع نهاية سنة 2023.

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، فمن المتوقع مواصلة إنجاز الدراسات خلال سنة 2023 والإنطلاق في إنجاز الأشغال لتصل إلى نسبة 34% خلال نهاية سنة 2024، فيما يشهد مؤشر قيس الأداء استقرارا في نسبة 56% المسجلة سنة 2022 نظرا لطول فترة تعطّل الدراسات، وسيتطوّر هذا المؤشر إلى حدود 67 % سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل 87.5% موفى سنة 2026 خاصّة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

ويتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنّية للمشاريع.
- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع.

- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية.

- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع.

- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع.

- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء.

ومن المؤمل أن تنطلق أشغال الجيل الثاني سنة 2023.ويرجع البطيء في إعداد الدراسات والانطلاق في الأشغال إلى الأسباب التالية:

- التأخير في إنجاز الدراسات (طول إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشحات لانتقاء مكاتب الدراسات.
- المقاربة البيئية والاجتماعية للمشاريع (توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية).

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعقيد إجراءات طلب العروض.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- عدم توفر مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن

رمز المؤشر: 3.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام
2. **تعريف المؤشر**: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو قرض من الصندوق الوطني لتحسين السكن في إطار برنامج تحسين ظروف العيش للفئات الاجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو بقرض تحسين سكن / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بمنحة أو قرض تحسين سكن.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة تراكمية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الاستشارية الجهوية لتحسين السكن المصادق عليها من قبل الإدارة العامة للإسكان.
4. **تاريخ توفير المؤشر:** يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 50 % في موفي سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حبيبة السعيدي**

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	نسبة تراكمية	39%	%42	%45	%48	%50

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تخصيص اعتمادات قدرها **6,2 مليون دينار** من الصندوق الوطني للتحسين السكن لمساعدة الحالات الاجتماعية على تحسين مساكنها بمختلف الولايات والذي يتم توزيعه على النحو التالي:300 ألف دينار لكل ولاية من الولايات 14 ذات الأولوية وهي: باجة، سليانة، جندوبة، الكاف، القصرين، سيدي بوزيد، زغوان، القيروان، قفصة، قبلي، قابس، مدنين، توزر، تطاوين. و200 ألف دينار لكل ولاية من الولايات الأخرى.

كما تم إسناد القروض الفردية من قبل الصندوق الوطني للتحسين السكن للمساهمة في تمويل هذه الأشغال، و تتراوح قيمتها بين 4.000 دينار و 10.000 دينار، و تحدد قيمة القرض حسب دخل المنتفع.

تم تمكين عدد 826 امرأة من المنح أو قروض تحسين السكن خلال سنة 2022 ما يعادل39 % من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لغاية تحسين ظروف عيشها. و قدّر العدد الجملي للمنتفعين بمنح تحسين السكن بعنوان سنة2023 3000 حالة وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، بـ 1260 امرأة مقابل 1740 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 42 %.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين السكن خلال سنة 2024 حوالي 45% لتصل إلى نسبة 50% سنة 2026. وبذلك يتم تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الإعتمادات المخصصة على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لا تغطي كافة مطالب منح تحسين السكن.
- المقاييس المعتمدة لإسناد المنح غير مراعية لإحتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة تحسين السكن.
- التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المنتفعين بمنح وقروض تحسين السكن لا تتضمن جنس المنتفع في توزيع الإعتمادات التي يقع منحها لفائدة الحالات الاجتماعية المتأكدة.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي

رمز المؤشر:4.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسيرنفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي أو ميّسر، وذلك إما في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية، وإما في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو في إطار برنامج المسكن الأول.

2.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1 .طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية أو ميّسرة/ العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية أو ميّسرة.

2 .وحدة المؤشر: نسبة تراكمية

3 .مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدّة في الغرض، قائمات المنتفعين بالمساكن ببعض البنوك .

4 .تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 47 % إلى موفى سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منية بالحاج فرحات والسيدة إشراق بن علي

III-قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	نسبة تراكمية	% 32	%36	%38	%40	%41
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء		%42	%43	%45	%47	%49
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي ميسر عبر برنامج المسكن الاول		%50	%50	%50	%50	%50
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الاول		% 32	%43	%44	%46	%47

4. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7468 ويمثل عدد النساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية إلى موفي 2022، 2415 امرأة مقابل 5053 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

* 2093 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل **31%**من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 6655 مسكن.

*322 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل **40 %**من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

كما نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (48%) حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (26%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (19 %).

- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 9537 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، 3418 امرأة مقابل 6119 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:

- 2746 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 35 %من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7843 مسكن.

- 672 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة 1693 مسكن.

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2024 و40 % سنة 2025 و41 % سنة 2026 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات.

- بلغ عدد النساء المنتفعات بمسكن أو مقسم عبر **صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء** 177 امرأة خلال سنة 2022 مقابل 253 رجلا أي ما يمثل نسبة 43% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق.

- بالرجوع للقائمات المتوفرة وفي حدود ما يتم مد الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الأولى للبنك الوطني الفلاحي من سنة 2022، تبين أن عدد النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 43 امرأة من جملة عدد 107 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة 40 %من نسبة القروض المسندة. كما يلاحظ من خلال القائمات المتوفرة أن هذا الصنف من المساكن يتم اسناده في جل الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية. لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.

- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء

وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وانه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.

- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.
- عدم توفر المعطيات المتعلقة بجميع المنتفعين بمساكن في إطار برنامج المسكن الأول.

- بطاقات مؤشرات الأداء للبرنامج 9: القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر الأداء نسبة تحقيق أهداف المـهمة

رمزالمؤشر:1.1.9

I -الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة.

2- تعريف المؤشر: قيس معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

3 -طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر :معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية (%)

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99% بحلول سنة 2025.

6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	%	101	96	97	98	99

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة": من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57%)، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو– مدنين من الطريق السيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك ستتقدم اشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبيخة – جلمة (4 أقساط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

المؤشر2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة": تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة": ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

المؤشر 2.3.3 "النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية": من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56% سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأولسنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة

من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

المؤشر 2.2.9 "نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية" العمل على بلوغ نسبة 11.5% سنة 2023 وهي نسبة أكثر تفاؤل من سنة 2022 (9.5%).

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

بطاقة المؤشر : التطور السنوي لزيارة موقع واب الوزارة

رمزالمؤشر: 9-1-2

تسمية المؤشر : **التطور السنوي لزيارة موقع واب الوزارة**

تاريخ تحيين المؤشر: أفريل 2023

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم حوكمة المهمة
- تعريف المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
- نوع المؤشر : نتائج
- طبيعة المؤشر:
- تفريعات المؤشر:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة

2-وحدة المؤشر :وحدة/يوم

3-المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر :مبحرأنترنات

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : خدمة Google Analytics

6- تاريخ توفر المؤشر :في كل وقت

7- القيمة المستهدفة للمؤشر:

8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة البحث والتنظيم والإعلامية (DROI)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة	وحدة/اليوم	384	394	440	500	700	800	1000

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد المؤشر خلال سنة 2022 تطور مقارنة بسنتي 2020 و2021 ويعود ذلك الى رجوع المشاريع الى النسق العادي بعد الخروج من جائحة كورونا وبالتالي متابعة تقدمها والاطلاع على قائمات المقاولات المرخصة ....الخ

كما أحدثت الإدارة بعض التغييرات وتحيين كامل للموقع

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمّ التعاقد مع مكتب دراسات لإصدار صيغة جديدة للموقع وسيتمّ وضعها على الخط خلال سنة 2023.
- مواصلة العمل مع مختلف مصالح الوزارة لتحيين وإثراء الموقع.
- تمّ التعاقد مع مكتب دراسات لتصميم وإنجاز ووضع حيز الاستغلال **لبوابة الخدمات على الخط** الخاصة بوزارة التجهيز والإسكان (16 خدمة على الخط)

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر يعبر على التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، نقترح إدماج صفحة الفايسبوك و تويتر إلى هذا المؤشر لما لهما من صدى لدى مستعملي الانترنت ويمثلان كذلك مصادر معلومات.

بطاقة المؤشر : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1.2.9

تسمية المؤشر : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج عدد "9" ، القيادة و المساندة
- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي عدد "2" ، المساندة
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير الكفاءات و تنمية قدرات الموارد البشرية
- **تعريف المؤشر:** يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى و قدرات الموارد البشرية
- **نوع المؤشر** : مؤشر جودة
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
- **تفريعات المؤشر:** المصالح المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر :مجموع عدد الأعوانالمتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3")بهذه الأنشطة التكوينية.

2-وحدة المؤشر:نسبة مائوية (%)

3- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**:عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية و الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر**:جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية و الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية و عدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة "إنصاف"

5- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قائمات الأعوان من منظومة "أمد"

6- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر مارس من كل سنة.

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: تجاوز نسبة 16% في غضون الثلاثة سنوات المقبلة.

8- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: الإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	2020				2021				2022			
عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	147				220				261			
العدد الجملي من الجمهور المستهدف (صنف "1أ" ، "2أ" و "3أ").	1أ	2أ	3أ	المجموع	1أ	2أ	3أ	المجموع	1أ	2أ	3أ	المجموع
	795	423	850	2068	862	552	746	2160	905	564	685	2154
المؤشر	% 7,11				% 10,19				12%,12			

	الوحدة	**توقعات**	**التقديرات**		
		2023	**2024**	**2025**	**2026**
عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	**شخص**	**290**	**325**	**350**	**380**
العدد الجملي من الجمهور المستهدفلهذه الأنشطة التكوينية	**شخص**	**2070**	**2170**	**2110**	**2100**
المؤشر	**%**	**14**	**15**	**16,5**	**18**

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

حافظ المؤشر إنطلاقا من سنة 2020 على نسبة نمو لم تقل عن 20 نقطة حيث على الرغم من الصعوبات خاصة في المراحل الأولى من الإعتماد عليه، ساهم التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد في تجاوز عدة نقائص مالية و تنظيمية و بالتالي لعب دورا جد فعال في تحقيق الأهداف المنشودة على رأسها الرفع من نسبة نمو المؤشر.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2023 تبدو الضروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه من نسب النمو خلال السنوات الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤلابقيمة 14%، كما سيقع العمل على إتخاذ كافة الإجراءات الازمة للإبقاء على هذا النمط من النمو السنوي و المقدر بحوالي 1,5%. حيث من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة 15% خلال سنة 2024 أي بزيادة حوالي 1% عن العام السابق و بلوغ نسبة 16,5% خلال سنة 2025 بنسبة نمو تقدر بـ 1,5% عن السنة الفارطة ليصل المؤشر سنة 2026 لقيمة 18% وهو زيادة بنسبة 1,5% عن السنة السابقة.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ العمل على رفع الميزانية المخصصة للتكوين،
- ✓ زيادة عدد دورات تكوين فيالمواضيع ذات الأولوية في سياسات الوزارة و بالتالي عدد المنتفعين بها،
- ✓ التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد لتقليص الكلفة،
- ✓ مراجعة الشروط و المعايير المطلوبة في طلبات عروض التكوين و التخفيف فيها قدر الإمكان قصد ملائمتها مع ما هو متوفر في "سوق التكوين"،
- ✓ إبرام إتفاقيات التكوين المستمر مع المؤسسات العمومية المختصة في هذا المجال.

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،
- صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبة للجمهور المستهدف.
- عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدىمؤسسات التكوين.
- ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- بالنسبة لتفريعات المؤشر :إستحالة تحديد عدد أعوان الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات.

بطاقة المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر:2.2.9 :

تسمية المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

تاريخ تحيين المؤشر: شهر أفريل

I- الخصائص العامة للمؤشر

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي 1: المساندة
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- **تعريف المؤشر:** إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفيةومراكز إتخاذ القرار
- **نوع المؤشر :** منتوج
- **طبيعة المؤشر:** نجاعة
- **تفريعات المؤشر:** حسب التعيين وحسب الخطة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة)/ (عدد الإطارات النسائية(أ1+أ2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2))*100

2- وحدة المؤشر:مؤشر قاعدة 100

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بالتكليف بالخطط الوظيفية حسب الجنس / منظومة إنصاف

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

6- تاريخ توفر المؤشر:شهر فيفري.

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.

8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الشؤون الإدارية.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

		2020	2021	2022
نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية **(1)**		38%	37%	%39
نسبة الإطارات النسائية في الوزارة **(2)**		36%	%37	38%
مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية **100*(2)/(1)**		**105**	**100**	**105**

المؤشر 9-1-1-1	**الوحدة**	**توقعات**	**التقديرات**		
		2023	**2024**	**2025**	**2026**
عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية	**عدد**	222	226	236	240
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة (+ 10 خطط لكل سنة (4 للنساء)	**عدد**	570	580	590	600
النسبة (1)	**%**	39	39	40	40
عدد الإطارات النسائية (أ1+أ2)	**عدد**	559	614	675	742
مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)	**عدد**	1510	1615	1730	1855
النسبة (2)	**%**	37	38	39	40
المؤشر 100*(2)/(1)	**قاعدة 100**	105	102	102	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

1) الانجازات:

- بالنسبةإلىالسنوات الموالية وإلى حدود سنة 2026 يمكن أن نشهد انخفاضا للمؤشر نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى(102-100) .

- **نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية على المستوى المركزي والجهوي**

	مركزي		جهوي	
	نساء	رجال	نساء	رجال
عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية	132	162	89	179
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	294		268	
النسبة (1)	45%	55%	33%	67%
عدد الإطارات	225	296	304	582
مجموع الإطارات	521		886	
النسبة (2)	43%	57%	34%	66%
المؤشر (1) /(2)	**104**	**96**	**97**	**101**

تطور ملحوظ يشهده مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي حيث سجلت قيمة إيجابية بلغت 104 متجاوزا بذلك القيمة المنشودة 100.

أما على المستوى الجهوي وغم تسجيل قيمة غير إيجابية (دون المنشود:97) إلا أنه شهد تطور مقارنة بسنة 2021 (دون المنشود 90)

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى تواصل ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70)% مقارنة بـ المستوى المركزي (تقارب في النسبة = 57 % ذكور) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

لذلك و تبعا لما تم تسجيله من تفاوت في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي، سوف يتم التركيز مستقبلا وإلى حدود سنة 2026 على العمل على التقليص من هذا التفاوت وعلى إيجاد الآليات والحلول الكفيلة للرفع من تمثيلية الإطارات النسائية على المستوى الجهوي:

*دعم الكفاءات النسائية في تقلد خطة مدير جهويللتجهيز والإسكان وذلك بالتنسيق مع المدير العام للتنسيق بين الادارات الجهوية **خاصة باعتباره عضو مجلس التناصف حاليا**، نحودراسة مشروع الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في خطة مدير جهوي في إطار **إعداد الحركة السنوية للمديرين الجهويين** وذلك مع الاخذ بالاعتبار للظروف الاجتماعية والعائلية للاطارات النسائية في إعداد المقترحات بهدف التقليص من هذا التفاوت الكبير بين الجنسين.

حيث تم إلى حد الأن تسجيل الأرقام التالية بعنوان سنة 2023:

خطة مدير جهوي	
رجال	نساء
21	3

* العمل على توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية على المستوى الجهوي في تقلد الخطط الوظيفية **ذات الطابع الفني** والتي لها تأثير مباشر على تقدم نشاط القطاع ومردوديته على المستوى الجهوي وذلك على غرار:

- **خطة كاهية مدير الجسور والطرقات**
- **كاهية مدير البنايات المدنية والإسكانوالتهيئةالعمرانيّةوالترابيّة**

* الأخذ بالاعتبار لمبدأ التناصف في إطار إعداد وبرمجة حركة السنوية للإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية في اتجاه التقليص من نسبة التفاوت بين الجنسين في على مستوى اشغال الخطط الوظيفية على مختلف مسنوياتها العليا والدنيا.

2) الصعوبات والاشكاليات المعترضة:

يجد مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية اشكاليات متعددة أهمها :

- عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين.
- غياب الوسائل وآليات الكفيلة للقيام بإحصائيات النوع الاجتماعي وتشخيص معمق للوضع الجندري.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتحديد العدد الجملي للخطط الوظيفية غير الشاغرة خلال الثلاث سنوات القادمة من جهة وطبيعة هذه الخطط من جهة أخرى وبالتالي صعوبة تحديد نسبة تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية عامة ومواقع اتخاذ القرار خاصة ومدى الالتزام باحترام مبدأ التناصف.

* عدم توفرالمعطيات اللازمة والكافية لاحتساب المؤشر سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.
* صعوبة ضبط التقديرات نظرا لتعدد مقاييس وشروط التكليف بالخطط الوظيفية.

3) الحلول والمقترحات:

-الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

- رصد منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي تشمل جميع مجالات تمثيلية المرأة بمواقع القرار (خطط وظ. مجالس الادارة ..)

-احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

- تشخيص الوضع من قبل مكاتب الدراسات ووضع الاليات الكفيلة للرفع من مستوى تمثيلية المراة

- العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسميةبالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي .

- سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة في الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلكببرمجة **ثلاث** ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناصف بين الجنسينللتكليفبخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيسوحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية . .

- توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الإعداد لقائماتالمرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.

- الاخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المرأة تجاه الوضع الاجتماعيو العائلي في التكليفبالخطط الوظيفية وتقلد مناصب اتخاذ القرار وذلك في سبيل توفير الشروط والوسائل الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة ونبذ كل اوجه الاقصاء التي يمكن ان تمارس ضد الاطارات النسائية وذلك في إطار العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تمكنت وزارة التجهيز والإسكان من بلوغ الهدف المنشود والمتمثل في المساواة بين المرأة والرجل في التكليف بالخطط الوظيفية إلا انه سيتم مواصلة العمل على تمكين الإطارات النسائية من فرص أكبر للوصول للخطط العليا (مدير- مدير عام) وذلك بـ :

- ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي لتنفيذ البرنامج.

- العمل على إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناصف في إسناد الخطط.

- - برمجة آلية التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي.

- ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة تدريجيا على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين.

5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكليف.

- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقايس التكليف بالخطط الوظيفية.

- عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين.

بطاقـــة المؤشـــــر: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمزالمؤشر: 1.3.9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية(نسبة تغطية المنجز للمبرمج)

تاريخ تحيين المؤشر: شهر مارس من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج 9 : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
4. **تعريف المؤشر:** نسبة تغطية المبرمج في الميزانية للمنجز فعليا
5. **نوع المؤشر :** منتوج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج
7. **تفريعات المؤشر:** المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

9- **طريقة احتساب المؤشر :**(الإنجازات / الإعتمادات المرسمة)*100

10- **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية%

11- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** معطيات ذات مصدر إداري

12- **طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر:** منظومة " أدب " و " سياد " و " أمد "

13- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** إحصائيات ذات مصدر إداري.

14- **تاريخ توفر المؤشر:** مارس من كل السنة.

15- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** بهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات المبرمجة بنسبة 100% سنة 2026

16- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:. الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات											
		2020				2021				2022			
		قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات
الإعتمادات المرسمة	أ د	107.492	58.354	3.455	1.463.000	114.900	60.390	2.750	1.560.030	120.486	58.700	3.429	1.418.705
الإعتمادات المنجزة	أ د	104.473	55.888	3.444	1.462.170	109.863	59.233	2.424	834.530	110.000	57.000	3.120	1.387.830
النسبة	%	97,2%	95,8%	99,7%	99,9%	95,6%	104,0%	88,1%	53,5%	91,3%	97,1%	91,0%	97,8%
		مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة			
الإعتمادات المرسمة	أ د	1.632.301				1.735.000				1.601.320			
الإعتمادات المنجزة	أ د	1.625.975				1.008.600				1.557.950			
النسبة	%	99,6%				58,1%				97,3%			

التوقعات				التقديرات											
3202				2024				2025				6202			
قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات
122.500	60.461	3.429	1.475.420	125.750	62.275	4.159	1.518.460	133.770	64.143	4.902	1.613.745	134000	66.067	5.000	1.700.000
120.050	59.252	3.360	1.445.912	124.492	61.652	4.117	1.503.275	133.770	64.143	4.902	1.613.745	134.000	66.000	5.000	1.700.000
98,0%	98,0%	98,0%	98,0%	99,0%	99,0%	99,0%	99,0%	100,8%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	99,9%	100,0%	100,0%
مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة			
1.661.810				1.710.644				1.816.560				1.905.067			
1.628.574				1.693.537				1.816.560				1.905.000			
98,0%				99,0%				100,0%				100,0%			

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصداقية من جهة اي مصداقية البرمجة و ضمان تغطية ماهو مبرمج من إعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية

كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجوبية والحتمية و الجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.

و رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد إعتمادات الاستثمار فإن نسبة تحقيق ديمومة الميزانية بالنسبة للسنة 2022 بلغت 97.3% و هي دون النسبة التي تم توقعها بالنسبة لسنة 2022 و ذلك نظرا لوجود بقايا ضمن إعتمادات التأجير ناتجة عن خروج دفعة من المتقاعدين في إطار البرنامج التقاعد الخصوصي والتي كان من العسير تقديرها و لكن النسبة في المجمل تأكد مصداقية التقديرات من جهة و تحسن نسق إستهلاك الإعتمادات المبرمجة وهي غير بعيدة عن القيمة المستهدفة التي تم تغييرها بالنسبة لسنة 2023 لتصبح 98 %بدل 100% لتداعيات نفس الإجراء و صعوبة تقديره بدقة.

و بالنسبة لسنة2023 فمن المتوقع بلوغ المؤشر نسبة 98 % و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %و يتطابق ماهو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة و فيها تشريك فعلي للإدارات الجهوية من خلال إرساء منظومة داخلية لإعداد تقديرات الميزانية سيتم العمل بها لبرمجة ميزانية 2024.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإعتماد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقة داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية budget up
- الإطلاع على نتائج البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها لتلافي عوائق الإنجاز
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية
- طول الإجراءات الإدارية
- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقارية

بطاقة المؤشـــر :تكلفة التسيير لكل عون

رمزالمؤشر: 2.3.9

تسمية المؤشر : تكلفة التسيير لكل عون

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9
- **تعريف المؤشر:** المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير
- **نوع المؤشر** : منتوج
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج
- **تفريعات المؤشر:** المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر** :مصاريف التسيير المنجزة / عدد الأعوان

2- **وحدة المؤشر**:ألف دينار

3- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**:معطيات ذات مصدر إداري

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسيةلإحتساب المؤشر**:إحصائيات ذات مصدر إداري

5- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "

6- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر فيفري.

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: استقرارقيمة مؤشر تكلفة التسيير لكل عون.

8- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**:الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

ؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			توقعات	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
دد الأعوان	الفرد	4456	4249	4113	3949	3791	3639	3494
قات التسيير	أد	19.014	17.166	18.618	18.990	19.370	19.757	20.152
لفة التسيير لكل عون	أد	4,267	4,040	4,526	4,808	5,109	5.429	5,767
يمة المؤشر	100	99	95	112	106	106	106	106

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم خلال سنة 2022 تسجيلارتفاع في مؤشر تكلفة التسيير لكل عون (4,526أد)مقارنة بسنة 2021 (4,040 أ د)ويرجع ذلك أساسا لانخفاض عدد الأعوان بنسبة (3.3%-) وارتفاع نفقات التسيير(8%).

- من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 4,808:2023 أ د وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022. وذلك بإعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (4%-) من جهة وزيادة نفقات التسيير (2%) من جهة أخرى.

-كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على إستقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالإعتماد على إستقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 2% ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 4%-.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة،
- تحديد الحاجيات بكل دقة،
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات،
- تجميع الشراءات،
- التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج.

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لوزارة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والآجال والجدوى والكلفة،
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار،
- اختلاف تكلفة التسيير من برنامج إلى آخر،
- ضبط نفقات التسيير يخضع لتقديرات وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة المبرمجة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: شركة تونس للطرقات السيارة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي** :

- استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية،

- الصيانة والمحافظة على شبكة الطرقات السيارة التي تستغلها،

- تشييد واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة والقيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات والغير المنقولات والعمليات التجارية والمالية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.

ترتيـب المنشـأة: "م"

2. **مرجع الإحداث**: محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992

مرجع التنظيم الإداري والمالي: أوامر عدد 2197-2198-2199-2100 لسنة 2002

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة**: سنة 2010

II -الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** انجاز شبكة الطرقات السيارة بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين و مواطنات و قطاع خاص و قطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.
2. **الأهداف الإستراتيجية:** تطوير شبكة الطرقات السيارة باستكمال المشاريع في طور الانجاز والمتمثلة في بناء واستغلال الطرقات السيارة صفاقس/قابس – قابس/مدنين ومدنين / راس جدير وتأمين التوازنات المالية للشركة.
3. **تدخلات الفاعل العمومي**: تتمثل أهم الاستثمارات التي ستتولى شركة تونس للطرقات تنفيذها في استكمال بناء الطريق السيارة قابس/مدنين – مدنين / راس الجدير و تركيز نظام الاستخلاص بهذه المشاريع و استغلالهم في أقرب الآجال.

III -الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية لشركة تونس الطرقات السيارة على المدى المتوسط (2024-2026) :

الملاحق

بالمليون دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:					
منها: **- منحة بعنوان التأجير** **- منحة بعنوان التسيير**					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**170**	**200**	**250**	**215,407**	**218,849**
المجموع	**170**	**200**	**250**	**215,407**	**218,849**

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطـاقة عدد 2 : شركة الدراسة وتـهيئـة السواحل الشمالية لمدينـة صفاقس "تبرورة"

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة :** شركة خفية الإسم ذات مساهمات عمومية
3. **مرجع الإحداث:** تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** لا يوجد
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآة /المؤسسة:**

II. الاستراتيجية و الأهداف

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكّن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرّف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسّط والطّويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

– إنجاز كل الدّراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السّواحل الشّمالية لمدنية صفاقس،

- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،

- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،

- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،

- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،

- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسّمة المعدّة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،

- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،

- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل N.P.K. التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،

- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائي، إشغال وقتي، ...).

- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قيسها.

- حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	– تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النّظام البيئي، – ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كلّ التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، – وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضخها وصرفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، – وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنلوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	– تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدّة حملات تنظيف لقنالات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الاعتناء بالغراسات	– تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،
9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).
10	تعيين بنك أعمال	– قصد مرافقة الشركة في تنفيذ المشروع و اختيار المستثمر الاستراتيجي

III -الميزانية على المدى المتوسط:

2- **تقديرات الميزانية لشركة** الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس **على المدى المتوسط (2024-2026) :**

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:					
منها: **- منحة بعنوان التأجير** **- منحة بعنوان التسيير**					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**500**	**500**	**2150**	**500**	**500**
المجموع	**500**	**500**	**2150**	**500**	**500**

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطـاقة عدد 3 : شركة الدراسات والنـهوض بتونس الجنوبية

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التّهيئة التّرابيّة و البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة:** صنف ج
3. **مرجع الإحداث:**المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** ضبط الهيكل التّنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشآة/المؤسسة**

II .إالاستراتيجية و الأهداف:

1. **الإستراتيجية العامة:**

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية والصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية وجودة مياه البحيرة، ونوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا وكمًا وتطور كمي وكيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، ويعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني والإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشّركة والتجربة المتميّزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- **في مجال تطهير واستصلاح المسطّحات المائيّة**

– القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال والبحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية،

– السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيكولوجية لبحيرة تونس الجنوبية،

– الإشراف على تنفيذ الأشغال وتأمين الإنجاز في أحسن الظّروف،

– إعداد مخطّطات التّصرّف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري:**

شرعت الشّركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة وميناء تونس داخل دائرة التّدخّل العقاري المحدثة في الغرض. ونظرا لوضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة داخل دائرة التدخل على ذمة مشروع باب المتوسّط لفائدة شركة سما دبي، فقد تبقّت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خارج هذا المشروع ومشمولة بدائرة التّدخّل العقاري المذكورة آنفا. وتسعى الشّركة حاليّا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزاريّة.

ونظرا لأنّ شركة الدّراسات والنّهوض بتونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان فإنّ بإمكانها القيام بمشاريع عمرانيّة و عقاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها المالية و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار.

وفي إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعا لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبليّة لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجيّة الدّولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

2. **تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:**

حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	دراسة المتابعة البيئية ة مراقبة جو=ة مياه بحيرة تونس الجنوبية	– المراقبة البيئية و البكتيولوجية للمياه و الكائنات الحية بالبحيرة و تطور النباتات البحرية و مراقبة وضعية الأسماك و التربة بقاع البحيرة
2	صيانة المنشآت ببحيرة تونس الجنوبية	– تقوم الشركة بمتابعة سلامة و ديمومة المنشآت التي تتحكم في نسق تجديد مياه البحيرة بالاعتماد على حركة المد و الجزر – ضمان جودة مياه البحيرة
3	تهيئة المنطقة الرطبة المصنفة محمية طبيعية	– حماية الطيور المهاجرة و تعزيز قدرة المنطقة في استيعاب الطيور – استغلال المنطقة كمنتزه طبيعي
4	حراسة حوزةبحيرة تونس الجنوبية	– حماية حوزة البحيرة – – المحافضة على مختلف مكونات المتواجدة ببخيرة تونس الجنوبية
5	حماية و صيانة أراضي مشروع ضفاف بحيرة تونس الجنوبية و ميناء رادس و صيانة المساحات الخضراء	– حماية حوزة البحيرة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء – المساهمة في العناية بمداخل العاصمة و صيانة المساحات الخضراء
6	اعداد دراسات التهيئة بالمنطقة	– العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها – تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية – ربط العاصمة بضواحيها و خلق فرص عمل – –توفير مناطق و مساحات سكانية هامة و مناطق خضراء.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة.

III –الميزانية على المدى المتوسط:

3- تقديرات الميزانية لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية على المدى المتوسط (2024-2026) :

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:					

منها: **- منحة بعنوان التأجير** **- منحة بعنوان التسيير**					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**0**	**200**	**200**	**300**	**300**
المجموع	**0**	**200**	**200**	**300**	**300**

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 4 : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

1. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

2. مرجع الإحداث:

– الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

– المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

– اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبداية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

– موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II– الاستراتيجية العامة:

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3. إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللاّزمة.
5. القيام بالدراسات اللازمة لتهذيب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي ومواصلة أشغال تهيئتها،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وايجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8. السعي لدى المنظمات والهياكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،
9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها
10. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
11. إتمام ملف التصفية العقارية لكافة الأراضي التي بحوزة المشروع وضمها لملك الدولة الخاص.
12. التحضير لمرحلة الإنجاز.
13. نشاط البعث العقاري.
14. كل العمليّات الصّناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والّتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشّركة.
15. احكام متابعة ومراقبة تطور الوضع البيئي بمنطقة سبخة بن غياضة.

2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة بن غياضة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
- مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.

- مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
- مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
- مساحة ارتفاقات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
- مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.

وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري :**

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت :

– أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

– حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح احداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة).

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية.

أهم الأولويات والأهداف:

– استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع،
– مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع،
– القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة،
– اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع.

مؤشرات قيس الآداء:

نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع	– حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء
2	مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع	– تقوم الشركة بأشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع
3	القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة	– العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها – تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية – –توفير مناطق و مساحات خضراء.
4	اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع	– حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء

III –الميزانية على المدى المتوسط:

4- تقديرات الميزانية لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية على المدى المتوسط (2024-2026) :

بالألف دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:					
منها: – منحة بعنوان التأجير – منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	310	610	400	500	529
المجموع	310	610	400	500	529

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطـاقة عدد 5: ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

– أشغال البنية التّحتيّة لفائدة الدّولة (تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية و شبكة قيس الإرتفاع، المسح العقاري الإجباري، تحديد الملك العمومي و ضبط الحدود الإداريّة،...)،

– أشغال ذات صبغة تجاريّة لفائدة الدّولة أو الغير (تسجيل عقاري إختياري، تقسيمات أرضية و عمودية، إرجاع علامات، أشغال طبوغرافيّة مختلفة، إعداد خرائط سياحيّة و موضوعيّة، إستغلال و الرّبط بشبكة محطّات الرّصد الفضائي الدّائمة،...)،

– أشغال الطّباعة.

2. مرجع الإحداث: قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرّخ في 25 ديسمبر 1974 المنقّح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرّخ في 11 ماي 2009

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي: سنة 2016 (لم يتم إمضاء عقد برامج الدّيوان من قبل وزارة الإشراف).

II– الإستراتيجية والأهداف:

1– الإستراتيجية:

– الحفاظ على مكانة الدّيوان كرائد في مجال نشاطه،

- تحقيق التّوازنات الماليّة للدّيوان،
- الإستثمار في إقتناء تقنيات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وفي رقمنة نشاطاته،
- الحرص على تحقيق المردودية المالية بالتّوازي مع جودة الخدمات المسداة،
- الشروع في رقمنة خدمات الدّيوان ورقمنة الأرشيف،

2- الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير أداء الدّيوان في مجال التّسجيل العقاري،
- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزيّة،
- تطوير الإنتاج وتحسين التّوازنات الماليّة بالدّيوان لضمان ديمومته،

3- تدخلات الفاعل العمومي:

- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية،
- مشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التّونسيّة(TLIS) ،
- القيام بالأعمال الطّبوغرافيّة للتّسجيل العقاري الإجباري لفائدة الدّولة والتّسجيل العقاري لفائدة الدّولة والخواص،
- القيام بالأشغال الطّبوغرافيّة المختلفة لفائدة الدّولة والخواص،
- القيام بأشغال التّقسيمات الأرضيّة والعموديّة وإرجاع العلامات
- وضع مخطّط مديري للإعلاميّة،
- إعداد دراسة إستراتيجيّة لتحسين الحوكمة والهيكلة بالدّيوان في أفق 2030

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات	متوقّع 2023	التّقديرات

	2022		2024	2025	2026
ميزانيّة التّصرّف	27 044	30 223	31 130	32 064	33 025
- بعنوان التّأجير	5 881	6 932	7 297	7 643	8 025
- بعنوان التّسيير					
منها:					
-منحة بعنوان التّأجير					
- منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	2 241	4 273	3 500	3 500	4 000
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)					
المجموع	35 166	41 428	41 908	43 206	45 050

بطاقة عدد 6 : الوكالة العقارية للسكنى

I. التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين وباعثين عقاريين وجماعات ومؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق وتجهيزات جماعية.

2. مرجع الإحداث : القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي: مخطط التنمية 2016 – 2020 بتاريخ 9 جوان 2015

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**

في إطار تحسين وتثمين عمل الوكالة العقارية للسكنى، تم إعداد دراسة إستراتيجية واستشراف وتطوير نشاطها ولإضفاء الصبغة الإستراتيجية والاستشرافية لعملها المستقبلي وقد انطلقت هذه الدراسة منذ شهر مارس 2017 وتم إتمامها والشروع في تطبيقها منذ سنة 2019

وقد شملت إستراتيجة الوكالة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية التي يخضع لها قطاع السكن والمؤسسات ومختلف المتدخلين حيث تم التطرق إلى تموقع الوكالة بين المتدخلين العموميين والخواص في قطاع السكن والتهيئة. كما تم القيام بتحليل لتطور أهم العوامل المؤثرة في نشاط الوكالة. وبهدف البحث ودراسة تصورات إستراتيجية ممكنة للوكالة تمّ تقديم ثلاثة تجارب مماثلة لبعض البلدان في قطاع السكن (تركيا، المغرب وفرنسا).

هذا وتتمثل إستراتيجية الوكالة في إعداد مخطط عملي لتحديد وتطوير الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة مع تقديم رزنامة تطبيق نتائج الدراسة الإستراتيجية للوكالة على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك حسب الخمس المحاور التالية:

1. الوضعية القانونية والمؤسساتية والهيكلية للوكالة والشراكة مع الجماعات المحلية.

2. تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج.

3. تعزيز آليات المساندة.

4. تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة.

5. تعزيز توجهات الجودة ودفع الاتصال الخارجي للوكالة

2. الأهداف الإستراتيجية :

تهدف الوكالة في إطار إستراتيجيتها إلى المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية حيث تندرج بعض مخرجات الدراسة الإستراتيجية ضمن تلك التوجهات كـ:

- ❖ تعديل عملية تحديد أسعار اقتناء العقارات والتكافؤ في اتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- ❖ دراسة جدوى إنجاز فرع خاص بالبعث العقاري يعنى مبدئيا بالسكن الاجتماعي.
- ❖ تحديد آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
- ❖ تعزيز آليات الاقتناء للوكالة والتفعيل العملياتي للسيطرة العقارية.
- ❖ تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض.
- ❖ توطيد مقاربة الجودة للوكالة.
- ❖ تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة (حرفاء وشركاء الوكالة...).
- ❖ مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار،
- ❖ الضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات،
- ❖ المساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي: تدخّلات الفاعل العمومي:**

تتمثل أهم الاستثمارات والمشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها في إطار المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية في التالي:

الولاية	المشروع	* الكلفة (م.د.)	الطور
منوبة	حدائق منوبة الفجة قسط 2	220	في طور إعداد الدراسة
	حدائق منوبة الفجة قسط 3		في طور إعداد الدراسة
	هضاب المرناقية	23.8	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 5	85	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 2	61.7	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 1	51.3	في طور إعداد الأشغال
	حدائق منوبة الفجة قسط 1	19.7	في طور إعداد الأشغال
أريانة	حدائق المنزه 2	9	في طور إعداد الدراسة

	رواد سيتي سنتر	40	في طور إعداد الدراسة
	الياسمين حدائق المنزه 2	3	في طور إعداد الأشغال
بنزرت	الفتح 2 تينجة	8.9	في طور إعداد الأشغال
	الأندلس ماطر 3	8.7	في طور إعداد الأشغال
تونس	الأمل السيجومي	45	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 3	100	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 4	91	في طور إعداد الأشغال
	الأمل السيجومي 2	40	في طور إعداد الدراسة
باجة	باجة المستقبل 3	49	في طور إعداد الأشغال
	تستور اشبيلية	13.4	في طور إعداد الأشغال
الكاف	يوغرطة	14.5	في طور إعداد الدراسة
جندوبة	الريحان عين دراهم	10	في طور إعداد الدراسة
سليانة	حدائق سليانة	170	في طور إعداد الدراسة
	سليانة الجديدة	50	في طور إعداد الدراسة
	مكتريس	9.6	في طور إعداد الأشغال
	سليانة 3 القسط 1	3.4	في طور إعداد الأشغال
	برقو 1 و2	4.1	في طور إعداد الأشغال
بن عروس	الزهراء رادس	323	في طور إعداد الدراسة
	المحمدية الحنايا 2	32.4	في طور إعداد الدراسة
	ضفاف رادس	23	في طور إعداد الأشغال
	الزهراء الشاطئ	30.7	في طور إعداد الأشغال
	المحمدية الحنايا 1	125	في طور إعداد الأشغال
زغوان	الفحص 2	2.8	في طور إعداد الدراسة
نابل	نيابوليس	160	في طور إعداد الدراسة
	اليسر الحمامات	35	في طور إعداد الدراسة
سوسة	الروابي	136.6	في طور إعداد الدراسة
	النفيضة الجديدة	31.7	في طور إعداد الأشغال
	الريحان 2	15.9	في طور إعداد الأشغال
	الحي الأولمبي بوحسينة	127.4	في طور إعداد الأشغال
القيروان	المنصورة	103.9	في طور إعداد الدراسة
	الهدى بوحجلة	14.1	في طور إعداد الأشغال
	الصحبي 5	14.2	في طور إعداد الأشغال
القصرين	الكابيتول	42	في طور إعداد الدراسة
	فريانة	17.5	في طور إعداد الأشغال
صفاقس	المرسى الصخيرة	5	في طور إعداد الدراسة
	الأنس 6 ساقية الزيت	28.3	في طور إعداد الأشغال
	المعهد النموذجي	4	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 2	15	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 3	13.1	في طور إعداد الأشغال
قابس	مارث	6	في طور إعداد الدراسة
	د.ت.ع الشماطي قابس	90	في طور إعداد الدراسة
قبلي	الواحات قبلي قسط 2	11.9	في طور إعداد الأشغال

قفصة	القصر الزياتين	23	في طور إعداد الدراسة
	المنتزه رأس الكاف قفصة	19.9	في طور إعداد الأشغال
توزر	د.ت.ع. توزر	75	في طور إعداد الدراسة

* يتم تحيين قيمة كلفة المشاريع حسب تقدم الإنجاز (دراسة، أشغال،)

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة: المساحة بالهكتار والقيمة بالألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة

البيان			إنجازات 2022	الإنجازات المتوقعة 2023	تقديرات		
					2024	2025	2026
الإنتاج	الإقتناءات العقارية	المساحة	158,57	52,10	40,73	39,40	38,40
		القيمة	58 592	23 625	18 058	16 207	16 007
	الدراسات		1 744	1 641	2 284	1 909	1 735
	أشغال التهيئة		18 131	23 881	83 093	88 709	76 595
	مصاريف إنتاج أخرى		5 545	4 194	2 917	2 763	2 663
مجموع نفقات الإنتاج			84 013	53 341	106 353	109 588	97 000
نفقات التصرف	أعباء الأعوان		22 433	22 988	25 193	26 871	27 664
	نفقات التسيير		6 353	8 631	9 329	9 336	9 408
نفقات التجهيز			1 268	2 607	6 104	4 566	3 908
نفقات الصندوق الإجتماعي			1 860	2 161	2 298	2 547	2 482
مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الإجتماعي			31 913	36 387	42 923	43 319	43 462
مجموع النفقات			115 926	89 729	149 276	152 907	140 462

بطاقة عدد 7: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I – التعريف :

.**النشاط الرئيسي** :التهذيب والتجديد العمراني.

2.مرجع الإحداث :القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): لا يوجد

II–إطار القدرة على الأداء :

1.الإستراتيجية :

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب و التجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازناتها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم في تحسين مواردها الذاتية.

2. الأهداف الاستراتيجية:

***أهم الأولويات والأهداف:**من أهم أهداف الوكالة :

- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية وبالشبكات الأساسية ؛
- معاضدة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية؛
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع الإجتماعيأوالإقتصادي؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها

4. تدخلات الفاعل العمومي:

من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول)** والذي يتضمن تهذيب 155 حيّا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكنا موزعين على 71 بلدية بكلفة جمليةمحينة تبلغ حوالي617,6 مليون دينار ويمتد إنجازه خلال الفترة (2012-2024) ؛

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)** والذي يشمل تهذيب 160 حيّا متواجدة بـ 99 بلدية ويقطنها حوالي 780,7 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2028 بكلفة جملية تبلغ حوالي 671,1 مليون دينار ؛

- **البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي** تم تكليف والوكالة بإنجاز 137مشروع بكلفة جملية تقدر بحوالي بـ167,5 م. د؛

- **مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 815 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 55 مليون دينار ويمتد إنجاها من سنة 2014 إلى سنة 2023.

- **مشاريع بعث عقاري** ويشمل نشاط الوكالة خلال الفترة (2024-2026) وإنجاز قسط أول من مشروع بناء مجمع سكني بالمرازقة بنابل الذي يحتوى على 73 شقة بكلفة حوالي 15,6 مليون دينار وإنطلاق أشغال القسط الثاني من هذا المشروع الذي يحتوي على 55 شقة بكلفة حوالي 9 مليون دينار وإنطلاق أشغال بناء مجمع سكني بالمقسمين HC103 وHC104 بتقسيم سهلول بسوسة الذي يحتوي على 66 شقة بكلفة حوالي 12 مليون دينار وانطلاق الأشغال بمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم C9 بحي الرمانة الذي يحتوي على 100 شقة بكلفة حوالي 14,6 مليون دينار.

كما سيتم الشروع في إعداد الدراسات الدراسات لمشروع بناء مجمع سكني بتقسيم كنزة بتونس بكلفة حوالي 8,5 مليون دينار وبمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم HC78-HC79-HC80بسهلول بسوسة بكلفة حوالي 8 مليون دينار ومشروع بناء مجمع سكني بحدائق تونس بكلفة حوالي 16 مليون دينار ومشروع بناء مجموع سكني بالزهراء بكلفة حوالي 13 مليون دينار.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكل تنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكّنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكّم في كلفة وآجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلال سنة 2020 من الحصول على شهادة الصحة والسلامة المهنية طبقا لمقاييس إيزو 45001 .

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة **مؤشرات لقيس الآداء** تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن إستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات ؛
- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير ؛

- نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين ؛
- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

***الإجراءات المصاحبة:**

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع ؛
- إنجاز دوارات تكوين في مختلف المجالات ؛
- لتدعيم الموارد البشرية : بصدد إنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2020 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وتمت المصادقة على إنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021.

III– الميزانية على المدى المتوسط :(2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانيّة التّصرّف	**9 320**	**11 830**	**12 600**	**13 365**	**13 495**
منها :					
بعنوان التأجير	7 330	8 890	9 700	10 378	10 430
بعنوان التسيير	1 551	2 485	2 405	2 442	2 520
ومنها :					
منحة بعنوان التأجير	---	---	---	---	---
منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الإستثمار (منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التّنمويّة وكذلك لتسديد القروض والتّوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	**40 309**	**112 290**	**164 130**	**223 150**	**227 570**
المجموع	**62949**	**124 120**	**176 730**	**515236**	**241 065**

- *** معطيات حسب القوائم المالية**
- **** منها 2.035 مليون دينار بعنوان ضرائب على الأرباح**

بطاقة عدد 8 : شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: البعث العقاري

2. مرجع الإحداث :القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي:

II- الإستراتيجية و الأهداف:

1. الإستراتيجية:

- التوجه نحو إمكانية توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الإجتماعية وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.
- تجسيد سياسة الدولة المتعلقة بالسكن الاجتماعي من خلال إنجاز مشاريع البرامج.
- الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط مُيّسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحدّ من الكلفة.
- ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها مستقبلا
- حوكمة التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية وتمليك أكبر عدد ممكن من المضمونين الاجتماعيين
- تحسين أداء الشركة في إنجاز المشاريع الخاصة بالبعث العقاري وبالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

2. الأهداف الإستراتيجية:

- الضغط على كلفة المساكن وتوفير مساكن بأسعار مدروسة،
- ملائمة المسكن من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الشرائح المعنية بالبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- انجاز وتسويق مساكن بثمن ميسر،
- اقتناء أراضي،
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماع،
- التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية ،

III -الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026:

البيان	انجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	8022	9110	9661	10143	10650
منها: ***اعباء الاعوان** ***اعباء التسيير**	6404 1618	7143 1967	7675 1986	8058 2085	8461 2189
ميزانية التجهيز	125	1880	650	1300	1400
المجموع	**8147**	**10990**	**10311**	**11443**	**12050**
ميزانية الإستثمارات (البعث العقاري)	12219	33590	29150	42320	41330
ميزانية الإستثمارات (البرنامج الخصوصي)	2161	4484	2531	455	0
المجموع	22527	49064	41992	54218	53380

بطاقة عدد 9 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

I-التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي :** البعث العقاري
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 19-57 المؤرخ في 1957/09/10
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي**: مخطط التنمية 2021-2025

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وهي أول باعث عقاري عمومي ساهم في بناء وتعمير البلاد بإنتاج وحدات سكنية جيدة وبأثمان مدروسة وفي المتناول وكذلك بعثت لتعديل الأسعار وهي حريصة إلى الآن على الضغط على التكلفة حتى تنفذ سياسة الدولة الرشيدة في ميدان السكن.

- كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزي والناسيونال .

2. الأهداف الاستراتيجية:

- يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة وذلك عبر النهوض بالسكن الاجتماعي و الميسر و تجديد الأحياء السكنية القديمة.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الإشراف عبر بناء مساكن اجتماعية و تهيئة مقاسم اجتماعية.

- **أهم الأنشطة :**

من المنتظـــــــر أن يرتكـــــــز نشاط الشركة خلال سنـــــــة 2023 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020،2021 و 2022والشروع في إنجاز مشاريـــــــع سنـــــــة 2023

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2023 كما يلي :

- الشروع في انجاز مشروع إقامة النرجس بالزهروني التي تشتمل على 126 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
- الشروع في انجاز مشروع إقامة خلدون 1 بسيدي حسين التي تشتمل على 67 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
- الشروع في انجاز مشروع إقامة فاطمة بالمرناقية التي تشتمل على 80 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
- الشروع في انجاز مشروع إقامة عزيز بقرمبالية التي تشتمل على 63 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
- الشروع في انجاز مشروع إقامة البيروني بحي ابن سينا التي تشتمل على 120 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "لبنى" بقرمبالية الذي يشتمل على 112 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2019 .
- مواصلة أشغال مشروع إقامة "بلقيس" بالمرناقية الذي يشتمل على 100 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2020 .
- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 المتمثلة في بناء إقامة "تانيت" بحدائق المنزه 1 والتي تشمل 151 شقة من الصنف الاقتصادي.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التّقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانيّة التّصرّف	11100	13600	13700	13900	14100
منها: -منحة بعنوان التّأجير - منحة بعنوان التّسيير	8500 2600	10500 3100	10700 3000	10900 3000	11000 3100
ميزانيّة الإستثمار أو/التجهيز	20400	47700	65400	69700	72000
المجموع	31500	61300	79100	83600	86100

بطاقة عدد 10: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي

إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

- التصرف في أملاكها وأملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

- القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

2. مرجع الإحداث: محضر الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي (إن وجد): تم امضاء أخر عقد برنامج **2007 -2011** بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف وجندوبة.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن،
- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي،
- تكوين وتثمين المدخرات العقارية.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

- توفير سكن بثمن ميسر،
- تسويق المشاريع،
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي،
- اقتناء الأراضي،
- تسوية وضعية الأراضي غير الصالحة للبناء،
- تسوية التجهيزات المبنية والغير مبنية في التقاسيم المنجزة سابقا.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التّصرّف - أعباء الأعوان - بعنوان التّسيير	1442 528	1620 896	1560 867	1545 752	1622 760
- ميزانية الإستثمار - *إنتاج - أراضي	2177 0	13022 4030	11627 1358	23171 2000	42770 3000
المجموع	4087	19568	15412	27468	48182

بطاقة عدد 11 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط

I-التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الإجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي (سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين).

2. مرجع الإحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي (إن وجد):

الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- تطبيق برنامج الدولة في مجال **السّكـــن** وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية والعمارات والمركبات العقارية المعدة للسكنى.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها.
- التصرف في ممتلكاتها وفي العقارات الموكولة إليها لهذا الغرض.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة والضغط على تكاليف إنجازه.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشّركة.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

- انجاز مساكن ومركبات سكنية وتهيئة مقاسم اجتماعية بمناطق الوسط.
- تسوية وضعية التقسيمات القديمة لإنجازات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات الوسط

II- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	انجازات 2021	2022	تقديرات		
ميزانية التصرّف:			2023	2024	2025
- بعنوان التأجير	2192	2305	2 350	2395	2450
- بعنوان التسيير	909	640	700	745	760
- ميزانية الاستثمار (انتاج و أراضي)	2337	7500	18 600	13 300	9000
المجموع:	5438	12 520	12 610	13 180	12 610

بطاقة عدد 12: الشركة الوطنية العقارية للبلاد للجنوب

I-التعريـــف

1- النشاط الرئيسي : البعث العقاري

2- مرجع الأحداث : محضر الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 1978/12/15

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد): :

II-الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود

2- الأهداف الإستراتيجية:

تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص

3- **تدخّلات الفاعل العمومي:**

من المنتظر أن يرتكز نشاط الشركة خلال سنة 2024 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020 – 2021 و 2022 و2023الشروع في إنجاز مشاريع سنة 2024 واستكمال الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2025 – 2026.

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2024 كما يلي:

– مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية

– مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 :

38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس

– مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2022 :

* 100 مسكن جماعي و 12 محلات تجارية بإقامة قرمدة صفاقس

– مواصلة انجاز برنامج 2023 والمتكون من :

3- * 70 شقة من الصنف الجماعي بطريق المحارزة صفاقس

* 34 مسكن جماعي بحي الأمان الحرس الوطني صفاقس.

- الشروع في انجاز برنامج 2024 والمتكون من :

* 49 شقة من الصنف الجماعي بحي الياسمين سيدي بوزيد

* 38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس

- مواصلة الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2025 – 2026.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2024 حوالي **16**مليون دينار و 150ألف دينار بعنوان الأصول الثابتة.

- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2024 بحوالي **1** مليون دينار.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان	إنجازات 2022	2023	التّقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانيّة التّصرّف - بعنوان التّأجير - بعنوان التّسيير	1.657 601	1.850 750	1.950 780	2.050 820	2.150 850
منها: -منحة بعنوان التّأجير - منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	4622	13.000	17.000	17.300	12.000
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)					

المجموع	6.880	15.600	19.730	20.170	15.000

بطاقة خاصة بإدراج النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

يعتبر قطاع التجهيز بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل... إذ يعتبر البعد الأفقي والعام لخدمات مهمة التجهيز من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جميع جهات البلاد وفئات المجتمع وخاصة الهشة منها والمهمشة في الحياة العامة وفي الدورة الإقتصادية وذلك عبر توفير الوصول الآمن والسريع لجميع الخدمات العمومية وتحقيق التمكين الاقتصادي والمالي لها . وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجهيز والإسكان في الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وتنزيل أهداف هذه الخطة على مستوى سياساتها العمومية من خلال تجاوز الاشكاليات التالية:

– صعوبة تنقل النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات بجميع أنواعها، وذلك جراء بنية أساسية طرقية غير ملائمة لحاجيات التنقل لمستعملي ومستعملات الطريق وأيضا للتغيرات المناخية.

-عدم الأخذ بالاعتبار للنوع الاجتماعي عند انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي ومشاريع البنايات المدنية والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة.

- عدم الاقتناع وعدم القدرة على إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته.

-غياب الآليات لتقييم ما قبل وما بعد إنجاز الأشغال المتعلقة بحماية المدن والشريط الساحلي وانجاز البنايات المدنية للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية على مختلف الفئات.

عدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة الإسكان بخصوص النفاذ للسكن اللائق وللتجهيزات والفضاءات العامة وذلك بسبب عدم مراعاة النوع الإجتماعي والتغيرات المناخية في سياسة التخطيط الترابي والحضري إلى جانب نقص في تمثيلية المرأة في الهياكل و مواقع صنع القرار و عدم التكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية.

-غياب المساواة وتكافئ الفرص في سياسة التصرف الإداري والتمثيلية في الهيآت واللجان والمجالس الإدارية والتكليف بالمهام والتمتع بالامتيازات العينية بسبب غياب الإحصائيات والجرد شامل للقوانين المنظمة لمهمة التجهيز والإسكان وبسبب غياب سياسة اتصالية والتكوين في مجال مقاربة النوع الإجتماعي.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الاثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات

هدف استراتيجي 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة و المرقمة	إنقطاع الإنارة أو عدم وجودها ببعض الطرقات المرقمة	-إشكاليات تقنية -عدم برمجة الصيانة الدورية في المناطق ذو الخطورة العالية -محدودية الإعتمادات -محدودية الإطارات المشرفة على متابعة الصيانة
	دراسات لمشاريع طرقات لأتأخذ بعين الإعتبار حاجيات النساء لحمايتها من العنف	ضعف كفاءة الإطارات الفنية في المجال -ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية لتحديد حاجيات النساء لحمايتها من العنف -عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات -ضعف مكاتب الدراسات المختصة في المجال
الهدف الاستراتيجي عدد 1-2 تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم		

الهدف العملياتي 2: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية	إنقطاع الإنارة أو عدم وجودها ببعض المسالك الريفية	-إشكاليات تقنية -عدم وجود تشخيص لحاجيات الأمن لدى النساء لتجهيز االمسالك الفلاحية في المناطق ذو الخطورة -عدم برمجة الصيانة الدورية في المناطق ذو الخطورة العالية -محدودية الإعتمادات -محدودية الإطارات المشرفة على متابعة الصيانة
	دراسات لمشاريع طرقات لأتأخذ بعين الإعتبار حاجيات النساء لحمايتها من العنف	ضعفاو انعدام تكوين الإطارات الفنية في المجال -ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية لتحديد حاجيات النساء لحمايتهن من العنف -عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات -ضعف عدد مكاتب الدراسات المختصة في المجال -عدم توفر المعطيات والإحصاءات اللازمة

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد 3:انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة		
الهدف العملياتي 1: ضمان إنشاء بنايات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء	-غياب نصوص قانونية تلزم إدراج آليات تضمن سلامة الفتيات والنساء بالبنايات المدنية الخاصة بها، -إتخاذ القرار من طرف صاحب المنشأة بخصوص مواقع غير آهلة وغير آمنة لبعض المشاريع مما لا يضمن سلامة الفتيات والنساء بها.	-عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند اختيار مواقع البنايات المدنية وعند تصميمها. -عدم إدراج معيار سلامة الفتيات والنساء عند اختيار مواقع البنايات المدنية.

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		
	سبب 1- النصوص القانونية وبالخصوص مجلة التهيئة الترابية والتعمير لا تنص على جملة التدابير التي يمكن اتخاذها لتجسيم مبدأ تكافؤ الفرص في كل مجالات تدخل مشروع المجلة (تم التنصيص على فصل وحيد تضمن مصطلح "مقتضيات النوع الاجتماعي) لتوفير تجهيزات وفضاءات عامة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفيزيولوجية لكل من النساء وكبار السن	سبب1.1- عدم وعي مختلف المتدخلين يضرورة تنقيح النصوص القانونية والأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي. سبب2.1-عدم التمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنقيح وإعداد النصوص القانونية التي تمكن من توفيرمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة للنساء. سبب 1.2 عدم تحسيس مختلف المتدخلين بدور التخطيط الترابي والعمراني في المساهمة في

	والرجال والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية وتكون آمنة لكل هذه الفئات في كل الاوقات.	القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء. سبب 2.2- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى المركزي والجهوي والمحلي) المكلفين بالتخطيط الترابي والعمراني وبرمجة المشاريع وعدم تحسيسهم بأهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ودوره في القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء.
الهدف العملياتي 1: -تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة	سبب 2- التخطيط الترابي والعمراني لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء في النفاذ لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة: عدم الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية... سبب 3-حوكمة حضرية في إعادة الهيكلة لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء في النفاذ لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة	سبب 3.2- غياب الإحصائيات التي تبين نسب العنف المسلطة على المرأة والطفل في الفضاءات العامة وبالمساحات الخضراء. سبب 4.2 عدم دراية كافية بكيفية إدراج حاجيات النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية سبب 1.3-غياب التنسيق بين أحكام مجلة الجماعات المحلية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير حيث نصت مجلة الجماعات المحلية على أن مجلس الجماعة المحلية يصادق على مخططات التنمية المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتنصيص على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الشأن البلدي بما في ذلك التهيئة الترابية والتعمير بإحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص (الفصل 210 من المجلة). سبب2.3-عدم وضوح وتداخل في الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالتعمير والمصالح الجهوية والمحلية. سبب 3.3- غياب الحوكمة الترابية للأقاليم سبب 4.3-أدوات التخطيط والتصرف العمراني تطبق بصفة جزئية سبب 5.3- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني غير ملزمة للأطراف الفاعلة. سبب 6.3- ضعف في تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية رغم إلزاميتها من قبل الفاعلين في

		المجال العمراني ومن قبل المواطنين سبب 7.3–التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تتبني على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يدمج جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع.
الهدف الاستراتيجي عدد 2: سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		
الهدف العملياتي 1: تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة	سبب 1–سياسة تهيئة ترابية وعمرانية لا تيسر نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة سبب2– النصوص القانونية المنظمة للسكن لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء ولا تيسر نفاذهن لبيئة سكنية آمنة سبب 3– سياسة سكنية لا تيسر نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة: عدم الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لتيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة صلب استراتيجية السكن ومخطط التنمية والبرامج السكنية ومشاريع إعداد دراسات وإنجاز مساكن .	سبب 1.1– عدم إلزامية تطبيق الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية من قبل القطاعات المتدخلة سبب 2.1 –ضعف اليات الرقابة المتاحة للمصالح المختصة بالتجهيز والإسكان و الرأي الاستشاري لها في إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية. سبب 3.1 –ضعف التنسيق بين المصالح المختصة والجماعات المحلية في مجال إسناد رخص البناء للمواطنين والباعثين العقاريين العموميين والخواص والمقاولين.... سبب4.1– نقص في تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى المركزي والجهوي والمحلي) المكلفين بالتخطيط الترابي والعمراني وبرمجة المشاريع وعدم تحسيسهم بأهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ودوره في القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء. سبب1.2– عدم وعي مختلف المتدخلين بضرورة تنقيح النصوص القانونية والأخذ بعبن الإعتبار النوع الاجتماعي. سبب2.2– عدم التمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنقيح وإعداد النصوص القانونية

		التي تمكن من نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة. سبب 1.3–عدم تحسيس الفاعلين المباشرين بقضايا العنف ضد النساء وبارتباط السكن غير اللائق بتنامي العنف المسلط على المرأة والخدمات المتاحة في البيئة السكنية. سبب2.3– عدم تكوين الفاعلين في مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالبيئة السكنية غير اللائقة وبمناهضة العنف ضد المرأة سبب 3.3– البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في عنصره المتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها يتضمن جزئيا مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال (الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية) عند ضبط مقاييس وشروط الانتفاع لضمان المساواة في الحصول على سكن لائق ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة (المطلقة، الأرملة، الأم العزباء، رئيسة العائلة، المرأة المعنفة... سبب4.3– المساكن البدائية لا تحتوي على المرافق الأساسية ولا توفر بيئة سكنية آمنة تحمي النساء من خطر التعرض للعنف بأنواعه. سبب 5.3– المنظومة الإعلامية الخاصة بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة لا تتضمن إحصائيات حسب جنس المنتفع سبب 6.3–عدم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي ضمن برنامج تحسين السكن وإدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن سبب7.3– المنظومة الإعلامية الخاصة ببرنامج تحسين السكن لا تتضمن إحصائيات حسب جنس المنتفع سبب8.3–غياب إحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي للبرامج التي تمكن من توفير السكن

		اللائق (المرصد الوطني للعقار لا يتضمن إحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي، المعطيات المقدمة من قبل بعض البنوك التي تسند قروض للمنتفعين بالمساكن في إ طار الفوبرولوس أو المسكن الأول غير موزعة حسب الجنس و عدم توفر معطيات عن المنتفعين موزعة حسب الجنس بخصوص المساكن التي يتم بيعها من قبل الباعثين العقاريين العموميين. سبب9.3- غياب دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب البرامج والمشاريع السكنية.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد1تحسين حوكمة المهمة		
الهدف العملياتي 1 تطوير الإطار الترتيبي والإجرائي نحو مناهضة العنف ضد المرأة	شرنقة قانونية وترتيبية وإجرائية غير متكاملة في مجال النوع الإجتماعي ولا تتلائم مع المقتضيات الدولية والوطنية غياب جانب المسائلة في النصوص المتعلقة بالقطاع و الذي يعتبر من مقومات الحوكمة في حالة رصد حالات العنف غياب وعي بأهمية الموضوع	غياب إحصائيات دقيقة للنصوص الترتيبية والقانونية المتعلقة بالقطاع عدم دراية بجل الإلتزامات في المجال عدم تقييمها على ضوء الإلتزامات الدولية في مجال النوع الإجتماعي و دور القطاع في مقاومة العنف المادي والمعنوي ضد المرأة

الهدف العملياتي2. تطوير الخطة الاتصالية والمنظومات و النظم المعلوماتية لمناهضة-كل أشكال التمييز ضد المرأة	وجود قواعد بيانات متفرقة تحتوي معطيات حول النوع الإجتماعي يمكن إستغلالها في كل برنامج ولكن في غياب التنسيق بينها لا يمكن رصد الفوارق بين الرجل والمرأة بطريقة فعالة و متكاملة غياب استراتيجية إتصالية لتحسيس أعوان وإطارات الوزارة بالنوع الإجتماعي وأهمية نبذ كل أشكال العنف ضد المرأة كإطار فاعل داخل المهمة أو كمنظور للإدارة أنشطة متفرقة للوزارة في مجال النوع الاجتماعي يغيب فيها التنسيق وتهميش لبعض الأنشطة التحسيسية داخل المهمة من ناحية التغطية الإعلامية	حداثة مفهوم النوع الإجتماعي و عدم وعي باهمته عدم معرفة كيفية ضبط استراتيجية للتحسيس حول أهمية الموضوع (غياب الكفاءة في المجال) عدم تكوين للملحقين الصحفيين في هذا المجال
الهدف الاستراتيجي عدد2 :ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص		
الهدف العملياتي 1 مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات	عدم وجود الإحصائيات خصوصا لإثبات الضرر المعنوي الذي تتعرض له الموظفات والإطارات النسائية الفنية خلال ممارستهم لمهامهم سواء داخل المكاتب أو خارجها(مواقع المشاريع) غياب الحماية للمرأة الموظفة الناتجة عن صمت النصوص أو غموضها أو عدم إجتهاد في تأويلها بمنحى إيجابي لفائدة المرأة	ضعف الآليات الكفيلة بنشر الوعي بأهمية المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على الفكر التقليدي النمطي لدور كل من الرجل والمرأة تردد بعض الإطارات التقنية النسائية في تحمل مسؤوليات في إطار خطط وظيفية خوفا من التعرض للعنف المادي والمعنوي عند التنقل لزيارة موقع المشاريع التي يشرفون عليها تهميش الصحة النفسية و البدنية للمرأة و الإحاطة بها إثر التعرض لأي ضرر مادي أو معنوي في إطار مزاولة مهامها

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طبيعة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات	تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	الهدف العملياتي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	نسبة الطرقات مجهزة بالإنارة مستمرة	نجاعة			=	=
			نسبة تواتر الأعطاب على شبكة الطرقات ذو خطورة	نجاعة				=
	تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرقات في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار شروط الأمن للنساء	نجاعة				
			نسبة المسالك الريفية المجهزة بالإنارة	نجاعة				
البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	ضمان إنشاء بنايات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء	نسبة البنايات المدنية الآمنة الخاصة بالفتيات والنساء					

في المنشآت								
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	–تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة	– نسبة المساحات الخضراء والفضاءات العامة التي تستجيب لشروط الأمن والسلامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها	مؤشر جودة	عدد المساحات الخضراء والفضاءات العامة التي تستجيب لشروط الأمن والسلامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها/ العدد الجملي للمساحات الخضراء والفضاءات العامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها.			
	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	– تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة	معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول	مؤشر فاعلية	–النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي أو ميّسر، وذلك إما في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية، وإما في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو في إطار برنامج المسكن الأول.	%44	**%46**	**%47**
القيادة والمساندة	تحسين حوكمة المهمة	تطوير الإطار الترتيبي والإجرائي نحو مناهضة العنف ضد المرأة	نسب نصوص القطاع المراعية للإلتزامات الدولية في مجال النوع الإجتماعي	نجاعة	النصوص المراعية للنوع الإجتماعي/جملة النصوص المتعلقة بالقطاع التجهيز	*	*	*
		تطوير الخطة الاتصالية	نسبة تقدم إنجاز المخطط		عدد البنود التي تم تحقيقها/ جملة البنود أو	*	*	*

		والمنظومات و النظم المعلوماتية لمناهضة–كل أشكال التمييز ضد المرأة	القطاعي الاتصالي في مجال النوع الاجتماعي		الإلتزامات الموجودة بالمخطط القطاعي الإتصالي في مجال النوع الإجتماعي و مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة		
	ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات	نسبة الملفات التأديبية التي سببها العنف ضد الموظفات بمهمة التجهيز	جدوى	عدد الملفات التاديبية التي موضوعها عنف ضد موظفات/جملة الملفات التأديبية	*	* *
			نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية	جدوى	عدد الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الامد/جملة إطارات وزارة التجهيز	*	* *
			نسبة رضائية الموظفات على تكافؤ الفرص من حيث الخدمات المقدمة داخل الإدارة	جودة	عدد الإستبيانات الإيجابية /على العدد الجملي للإستبيانات	*	* *

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				إسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات	**الهدف الإستراتيجي عدد 1-1 : تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي**	1-تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	القيام بدراسة تشخيص و تحليل حاجيات الأمن بالنسبة للنساء: *تحديد المناطق ذو خطورة عالية من حيث نسب العنف ضد النساء والتي لا تتوفر فيها الإنارة *ضبط برنامج تدخل لتجهيز الطرقات بالإنارة وصيانتها	نسبة التقدم في تنفيذ برنامج التدخل									
			القيام ببرنامج إعادة توظيف الإطارات لضمان دورية الصيانة الإنارة	نسبة تواتر أعمال صيانة الإنارة									
			العمل على تدعيم الإطار المشرف على الإنارة بالموارد اللوجستية كوسائل النقل، وذلك عند مناقشة الحاجيات عند إعداد الميزانية	نسبة الإطارات المكلفة بالإنارة والمنتفعة بوسائل التنقل									
			العمل على تدعيم مهارات	نسبة مشاركة									

			الإطارات الفنية حول دور تطوير الطرقات لمقاومة العنف ضد المرأة (كم من دورة متى...)		الإطارات في الدورات التكوينية حول النوع الإجتماعي									

			– ضبط الخطوط المرجعية للطلب عروض للدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء للأمن	نسبة طلبات العروض المطابقة للمعايير التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء للأمن										
		2–تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرقات في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي	–إبرام اتفاقية مع الجماعات المحلية حول ضبط برنامج إنارة في المناطق ذو الخطورة التي تكون فيها نسبة العنف ضد النساء مرتفعة	نسبة تنفيذ الاتفاقيات										

	الهدف الاستراتيجي عدد 1-2 : تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية .	-القيام بدورات تكوينية تحسيسية لفائدة الإطارات الفنية - تكوين لجنة للشروع في تشخيص و تعديل النصوص القانونية و ادماج النوع الإجتماعي - ضبط الخطوط المرجعية للطلب عروض للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي - إنشاء آليات التقييم لتعزيز المساواة بين الجنسين وتقييم إجراءات مأسسة النوع الاجتماعي.	نسبة الإطارات التي تمّ تكوينها و تحسيسها في مجالات معمقة نسبة طلبات العروض التي تم التنصيص فيها على النوع الاجتماعي نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	ناتج ناتج ناتج								
حماية المناطق العمرانية	**انشاء بنايات مدنية**	ضمان إنشاء بنايات	- إعداد نصوص قانونية تلزم صاحب المنشأ بالتقيد بالمعايير اللازمة لضمان سلامة وأمن											

والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة**	مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء	الفتيات والنساء بالبنايات المدنية.										
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان			–إعداد مشاريع نصوص قانونية وتنقيح النصوص القانونية وخصوصا إدراج النوع الاجتماعي بمجلة التهيئة الترابية والتعمير والتنصيص على جملة التدابير التي يمكن اتخاذها لتوفير تجهيزات وفضاءات عامة آمنة. بالإضافة إلى إصدار أمر يلزم الجماعات المحلية بتنفيذ ما ورد بأمثلة التهيئة العمرانية	1–نسبة القوانين المنقحة والمدرجة لمقاربة النوع الاجتماعي	–مؤشر فاعلية	عدد النصوص التي تمّ تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي/العد د الجملي للنصوص غير المنقحة.	10%	20%	30%				
	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة	–تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء ولفضاءات	–إدراج النوع الاجتماعي صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية يمكن من تهيئة فضاءات عامة ومساحات خضراء آمنة تلج لها	2–نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع	مؤشر نجاعة	مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع	% 44.44	% 11.11	% 33.33				

	للجميع	عامة آمنة	النساء بصفة متساوية كالرجال، وقادرة على الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء على المستوى الترابي سواء في المجال الحضري أو الريفي.	الاجتماعي		الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنةX 100.							
			–السهر على تكوين مختلف المتدخلين في مجال التخطيط الترابي والعمراني على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وتحسيسهم بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي. بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة	3=نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	مؤشر نجاعة	عدد المشاركين / العدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	%50	%60	%70	50	100	50	ميزانية الدولة

			–التنسيق مع مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة **(CREDIF)** للحصول على الإحصائيات الخاصة بالعنف المسلّط على النساء والفتيات بالفضاء العامّ.											
			–إبرام إتفاقية مع السلط المحلية تنظم العلاقة بينها وبين مصالح التعمير على المستوى المركزي والجهوي. –رأي ممثل التجهيز والإسكان ملزم بالنسبة لإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية. – خلق آليات مراقبة لعمل السلط المحلية بمناسبة تحويل الإعتمادات لفائدتها											
	تيسير نفاذ الجميع لسكن		–تنقيح النصوص القانونية المنظمة لقطاع السكن والمتعلقة بالبرامج السكنية مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.	1––نسبة القوانين المنقحة والمدرجة لمقاربة النوع الاجتماعي	–مؤشر فاعلية	1– عدد النصوص التي تمّ تنقيحها بإدراج النوع	10%	20%	30%					

	لائق ومستدام					الاجتماعي/العد د الجملي للنصوص غير المنقحة.							
		–تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة	– إعداد دراسة للحاجيات السكنية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي	2––نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي (مجال السكن)	مؤشر نجاعة	–عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي (مجال السكن)/العدد الجملي للدراسات المبرمجة	10%	20%	30%				
			–إعداد دليل إجراءات لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع السكنية.										
			–إنتاج مساكن اجتماعية واقتصادية للفئات الاجتماعية الهشة للحد من المساكن	3–النسبة التراكمية للنساء المنتفعات	مؤشر فاعلية	4– العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن	44%	46%	47%				ميزانية الدولة وتمويـ

			العشوائية تتضمن التجهيزات وجميع المرافق الضرورية كالوصول الآمن إلى وسائل النقل وتوفر الحماية والأمن الضروريين.		بمسكن أو مقسم اجتماعي		بمسكن أو مقسم اجتماعي / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بمسكن أو مقسم اجتماعي							ل خارجي
			–تهذيب الأحياء السكنية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات السكان حسب الجنس (إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات الاستراتيجية للتهذيب /تحيين كراسات الشروط).		5–نسبة الأحياء السّكنية التي تمّ تهذيبها والمراعية للنوع الاجتماعي	**مؤشر نجاعة**	عدد الأحياء السّكنية التي تمّ تهذيبها والمراعية للنوع الاجتماعي/العد د الجملي للأحياء السكنية التي تم تهذيبها							ميزانية الدولة + تمويل خارجي
			–إدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال ضمن برنامج تحسين السكن والتنسيق مع اللجان الجهوية قصد تطبيقها لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن.		6–نسبة المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج تحسين السكن	مؤشر نجاعة	– عدد المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج تحسين السكن والتي تضمن							

							المساواة في الحصول على منحة سكن / مجموع المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج تحسين السكن.							
			– مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها او توسعتها مع إدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال مع مراعاة الفوارق بينهما.	7–نسبة النساء المنتفعات ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	**مؤشر نجاعة**		–عدد النساء المنتفعات ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها /العدد الجملي للمنتفعين							
			–تطوير المنظومات الإعلامية الخاصة ببرنامج تحسين السكن وبرنامج إزالة المساكن البدائية	7–نسبة المنظومات التي تم تحيينها	**مؤشر نجاعة**		عدد المنظومات التي تم تحيينها /							

			وتعويضها بمساكن جديدة بإدراج إحصائيات حسب جنس المنتفع للمساعدة في اتخاذ القرار.			العدد الجملي للمنظومات							
			-السهر على تكوين أعضاء اللجنة الجهوية المكلفة بالنظر في مطالب تحسين السكن وإطارات الإدارة العامة للإسكان والإطارات الجهوية وتحسيسهم بأهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.	8-نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	**مؤشر نجاعة**	5-عدد المشاركين / العدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	%50	%60	%70				
			-السهر على تكوين أعضاء لجنة قيادة برنامج تهذيب الأحياء السكنية وإطارات وكالة التهذيب والتجديد العمراني بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.	9-نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	مؤشر نجاعة	عدد المشاركين / العدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	50%	60%	70%				

			–التنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء للحصول على الإحصائيات الخاصة بنفاذ النساء للسكن اللائق في علاقة بالتمكين الاقتصادي.										

			– تعيين مكتب دراسات لتحيين مرصد العقار والسكن وإدراج معطيات خاصة بالنساء والرجال والأطفال لكافة البرامج السكنية على المستوى المركزي والمعطيات الخاصة بالفاعلين العموميين.										ميزانية الدولة

القيادة والمساندة		تطوير الخطة الاتصالية والمنظوما ت و النظم المعلوماتية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة	–تطوير موقع الواب ونشر كل الأنشطة والوثائق والمستجدات المتعلقة بالنوع الإجتماعي –تطوير التطبيقات الإعلامية الموجودة بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية لإدراج المعطيات حسب الجنس لمزيد تقصي مواضع التمييز بدقة – احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . – إعداد تقارير دورية في نسبة تقدم اعمال اللجنة المحدثة بوزارة التجهيز والاسكان لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي ومتابعتها	*		*	*	*	*	**1000**	1500	**1600**	الموارد العامة للميزانية
	ترشيد التصرف في الموارد البشرية	مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد	–تطوير قاعدة بيانات إحصائية للعنف صلب المهمة –تطوير منظومة مسائلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في المجال	نسبة الملفات التأديبية التي سببها العنف ضد الموظفات بمهمة التجهيز	جدوى	عدد الملفات التاديبية التي موضوعها عنف ضد موظفات/جملة	*	*	*	*			الموارد العامة للميزانية

	وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	الموظفات	– تهيئة مقر الوزارة والإدارات الجهوية بطريقة تضمن الحماية للموظفين والموظفات (مكاتب علاقات مع المواطن، إستقبالات، كمرات مراقبة...)			الملفات التأديبية								

			مؤشر – تطوير قاعدة بيانات بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية عة تركيبة اللجنة ث عن حلول لتفادي إلتجاء الإطارات النسائية لهذه الصيغة كحل لتفادي أشكال الضغط المسلطة عليها في محيط العمل	نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية	جدوى	عدد الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الامد/جملة إطارات وزارة التجهيز	*	*	*	*		الموارد العامة للميزانية
			ضبط قائمة الخدمات السعي إلى تطوير جودة الخدمات التي تنتفع بها الموظفة و مراعاة تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل الإتجاه للتمييز الإيجابي في بعض الخدمات المتعلقة بإصلاح السيارات الإدارية ونقل السيارات المعطلة والتزود بقطع الغيار	نسبة رضائية الموظفات على تكافؤ الفرص من حيث الخدمات المقدمة داخل الإدارة	جودة	عدد الإستبيانات الإيجابية /على العدد الجملي للإستبيانات	*	*	*	*	*	الموارد العامة للميزانية

- **التحليل**

البرنامج 1:

اختيار الأهداف العملياتية والاشكاليات المطروحة

نقص في تملك القدرات حول النوع الاجتماعي لإدماج المرأة في مسار أخذ القرار وادماج المساواة بين الجنسين في الإطار المرجعي لدراسة المشاريع ومن ثمة انجاز المشاريع

الضعف المعرفي بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 لدى الإطارات الفنية المسؤولة عن دراسة المشاريع أو مكاتب الدراسات المتعامل معها فيما بالمسائل الحقوقية والمساواة بين الجنسين ومقاومة العنف ضد المرأة

غياب الاختصاص من قبل مكاتب الدراسات

- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها

الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين نساء ورجال ومكاتب الدراسات أو الاستشاريين المتعاملين مع الإدارة

- الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليص من الفوارق المتعلقة بالأثر الأول من الخطة الوطنية

تمكين المستفيدين والمستفيدات من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة

تملك الإطارات الفنية من الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح بالقضاء على كل أشكال التمييز بين النساء والرجال في مسارات أخذ القرار ودراسة وإنجاز المشاريع

تكوين قاعدة بيانات إحصائية "Gender info"

تحديد المؤشّرات الكمّيّة والنّوعية التي تعتمد في رصد النّوع الإجتماعي ومخاطر الطريق على سبيل المثال

التفاعل السليم مع مكاتب الدراسات عند تفحص الجانب الجندري من الدراسة

- تحديد تقديرات المؤشرات على المدى المتوسط

عمل إداري

الدورات التكوينية التحسيسية ستكون موجهة إلى الإطارات الجهوية (عدد 24 إطار على الأقل) والإطارات المركزية (عدد 2 إطارات عن كل إدارة أو وحدة انجاز مشاريع) التابعة للإدارة العامة للجسور والطرقات وممثلين عن مكاتب الدراسات (عدد 10مهندس) بمعدل دورة خلال 2024 و أخرى خلال 2025

الدورات التكوينية المعمقة ستكون موجهة إلى عدد 10 إطارات من الإدارة العامة للجسور والطرقات

- تحديد تقديرات الميزانية

كلفة الدورات التكوينية ستكون على حساب أموال المشاركة – الجسور والطرقات او من خلال اتفاقية تعاون مع البنك الأروبي للإستثمار

البرنامج 2:

- يتم عند القيام بتصميم البنايات المدنية الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخصوصية وذلك نظرا لوجود نصوص ترتيبية في الغرض. وفي اطار القضاء على العنف ضد النساء يمكن من خلال إنشاء بنايات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء ادراج معيار

السلامة عند اختيار موقع المشاريع. وهو ما يتطلب اعداد نصوص تلزم صاحب المنشأ بالتقيد بالمعايير اللازمة لضمان سلامة وأمن الفتيات والنساء بالبنايات المدنية من خلال التنصيص على اختيار مواقع آهلة وآمنة مما يضمن سلامتهن.

البرنامج 3:

يمكن أن يساهم التخطيط الترابي والعمراني بشكل كبير في خلق بيئة أكثر أمانا ويلعب دورًا مهمًا في مكافحة العنف ضد النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ يمكن للنساء الانتفاع بالخدمات واستخدام الأماكن العامة بدون قيود أو حواجز والقدرة على الانتقال والتحرُّك في أنحاء المدينة بسلام وسهولة وبتكلفة معقولة وعدم التعرض للعنف والأمن من المخاطر الحقيقية في المجالين العام والخاص.

وقد أثبتت الدراسة التي أجراها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة " الكريديف" حول "العنف المبني على النوع الإجتماعي بالفضاء العام بتونس سنة 2016 أن العنف المسلط على

المرأة في الفضاء العام بمختلف فئاته (النفسي والمادي والجنسي..) شمل أكثر من نصف النساء التونسيات.

وتعرضت 40 ٪ من النساء إلى العنف الجسدي، و75٪ للعنف الجنسي (سواء بالفعل أو الأقوال ذات الإيحاءات الجنسية)، و78٪ للعنف النفسي (ويعني شتم المرأة والتقليل من شأنها أو تهديدها..).

كما بينت الدراسة أن معظم السيدات اللاتي تعرضن للعنف في الفضاء العام يخيرن عدم رد الفعل ولا يرفعن في العادة شكاوى ضد معنّفيهن، إذ أن 97٪ من النساء اللاتي تعرضن لعنف جنسي لم يقدمن شكوى قضائية، أما بالنسبة للعنف المادي، فإن 18٪ فقط يقدمن شكاوى.

وبالنسبة لفئة السيدات المعنّفات، فقد أثبتت الدراسة التي شملت عينة من 4000 مستجوبة، أن الفتيات المتعلمات يتعرضن للعنف أكثر من نظيراتهن من غير المتعلمات، وهو ما يمكن تفسيره بمؤشرين اثنين وهما احتكاك المتعلمات أكثر من غيرهن بالفضاء العام وقدرتهن على تشخيص العنف الممارس ضدهن، في حين لا تقدر غير المتعلمات على إبراز ما تعرضن إليه بوضوح. أما على مستوى تقسيم النساء حسب الحالة الاجتماعية، فتتعرض المطلقات إلى العنف المادي والجنسي والنفسي أكثر من غيرهن. ويعمد الرجل إلى تعنيف المرأة، وخاصة المتعلمة، لأنه يرى أنها بمستواها الثقافي والاجتماعي، "تزاحمه في الحياة العامة"، في حين يرى بعض الرجال أن العنف يعكس ما يعتبره "رجولة."

كما تؤثر البيئة السكنية والتفاصيل المتعلقة بالمسكن على تعرض النساء للعنف فالسكن الآمن والخالي من التهديدات يمكن أن يكون عاملا مهما في حماية النساء من العنف والبيئة السكنية التي توفر الأمان والحماية من الاعتداءات قد تقلل من خطر تعرض النساء للعنف كما ان السكن في مناطق معزولة أو بيئات مجتمعية معينة يمكن ان يؤدي إلى عزل النساء وتقييدهن عن الوصول إلى مصادر الدعم والمساندة في حالات العنف. كما لا تتمتع المرأة بحقها في السكن عند الانفصال عن الزوج بالطلاق أو بموت الزوج وتعرض المرأة للطرد والإخلاء القسري من بيتها لعدّة أسباب من بينها: التعرض للعنف، الفقر، العادات والتقاليد

أنْ تجد امرأة نفسها بلا مأوى ليس بالأمر الهيّن، لأنها ستضطر إلى مواجهة حياة جديدة تتسم بعدم الاستقرار ويغلب عليها العنف بمختلف أشكاله. وتعتبر من أبرز الظواهر التي تصيب المجتمعات الفقيرة التي تشكو من أوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالهشاشة.

في ظل غياب أرقام حقيقية رسمية حول نسبة النساء المشرّدات، يشير جل المتدخلين في هذا المجال، سواء من الناشطين في المجتمع المدني أو المسؤولين في مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أنّ عددهن يقدر بالمئات . و من أهم الأرقام التي قدّمتها جمعية بيتي هي أنها تقوم بمتابعة 280 حالة، وتوفر السكن المؤقت للنساء فاقدات السكن في مبيت تصل طاقة استيعابه اليومية إلى 8 نساء. –مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بالزهروني: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 50 شخصا بمعدل سنوي يتراوح بين 550 و650 حالة. –مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 36 شخصا وبمعدل سنوي يتراوح بين 250 و270 حالة.

وتم في إطار البرنامج عدد 3 الانطلاق في عديد البرامج السكنية التي تساهم في توفير بيئة سكنية آمنة للنساء تتضمن جميع المرافق الأساسية وتحدّ من المساكن العشوائية وتتمثل في برنامج تحسين السكن الممول من الصندوق الوطني لتحسين السكن والذي يمكن من إسناد قروض لتحسين المسكن وتوسعته ، وبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يساهم في تهذيب الطرقات البلدية وبناء تجهيزات وتحسين المساكن بالإضافة إلى البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بعنصريه المتمثلين في إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وتوفير وبناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية

وفي هذا الإطار تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن . وقد بلغت تقديرات النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم 44 % خلال سنة 2024 لتصل إلى نسبة 47 % خلال سنة 2026.

البرنامج 9:

سيقع مستقبلا العمل بدقة على هذه الاهداف العملياتية ومؤشراتها و توفير قاعدة بيانات إحصائية و ذلك دعما بالأساس للأثر الثاني ولوج المرأة لمراكز القرار الذي لن يتحقق إلا بالقضاء على كل اشكال العنف و ذلك ضمن المشروع السنوي لسنة 2025 نظرا لعدم توفر المعطيات حاليا و لعدم وجود مخطط قطاعي للنوع الإجتماعي

ولقد تم إختيار هذه الأهداف العملياتية تماشيا مع النقائص المرصودة داخل المهمة في مجال النوع الإجتماعي و مناهضة العنف ضد المرأة في غياب رصد للنصوص المتعلقة بالقطاع و مدى تلاؤمها مع التطورات الراهنة في مجال النوع الإجتماعي الذي سيدفع للإرتقاء بمردودية السياسات العمومية ومستوى آدائها و يوفر فضاء ملائم للإطارات النسائية لتقديم أفضل ما عندهن بتشريكهم في تقييم جودة الخدمات ورصد كل تمييز في حقهن يحول دون تطورهن في مسيرتهن المهنية لإزالة كل العوائق امام ثقتهن بأنفسهن لتحمل أعباء المسؤوليات المناطة بعهدتهن على قدم المساواة مع الرجل

و سيتم مستقبلا ضبط تقديرات للمؤشرات أو التقديرات الميزانياتية مستقبلا مع توفر الإحصائيات فقط أمكن ضبط المظروف المالي المتعلق بتحسين البنية التحتية و المنظومات التي تبلغ 1م.د حيث ستسعى إدارة البحث والتنظيم والإعلامية للتحسين الشبكة المعلوماتية بالوزارة والحرص على دعم رقمنة الإدارة من خلال إستحداث تطبيقات داخلية تعنى بالمفاهيم الجديدة كالنوع الإجتماعي و تحسين موقع الواب إلخ في إطار دعم المخطط القطاعي الإتصالي.

خطة العمل الخاصة بالأثر 2 : رفع تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات المنتخبة وهياكل الحوكمة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

- **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي**

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	سبب 1- نقص مبادرة المرأة لتقلد المناصب وصنع القرار	سبب1.1-عدم وعي المرأة بحقوقها وأهمية دورها في المشاركة في مواقع صنع القرار وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين. سبب2.1- كثرة التزاماتها العائلية سبب3.1-كثرة الإلتزامات المهنية التي تكبلها لتقدم ترشحها للهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني على إعتبار أنّ ذلك يفترض تفرغ نسبي سبب4.1-عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاذ للخطط الوظيفية في مجال التهيئة الترابية والعمرانية
	سبب2- نقص جاذبية مثل هذه المناصب للكفاءات النسائية	سبب1.2-هيمنة الرجال على مثل هذه المناصب

		سبب2.2-إمكانية عقد اجتماعات في أوقات متأخرة أو تتطلّب التنقلات سبب3.2-عدم وعي الفاعلين وعدم تحسيسهم بأهمية مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني سبب4.2-عدم تفعيل مبدأ التناصف في مثل هذه اللجان
الهدف الاستراتيجي عدد 2: نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		
الهدف العملياتي 1: الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن	سبب 1: نقص مبادرة المرأة لتقلد المناصب وصنع القرار	سبب1.1-عدم وعي المرأة بحقوقها وأهمية دورها في المشاركة في مواقع صنع القرار وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين. سبب2.1-كثرة التزاماتها العائلية سبب3.1-كثرة الإلتزامات المهنية التي تكبلها لتقدم ترشحها الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني على إعتبار أنّ ذلك يفترض تفرغ نسبي سبب4.1-عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاذ للخطط الوظيفية في مجال التهيئة الترابية والعمرانية
	سبب2: نقص جاذبية مثل هذه المناصب للكفاءات النسائية	سبب1.2-هيمنة الرجال على مثل هذه المناصب سبب2.2-إمكانية عقد اجتماعات في أوقات متأخرة أو تتطلّب التنقلات سبب3.2-عدم وعي الفاعلين وعدم تحسيسهم بأهمية مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن سبب4.2-عدم تفعيل مبدأ التناصف في مثل هذه اللجان

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

الهدف الإستراتيجي 2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال		
الهدف الاستراتيجي الفرعي عدد 1:تطوير قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة		
الهدف العملياتي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	-إمتناع المرأة من تقديم مطالب خصوصا في التربصات والماجستارات طويلة الأمد - طول وتعقيد إجراءات المهمات والتربصات بالخارج -غياب معايير موضوعية للإختيار في حال تساوي الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة - عدم توصل المراة والرجل بأسباب الرفض في صورة توفر الشروط	- الإلتزامات الشخصية أو المهنية للنساء - عدم إدراج شروط مشجعة لترشح النساء - عدم شفافية الإعلان عن المهمات والتربصات بالخارج -كثرة الاطراف المتدخلة(وزارة الخارجية، رئاسة الحكومة وزارة التجهيز والإسكان ...) - كثرة الشروط المفروضة خصوصا المتعلقة بالعمر والجنس
الهدف العملياتي 2 :الرفع في نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين	غياب مخطط تكوين متوسط المدى لنشر ثقافة النوع الاجتماعي غياب إستراتيجية قطاعية في مجال النوع الإجتماعي توضح إحتياجاتنا على المدى الطويل	حداثة المفهوم وقلة المكونين غياب التحسيس على المستوى الجهوي وعلى مستوى كافة الوحدات العملياتية -غياب تكوين لمكونين من داخل المهمة لتولي مسؤولية التكوين
الهدف الاستراتيجي الفرعي عدد 2: الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز والإسكان		
الهدف العملياتي 1:الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	الحركة الجهوية لا تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية للمرأة ولا تحفز على أن تفرض وجودها في الجهة عدم رغبة بعض الموظفات في تولي المسؤولية بالجهات	نقص التوعية والتكوين للإطارات النسائية بالجهات مقارنة بمثيلاتهن في المستوى المركزي إمكانية وجود فوارق على مستوى توزيع الامتيازات العينية من سيارات ومساكن إدارية بين الجنسين مما يعيق الاستقرار

		الاجتماعي والمهني للمرأة مقارنة بالرجل -إطارات جهوية يغلب عليها الطابع الذكوري وبالتالي تحفز على إستقطاب المزيد من الذكور وتتبذ الإطارات النسوية محدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي الجهوي وعدم مراجعة التنظيم الهيكلي منذ أمد طويلسبب ضمني
الهدف العملياتي 2 :الرفع من تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي	-غياب معايير موضوعية للتكليف بالخطط الوظيفية والخطط الوظيفية العلياوالتعيين في مجالس الإدارة وغيرها -محدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للوزارة وعدم صدور التنظيم الهيكلي الجديد عزوف النساء على الترشح	نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي (ق 112 والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط الوظيفية) وصعوبة ادراج النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتكليف بالخطط الوظيفية عدم وعوي وإنخراط جزئي لأصحاب القرار في تكريس التناصف عند التسميات والتعيينات كثرة الإلتزامات الشخصية للنساء عدم وعي النساء بأهمية ولوج المرأة إلى مواقع صنع القرار

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) **	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	-الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	-نسبة النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال التخطيط الترابي والعمراني	مؤشر نجاعة	-عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال التخطيط الترابي والعمراني/العدد الجملي للنساء التي تتوفر فيها شروط التسمية.			

		–الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن	–نسبة النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال السكن	مؤشر نجاعة	–عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال السكن/ العدد الجملي للنساء التي تتوفر فيها شروط التسمية.			
القيادة والمساندة	تطوير قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة	الهدف العملياتي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات و التربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	نجاعة	عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالمهمة.	100	100	100
			عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس	نجاعة	طريقة احتساب المؤشر **(Xi)** **(N) /∑ (Ni)** *العدد الجملي للأعوان المنتفعين بالتكوين .عدد أيام التكوين حسب الدورة**(Xi)** .عدد الأعوان المشاركين	2	5	6

							(Ni) . العدد الجملي للأعوان المنتفعين بالتكوين **(N)**	

		الهدف العملياتي 2 :الرفع في نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي من الجنسين	نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس	نجاعة	مجموع عدد الأعوانالمتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3")بهذه الأنشطة التكوينية.	%15	**16.5%**	**18%**
			نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي	نجاعة	مجموع عدد الأعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي /العدد الجملي للأعوان المستهدفين بالتكوين	**15%**	**50%**	**80%**
	الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز الهدف الاستراتيجي عدد 2	الهدف العملياتي 1:..الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	نجاعة	(العدد الجملي للإطارات النسائية بالجهات اللاتي يشغلن خطط وظيفية /العدد الجملي للخطط المشغولة/(عدد الإطارات النسائية بالجهات (أ1+أ2) / مجموع الإطارات الجهوية (أ1+أ2)) * 100	90	95	95
		الهدف العملياتي 2 :.الرفع من	نسبة تمثيلية	نجاعة	(العدد الجملي للإطارات	100	105	105

		تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي	المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية		النسائية على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطط وظيفية / العدد الجملي للخطط المشغولة) / العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي (أ1+أ2) / مجموع الإطارات المركزية (أ1+أ2)		
			نسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة	نجاعة	عدد الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة/ العدد الجملي للإطارات الممثلة بمجالس الادارة	**27 %**	**28%**	**28%**

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				إسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	**تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع**	الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	–السهر على تكوين الفاعلين المباشرين على المستوى المركزي والجهوي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة. في مجال القيادة الإدارية. – السهر على تحسيس الفاعلين المباشرين بأهمية مشاركة المرأة في مختلف الهياكل المكلفة بالتهيئة الترابية والعمرانية بالتنسيق مع	–نسبة النساء المشاركة بالدورات التكوينية	مؤشر نجاعة	عدد النساء المشاركة في الدورات التكوينية / العدد الجملي للإطارات المشاركة	%40	50%	60%				ميزانية الدولة

			المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.										
			– إصدار مذكرات داخلية تدعم تمثيلية الإطارات النسائية في مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني . – تحيين تركيبة اللجان مع اعتماد مبدأ التناصف	–نسبة اللجان التي تم تحيين تركيبتها	مؤشر نجاعة	– عدد اللجان التي تم تحيين تركيبتها/ العدد الجملي للجان							
	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق	–الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن	– السهر على تكوين الفاعلين المباشرين على المستوى المركزي والجهوي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة في مجال	–نسبة النساء المشاركة بالدورات التكوينية	مؤشر نجاعة	عدد النساء المشاركة في الدورات التكوينية / العدد الجملي للإطارات المشاركة	40%	50%	60%				ميزانية الدولة

		ومستدام		القيادة الإدارية – السهر على تحسيس الفاعلين المباشرين بأهمية مشاركة المرأة في مختلف الهياكل المكلفة المكلفة بالسكن بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.										
				– إصدار مناشير داخلية تدعم تمثيلية الإطارات النسائية في مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن	–نسبة المناشير التي تم إصدارها –نسبة اللجان التي تم تحيين تركيبتها	مؤشر نجاعة								
القيادة والمساندة	**تطوير**	الهدف العملياتي 1:	تطوير التواصل مع المنظمات الوطنية	نسبة الإطارات	نجاعة	عدد الإطارات النسائية المنتفعة	**100**	**100**	**100**	103	**106**	**109**	الموارد العامة	

	قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة	دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات و التربصات بالخارج	والدولية التي تعنى بالنوع الاجتماعي – البحث في توفير الموارد المالية. – احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالمهمات والتربصات بالخارج .		النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج		بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالمهمة.						للميزانية

	الهدف العملياتي 2 :الرفع في نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي من الجنسين	ادراج الاحصائيات المتعلقة بالتكوين بالنوع الاجتماعي في القطاع إدراج النوع الإجتماعي في مخطط التكوين السنوي و المبرمج على المدى المتوسط	نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس	نجاعة	مجموع عدد الأعوانالمتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3")بهذه الأنشطة التكوينية.	**15%**	**16.5 %**	**18%**	530	**650**	**670**	الموارد العامة للميزانية
			نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي	نجاعة	مجموع عدد الأعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي /العدد الجملي للأعوان المستهدفين بالتكوين	%15	**50%**	**80%**	130	300	480	الموارد العامة للميزانية
الرفع من تمثيلية	الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط	احداث سياسة دمج النوع الاج في برنامج التكليف	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط	نجاعة	العدد الجملي للإطارات النسائية بالجهات اللاتي	**%97**	%98	%99	**937**	**940**	**950**	الموارد العامة للميزانية

	المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز	الوظيفية بالجهات	بالخطط الوظيفية وبمواقع القرار على المستوى المركزي والجهوي عن طريق مذكرات عمل – ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي من خلال منظومات داخلية	الوظيفية بالجهات		يشغلن خطط وظيفية /العدد الجملي للخطط المشغولة/(عدد الإطارات النسائية بالجهات (أ1+أ2) / مجموع الإطارات الجهوية (أ1+أ2)) * 100							

		الرفع من تمثيلية المرأة في كل الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية	إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناصف في إسناد الخطط. – برمجة بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي عبر تطبيقات داخلية **budget up**	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	نجاعة	العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطط وظيفية / العدد الجملي للخطط المشغولة) / العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي (أ1+أ2) / مجموع الإطارات المركزية (أ1+أ2)	102	102	100				الموارد العامة للميزانية
			ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص	تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة		عدد النساء الممثلات في مجالس الإدارة	27	28	28	10	10	10	الموارد العامة للميزانية

										بين الجنسين.			

- **التحليل**

البرنامج 3:

قطاع الإسكان لا يزال تحت سيطرة الذكور. تشغل النساء 10% فحسب من أرفع الوظائف في شركات الهندسة المعمارية الرائدة في العالم حسب إحصائيات البنك الدولي وعلى مر الزمان كان يجري تخطيط المدن وتصميمها بحيث تراعي الأدوار التقليدية للجنسين وتقسيم العمل بين الذكور والإناث. هذا التمثيل النسائي المنخفض في هذا المجال المهني يؤثر على طريقة التفكير في مسألة الإسكان. ونتيجة لذلك، فإن المدن تعد أصلح للرجال مما هي للنساء. ويستخدم الرجال والنساء على اختلاف قدراتهم الأماكن العامة بطرق مختلفة. فالناس جميعا لهم احتياجات وأنماط حياة متباينة حينما يتصل الأمر بالانتفاع من مرافق المدينة. غير أن المدينة تُبنَى من أجل الرجال مع إغفال احتياجات النساء والفتيات ومصالحهن وأنماط حياتهن في المدينة.

لذلك يجب أن يتم تحقيق التوازن في هذا السياق على صعيد العالم وفي تونس على وجه الخصوص، حيث يساهم عدد متزايد من النساء المعماريات في المهنة على مدى العشرين سنة الماضية في إعادة توزيع نسبة النساء مقارنة بالرجال. إن عملية تأنيث المهنة تتم أساسا من خلال الأجيال الشابة، حيث تمثل 44.1٪ منهن تحت سن 34 سنة سنة 2013.

حيث نلاحظ مشاركة محدودة للنساء في مواقع صنع القرار وتمثيلية محدودة في اللجان الفنية المتعلقة بمجالات التهيئة الترابية و العمرانية وعدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاذ للخطط الوظيفية. لذلك بات

من الضروري الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار.

وبالتثبت من مقررات لجنة قيادة برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (مقرر 18 جويلية 2019 ومشروع المقرر الحالي) نتبين أن المرأة تمثل 44.4٪ من أعضائها، أي 12 امرأة من بين 27 عضوًا. ومع ذلك، يُلاحظ أن وزارة التجهيز ليس لديها ممثلة من النساء في التركيبة الجديدة للجنة حسب مشروع المقرر الجديد للجنة، على الرغم من أنها ممثلة بثلاثة أعضاء، وهذا على عكس المقرر السابق حيث كان هناك امرأة ورجلين يمثلون الوزارة.

تتكون اللجنة الاستشارية للبعث العقاري من 18 عضوًا، حيث يبلغ نسبة النساء فيها 44.5٪. ومع ذلك، من بين سبعة ممثلين لوزارة التجهيز في هذه اللجنة، يكون خمسة منهم من الرجال، لذا لا يمثل النساء سوى 28.5٪ من أعضاء الوزارة.

والوضعية أفضل على مستوى لجنة القيادة المكلفة بمتابعة وتنفيذ "برنامج تهذيب وإحياء المراكز العمرانية القديمة في تونس" حيث يبلغ عدد النساء ضمن تركيبة اللجنة 10 من أصل 19، أي بنسبة تبلغ 52.6٪، مع تحقيق توازن بين النساء والرجال بالنسبة لممثلي الوزارة في هذه اللجنة.

البرنامج 9:

شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية منحى تنازليا كلّما ازدادت الخطة الوظيفية تقدما في السلّم، حيث تم تسجيل قيمة إيجابية لمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 116 بالنسبة لخطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة

100، وسجل التراجع في المؤشر بداية من خطة كاهية مدير الذي بلغ 89 واستمر مع تطور طبيعة الخطة ليبلغ 81 بالنسبة لخطة مدير و72 بالنسبة لخطة مدير عام.

وعليه فإن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا تبقى مرضية نسبيا بالمقارنة بالخطط الاعلى التي تبقى دون المنشود وهو ما يؤكد صعوبة ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار.

–سجل مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي قيمة إيجابية وتجاوز القيمة المنشودة 100. خلافا لما تم تسجيله على المستوى الجهوي(دون المنشود:90)

–وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70)% مقارنة بـالمستوى المركزي (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

وللحد من الإشكاليات سيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار (على إعتبار أنّ مواقع صنع القرار تشمل الخطط الوظيفية) في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتعلّقة بـ:

– الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

– التمكين الإقتصادي و المالي للنساء وحقهن في العمل اللائق و الأجر العادل

–إعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي

على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة،

– العمل على إرساء خطة اتصالية تضمن ولوج الكل إلى المعلومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومدى تقدم المخطط القطاعي لمأسسة النوع الاجتماعي

– العمل على ضمان نظم معلوماتية موحدة للنوع الاجتماعيوتطوير التطبيقات الموجودة

– العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

– الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة وتوجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء.

– دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الادارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

– الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناصف في اعداد وبرمجة حركة الإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.

– العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي

– سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاثة ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ لتقديمها لرئيس الإدارة

يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناصف بين الجنسين للتكليف بخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية.

– احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

– مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.

– تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...) بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)

– تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة

– توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.

–سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار وشعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات وذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات.

خطة العمل الخاصة بالأثر 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

- **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي**

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

الهدف الاستراتيجي1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة	عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء للتنقل على مستوى الدراسات الخاصة بمشاريع الطرقات خاصة منها المرقمة	ضعف كفاءة الإطارات الفنية في المجال –ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية الأخرى على غرار التهيئة الترابية والتعمير لتحديد حاجيات النساء في التنقل –عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات –ضعف مكاتب الدراسات المختصة في المجال .....
	عدم وجود تشخيص يبيّن مدى إستجابة شبكة الطرقات الحالية لحاجيات التنقل لدى النساء	–ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال تقييم المشاريع المنجزة ودور الطرقات في تعزيز تنقل النساء ونفاذها للمرافق العمومية

		–عدم الوعي بأهمية الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء للتنقل والنفاذ إلى المرافق العمومية –عدم الدراية بخصوصية مسارات التنقل لدى النساء .....
الهدف الاستراتيجي عدد 1–2 تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم		
الهدف العملياتي 1: تدعيم تنقل النساء على مستوى المسالك الريفية	دراسات فنية للمشاريع لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي إطارات فنية تفتقر لأدوات ادراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى التخطيط والدراسة والتنفيذ والتقييم للمشاريع	مكاتب دراسات غير متمكنة في مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة نقص في التحسيس والتكوين في مقاربة النوع الاجتماعي
هدف عملياتي 2: تحسين نوعية وجودة المسالك الريفية ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل	لا تؤخذ احتياجات مستعملي ومستعملات الطريق عند اعداد برنامج الصيانة الدورية للمسالك –عدم توفر الاعتمادات الضرورية	نقص في التحسيس والتكوين في مقاربة النوع الاجتماعي
هدف عملياتي 3: تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)	عدم الدراية بمسالك التنقل للنساء الريفيات تدخل أطراف أخرى في تحديد الإحداثات الجديدة (الولاية)	عدم وجود دراسات حول مسالك التنقل مراعية للنوع الاجتماعي عدم وعي جميع الأطراف بأهمية إدراج النوع الاجتماعي بالمجال

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية		
الهدف العملياتي 1:	عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات التمكين الإقتصادي للنساء	– ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج

تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات	عند برمجة الدراسات وأشغال التدخل	مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات، –عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من المعايير المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على المعايير الفنية والمالية فقط، – ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال إدراج النوع الاجتماعي بالدراسات والتخطيط ، – افتقار مكاتب الدراسات لخبراء وإخصائيين في النوع الاجتماعي –عدم القيام بتشخيص حول دور حماية المدن من الفيضانات في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء .
الهدف الاستراتيجي عدد2: حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي		
الهدف العملياتي 1: تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحلي	عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات التمكين الإقتصادي للنساء عند برمجة وإعداد مشاريع الحماية المندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري	– ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات، –عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من المعايير المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الإنجراف البحري والاقتصار على المعايير الفنية والمالية والإجتماعية والبيئية. – نقص في خبراء النوع الاجتماعي – عدم القيام بتشخيص حول دور حماية الشريط الساحلي في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء عند إعداد الدراسات.
	افتقار أنشطة الإدارة للتقييم بعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية من الانجراف البحري	– ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية تقييم الأشغال المنجزة، - ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال إدراج النوع الاجتماعي عند تقييم

		المشاريع.
الهدف الاستراتيجي عدد 3: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة		
الهدف العملياتي 2: تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي	عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والإستجابة لها بالدراسات الخاصة بالبنايات المدنية	– عدم التمكن من تطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع . – عدم تمرس المصممين من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند تصميم البنايات المدنية
	نقص في إدراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي من قبل صاحب المنشأ	– عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند تصميم البنايات المدنية، – عدم قدرة صاحب المنشأ المفوض على ادراج معطيات وتقديرات تخص النوع الاجتماعي بالبرنامج الوظيفي.

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		
الهدف العملياتي 1: – تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية وعمرانية دامجة	سبب1– التخطيط الترابي والعمراني لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الفقر والتهميش الذي تعاني منه العديد من النساء في مختلف الجهات والحاجيات الخصوصية للنساء والرجال ولا تيسر نفاذها للفضاءات العامة ولمواطن الشغل للحصول على الموارد المالية التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.	سبب1.1–عدم تحسيس مختلف المتدخلين بدور التخطيط الترابي والعمراني في المساهمة في تمكين المرأة اقتصاديا وماليا. سبب2.1–عدم الدراية الكافية بكيفية إدراج احتياجات المرأة للنفاذ للفضاءات العامة والمساحات الخضراء ضمن التخطيط الترابي والعمراني وما توفره من الخدمات والمرافق الأساسية الكفيلة بتعزيز تمكينها

	سبب 2- حوكمة حضرية في إعادة الهيكلة لا تمكن من تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء. إذ أن وضع سياسة المدينة يتم **بطريقة لا** تراعي الاحتياجات المتباينة للرجل والمرأة، **وبصفة غير تشاركية** سواء في مشاريع الأحياء أو مشاريع المدن أو التجمعات الحضرية، لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأماكن العامة.	سبب1.2-عدم وضوح وتداخل في الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالتعمير والمصالح الجهوية والمحلية. سبب 2.2- غياب الحوكمة الترابية للأقاليم سبب 3.2-أدوات التخطيط والتصرف العمراني تطبق بصفة جزئية سبب 4.2- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني غير ملزمة للأطراف الفاعلة. سبب 5.2- ضعف في تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية رغم إلزاميتها من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين سبب 6.2-التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تتبني على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يجمع جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع. سبب7.2- غياب دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب مسار التهيئة العمرانية وتعميمه على كافة الجماعات المحلية. سبب8.2-عدم إرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة.
	سبب3- الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية لجميع الفئات الاجتماعية.	سبب1.3- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين حول أهمية الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية لرسم توجهات بالقطاع تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء سبب2.3- غياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة

الهدف الاستراتيجي عدد 2: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		
	سبب1- عدم نفاذ المرأة لمصادر تمويل السكن	سبب1- 1عدم تكافؤ في القدرة المالية بين النساء والرجال للحصول على قروض سكنية وعدم حصول المرأة على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها سبب 2.1- البرامج السكنية لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل وعدم وجود إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية. سبب3.1 -ارتفاع نسبة الفقر لدى الفئات الهشة من النساء داخل الأحياء السكنية العشوائية
الهدف العملياتي 2: تيسير نفاذ النساء للسكن اللائق	سبب2 -ارتفاع في كلفة السكن لا يتماشى والقدرة التسديدية للنساء (اقتناء مسكن، اقتناء مقسم مهيأ، كراء مسكن...).	1.2-عدم الملاءمة بين ارتفاع كلفة السكن والقدرة الشرائية للنساء 2.2- غياب إطار قانوني يضبط العلاقة بين المالك والمتسوّغ وارتفاع ملحوظ في معينات الكراء وخاصة منذ سنة 2011وهوما من شأنه أن يحرم المرأة من النفاذ لسكن لائق بأسعار معقولة مقارنة باقتناء مسكن سبب3.2-عدم تكوين الفاعلين بأهمية الأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي صلب البرامج السكنية. سبب4.2- عدم تحسيس الفاعلين بأهمية الأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي صلب البرامج السكنية. سبب5.2-عدم تشخيص الفاعلين المباشرين للأسباب التي تحول دون حصول النساء على القروض السكنية وعدم اقتراح حلول لتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
	سبب3-عدم دراية النساء بالقوانين والبرامج السكنية و بحقها في	سبب1.3- غياب مخطط اتصالي للتسويق للبرامج السكنية ولاستقطاب

	امتلاك مسكن أو عقار.	النساء للنفاذ بسكن لائق.

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) **	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
البنية الأساسية للطرقات	**تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي**	تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة	~~عدد~~ الدراسات المحتوية على مقاربة النوع الاجتماعي -نسبة المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار مسارات التنقل لدى النساء وتحسين نفاذها للمرافق العمومية (صحة تعليم شغل..)		-عدد الدراسات - عدد المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الإج / العدد الجملي للمشاريع	الدراسات الجديدة: تحتوي على فصل يتعلق بالنوع الاجتماعي الدراسات المتواصلة: تم القيام باستشارة تحتوي على فصل يتعلق بالنوع الاجتماعي		
	هدف استراتيجي	تحسين نوعية/جودة	المؤشر 1.2.1: النسبة		طول المسالك الريفية			

	2-1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	المسالك الريفية ا ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)	التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء المؤشر : نسبة للمسالك الريفية الجديدة التي تأخذ بعين الإعتبار مسارات التنقل لدى النساء الريفيات وتحسين نفاذها للمرافق العمومية (صحة تعليم شغل..)		المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية -عدد المشاريع الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الإج / العدد الجملي للمشاريع الجديدة			
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**-ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية**	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات	عدد دراسات حماية المدن من الفيضانات التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي					
	حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحلي	عدد دراسات حماية الشريط الساحلي التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي					

	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي	عدد دراسات البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي					
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	**تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع**	–تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية وعمرانية دامجة	– نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشر نجاعة	مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنة(**100 X**	**%44.44**	**%11.11**	**%33.33**
	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	–تيسير نفاذ النساء للسكن اللائق	– نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن أو مقسم اجتماعي	مؤشر نجاعة	– عدد النساء اللاتي انتفعن بقرض سكني/العدد الجملي للمنتفعين بقرض سكني في إطار برنامج المسكن الأول وفوبرولوس			
القيادة والمساندة								

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
البنية الأساسية للطرقات	**هدف أستراتيجي 1-1 : تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي**	هدف عملياتي 1 تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة	-إدراج فصول جديدة في كراسات شروط الدراسات تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع الاجتماعي -برمجة دورات تكوينية للإطارات المكلفة بمتابعة النوع الإجتماعي	-نسبة كراسات الشروط التي تأخذ بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي - عدد الدورات التكوينية حول النوع	عدد	-	-	-					ميزانية الدولة

				الاجتماعي سنويا									
	هدف استراتيجي 2-1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق	هدف عملياتي 2-: تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)	تهيئة المسالك الريفية و إنجاز مسالك ريفية تستجيب للمواصفات الفنية الجاري بها العمل	نسبة تهيئة المسالك الريفية سنويا	مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)	طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية	46,9	47,1	47,2	90 م د	70 م د	50 م د	-ميزانية الدولة -الصندوق الكويتي للتنمية إ ع

	الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	هدف عملياتي :تحسين نوعية/جودة المسالك الريفية والطرقات ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل	صيانة المسالك الريفية بما يضمن عبور وسائل النقل العمومي	نسبة صيانة المسالك الريفية سنويا	مؤشر نجاعة efficacité socio–Economique	طول المسالك يتم صيانتها للسنة/ طول المسالك المهيئة	114 671 أ د	–	–	–	–		ميزانية الدولة
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**ضمان حماية مندمجة للمدن من الفياضانات في إطار التغيرات المناخية**	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات	–إدراج أهمية التمكين الاقتصادي وعلاقته بمشاريع حماية المدن من الفيضانات وذلك في إطار إعداد الدراسات –إعداد خطة عمل لدمج مشاريع حماية المدن من الفيضانات بالتمكين الاقتصادي للمرأة	عدد دراسات حماية المدن من الفيضانات التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي						

	حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحلي	إعداد دراسة لتقييم المشاريع المنجزة ولإعداد خطة عمل قصد إدراج تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحليإعداد خطة عمل لدمج لدمج مشاريع حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بالتمكين الاقتصادي للمرأة	عدد دراسات حماية الشريط الساحلي التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي							
	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي	إعداد خطة عمل لإدراج تمكين النساء بمشاريع البنايات المدنية	عدد دراسات البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي							
التهيئة الترابية	**تهيئة ترابية**	تعزيز التمكين	- الأخذ بعين الاعتبار صلب دراسات التخطيط الترابي عامل	–نسبة دراسات		–عدد دراسات							

والتعمير والإسكان	**وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع**	الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية وعمرانية دامجة	الفقر والتهميش الذي تعاني منه العديد من النساء في مختلف الجهات ويمكن برمجة مناطق اقتصادية بالجهات التي تعاني من الفقر والتهميش، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وهذا قد يكون له تأثير إيجابي على النساء اللاتي يعشن في تلك المناطق ويمكن أن يؤدي إلى تحسين ظروف حياتهن. -إعداد دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب مسار التهيئة العمرانية وتعميمه على كافة الجماعات المحلية. - تطوير الحوكمة الحضرية ودعم المسار اللامركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ – الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية لجميع	أمثلة التهيئة الترابية والأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشر نجاعة	أمثلة التهيئة الترابية والأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري المراعية للنوع الاجتماعي /العدد الجملي للدراسات المبرمجة في السنة							

			الفئات الاجتماعية صلب الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وأمثلة التنقلات الحضرية وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة.											
		تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	–وضع إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية .		–عدد الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية .	مؤشر نجاعة	مجموع الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية في السنة.							ميزانية الدولة و تمويل خارجي
			–وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل. –مراجعة آليات تمويل السكن: –إعادة النظر في شروط	تيسير نفاذ	–نسبة برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة	مؤشر نجاعة	عدد برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة							

		النساء للسكن اللائق	تمويل المسكن: نسبة الفائدة الموظفة على القروض، النسبة القصوى للسداد الشهري، مدة سداد القرض، التخفيض في نسبة التمويل الذاتي المطالب بتوفيره من قبل المواطن السن القصوى لسداد القرض لتمكين الفئات الهشة من النساء والرجال من الحصول على مسكن – تفعيل صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار الذي تمّ إحداثه سنة 2018 لتمكين الفئات من ذوي الدخل غير القار والمستثناة حاليا من القروض البنكية، من قروض بنكية لتمويل مساكنهم بضمان من الصندوق، نظرا لعدم انتظام دخلهم الشهري، وذلك	النساء		الفئات الهشة من النساء/ العدد الجملي للبرامج السكنية							

										للحدّ من انتشار الأحياء العشوائية. – إعادة النظر في مقاييس الانتفاع بمسكن أو مقسم في إطار برنامج فوبرولوس وذلك بإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال والأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية لتوسيع قاعدة الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل. –احداث إطار قانوني ومؤسساتي ومالي خاص بالسكن المعد للكراء بهدف ضبط العلاقة بين المالك والمتسوغ يأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة وتحفيز المستثمرين الخواص لإنجاز عمليات عقارية تخصص كليا أو جزئيا للكراء. –وضع خطة إتصالية حول								

			جملة التحفيزات والتسهيلات في الدفع وشروط الإنتفاع بمسكن / مقسم / مهيّأ / محل معد للتسويغ تراعي مستوى نفاذ النساء للمعلومة – تفعيل آلية الكراء المملك بما من شأنه أن ييسر عملية نفاذ النساء لمسكن لائق على إعتبار أنّ هذه الصيغة لا تتطلب تمويل ذاتي يسبق الشراء.										

- **التحليل**

- **البرنامج 1:**

- اختيار الأهداف العملياتية والاشكاليات المطروحة

عدم ملائمة الشبكة الطرقية وحاجيات حركة السير للفئات الهشة من المجتمع خاصة المرأة الريفية

ضعف السياسات والبرامج والمشاريع الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للنساء وخاصة المرأة في الوسط الريفي مما يجعلها في تبعية اقتصادية مع القائم بالعنف وفي وضعية مالية هشة تحول دون خروجها من دائرة العنف.

- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها

مستعملي الطريق نساء ورجال

- الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليص من الفوارق المتعلقة بالأثر الثالث من الخطة الوطنية

مشاريع عمومية مراعية للنوع الاجتماعي تساهم في تنقل مستعملي ومستعملات الطريق (المسلك) في أمان وبالتالي فك عزلة عن النساء الريفيات وإدماجهنّ في جميع الأنشطة الحياتية مما يساعد في تمكينهم الاقتصادي وتقليل التفاوت بين الجنسين.

- تحديد تقديرات المؤشرات على المدى المتوسط

إلى أفق 2026 ستصل نسبة تهيئة المسالك الريفية إلى 47,2%

- تحديد تقديرات الميزانية

تقدر ميزانية 2024 المخصصة لتهيئة المسالك الريفية بـ 90 م د

البرنامج 2

تساهم مشاريع حماية المدن من الفيضانات بصفة غير مباشرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال الحد من عزل جميع الفئات خاصة المرأة وذلك عند حدوث فيضانات وهو ما من شأنه أن يكون له انعكاسات سلبية على حياتها اليومية خاصة فيما يتعلق بتمكنها من التنقل الآمن والمباشر للنفاذ للموارد الاقتصادية و بالتالي يكون لهذه المشاريع إنعكاس مباشر على التمكين الاقتصادي و المالي للمرأة.

كما تتضمن مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري حماية كل الفئات دون تمييز بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية. ويتطلب تعزيز التمكين الإقتصادي والمالي للنساء في مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري إعداد دراسة لتقييم أثر المشاريع المنجزة على التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة وإعداد خطة عمل في الغرض.

البرنامج 3:

إن التخطيط الترابي والعمراني يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يضمن وجود وصول عادل للنساء والرجال إلى الخدمات والمرافق الأساسية مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام والمتاجر وهو ما يساهم في تمكين النساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير خدمات وشبكة نقل عام آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة، لتمكين المرأة من الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة. كما أن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات

الخصوصية للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية صلب الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية من شأنه أن يمكن من تيسير تنقلاتهم لمراكز العمل وللخدمات والمرافق العمومية.

وتوجد فوارق بين النساء والرجال في مسألة التنقل حيث أثبتت دراسة حول حركة التنقل في ضواحي العاصمة تونس الكبرى. دراسة حالة مدينة المرناقية أنه إذا أخذنا في الاعتبار التنقل الكلي بجميع وسائله، نجد أن الرجال يقومون بمتوسط 2.62 رحلة يومية للشخص مقابل 1.80 للنساء. لذلك، تُشكل مسألة الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية ومساعدة الأشخاص في تنقلاتهم، تحديًا كبيرًا.

كما يلعب السكن دورا مهما في تحديد كيفية تأثير التوزيع المختلف للموارد والفرص على الرجال والنساء. إذ يجب أن يكون السكن في موقع يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وفرص العمل. ذلك يمكن أن يساهم في تمكين النساء اجتماعيا واقتصاديا.

إن النفاذ للسكن اللائق يتسم بعدم المساواة بين المرأة والرجل إذ أن البرامج السكنية لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.

فالأجر الشهري للمرأة يعتبر متدني مقارنة بالرجل سواء في القطاع الخاص أو القطاع غير المنظم، حيث بلغ الفارق في القطاع الخاص بخصوص معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال 24.5- % سنة 2011. أما في القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائما أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون .

وهذا ما نتج عنه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاذ إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5 % مقابل 76.5% من الرجال خلال سنة 2015. إذ توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل بالنسبة للشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.

خطة العمل الخاصة بالأثر 4 : سياسات عمومية ومخططات تنموية تعتمد مقاربة النوع لاجتماعي

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

الأهداف العملياتية المراعية للنوع	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**

الاجتماعي		

• الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) **	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
القيادة والمساندة								

* المراعية للنوع الاجتماعي
** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				تسمية المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	

- **التحليل**

الأثر عدد 5: مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
	-	

خطة العمل الخاصة بالأثر 5 : مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) **	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
القيادة والمساندة								

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				تسمية المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	

- **التحليل**

خطة العمل الخاصة بالأثر 6 : سياسات عمومية تراعي الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية

- **الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي**

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

الهدف الهدف الاستراتيجي عدد 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة مستعملي ومستعملات الطريق		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة في مجال الجسور والطرقات	شبكة الإنارة العمومية على الطرقات المرقمة تحتوي على حوالي 60 ألف نقطة إنارة مجهزة في معظمها بفوانيس الصوديوم	ارتفاع كلفة استغلال شبكة الإنارة العمومية

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية		
الهدف العملياتي 1: تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الإجتماعي	– عدم الأخذ بعين الإعتبار لمفهوم مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة (مخططات التنمية، المشروع السنوي للآداء، الميزانية...)، – عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط.	– ضعف التحسيس والتأطير وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقاربة النوع الإجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات – النقص المسجل لدى مكاتب الدراسات لخبراء وإخصائين في النوع الإجتماعي – نقص في الإحصائيات ذات العلاقة بالنوعالإجتماعي – عدم تمرس الإدارة و مكاتب الدراسات في كيفية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالمشاريع

الهدف العملياتي 2: التقليص من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي	– افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأشخاص (جميع الفئات) والممتلكات من الفيضانات وهو ما من شأنه أن يأثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات عند البرمجة. – عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بدراسات حماية المدن من الفياضانات. تأخير في القيام بتقييم تأثير التغيرات المناخية على منظومة الحماية من الفيضانات.	– غياب إحصائيات حول الفئات الهشة نقص في وعي الإدارة و مكاتب الدراسات بضرورة إدراج مقاربة النوع الإجتماعي
الهدف الاستراتيجي عدد 2:حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي		
الهدف العملياتي 1: ضمان برمجة وتخطيط لحماية الشريط الساحلي و شاملة للجميع	– نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة (مخططات التنمية، المشروع السنوي للآداء، الميزانية...) – عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطوط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والاقتصار على العوامل الفنيةوالمالية والاجتماعية بصفة عامة دون ادراج النوع الاجتماعي.	– ضعف التحسيس والتأطير وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقاربة النوع الإجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات – افتقار مكاتب الدراسات لخبراء وإخصائين في النوع الإجتماعي – عدم تمرس مكاتب الدراسات والأخصائيين من كيفية إدراج مقاربة النوع الإجتماعي. – نقص في الإحصائيات ذات العلاقة بالنوع الإجتماعي

الهدف العملياتي 2: مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.	– افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية ومن الانجراف البحري وهو ما من شأنه أن يأثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات و انتظاراتها من المشاريع المزمع انجازها – مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية دون تمييز الفئات الهشة والنساء . – غياب إدراج مقاربة النوع الإجتماعي عند إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري في ظل التغييرات المناخية. – غياب الإحصائيات الدقيقة حول أثر مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية على جميع الفئات المنتفعة بها للاستئناس بها قصد تحديد الحاجيات المستقبلية.	– لا تخص أشغال التدخل لحماية الشريط الساحلي الأشخاص فقط بل تتعلق بحماية الشريط الساحلي بكل مكوناته، – عدم توضيح كيفية إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية، –عدم انصهار مكاتب الدراسات في إدراج النوع الإجتماعي لعدم تشريكهم في اعتبار النوع الاجتماعي وعلاقته بالتغيرات المناخية (حملات تحسيسية، دورات تكوينية، .....)
الهدف الاستراتيجي عدد 3:انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة		
الهدف العملياتي 1: انشاء بنايات مدنية	– عدم تقييم المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية	– عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة

مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي	– نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية في تصميم البنايات المدنية – نقص في التحسيس والتأطير بخصوص أهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند إعداد الدراسات	بالتغيرات المناخية عند تصميم البنايات المدنية وعدم التزامه بالقوانين المنظمة لذلك لعدم قدرته على إدراج المعلومات والدراسات المطلوبة بالملفات المرجعية للمشاريع وكذلك عدم قدرته على ادراج التقديرات المالية لهذا القسط/المفهوم وكذلك كيفية خلاص المصممون ومكاتب الدراسات، – عدم قدرة الإطارات التقنية بالإدارة المشرفة على المشاريع بتطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع التي بعهدتهم. – عدم تمرس المصممون من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم البنايات المدنية

الهدف العملياتي 2: تصميم وانجاز منشآت مينائية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي	– نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم المنشآت المينائية نقص في التحسيس والتأطير بخصوص أهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند إعداد الدراسات	– عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم المنشآت المينائية وعدم التزامه بالقوانين المنظمة لذلك لعدم قدرته على إدراج المعلومات والدراسات المطلوبة بالملفات المرجعية للمشاريع وكذلك عدم قدرته على ادراج التقديرات المالية لهذا القسط/المفهوم وكذلك كيفية خلاص المصممون ومكاتب الدراسات، – عدم قدرة الإطارات التقنية بالإدارة المشرفة على المشاريع بتطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع التي بعهدتهم. عدم تمرس المصممين من مهندسين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم المنشآت المينائية

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		
الهدف العملياتي 1: تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام والمراعي		سبب1.1–إطار قانوني وتشريعي وطني لا يأخذ بعين الإعتبار ضرورة التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية سبب2.1–نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج التغيرات المناخية ضمن التخطيط الترابي والعمراني وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بمرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية

للحاجيات الخصوصية للنساء	سبب 1- سياسة التخطيط الترابي والحضري لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية تأثير المناخ	لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية سبب3.1- عدم تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال التغيرات المناخية كميثاق التنمية المستدامة ومخطط المناخ سبب4.1-عدم إدراج التغيرات المناخية ضمن الضوابط المرجعية لدراسات التخطيط الترابي والعمراني سبب5.1-غياب التنسيق الفعّال بين السلطات المحلية والوطنية للتخفيف من هذه المشكلات وضمان سلامة المناطق الحضرية في تونس في ظلّ توسع الفضاء العمراني وخاصة في ولايات تونس الكبرى وسوسة وصفاقس مما نتج عنه بنية تحتية قريبة جدا من الشريط الساحلي (طرقات، منشآت، بنايات عمومية، نزل...) معرضة لمخاطر الفيضانات وللكوارث الطبيعية القصوى. سبب6.1- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني للتهيئة الترابية غير ملزمة للأطراف الفاعلة. كذلك الشّأن بالنسبة إلى تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية والتي تشهد تطبيق ضعيف من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين. سبب 7.1-التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تتبني على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يجمع جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع ويراعي التغيرات المناخية. سبب 8.1 عدم التنصيص صلب مخططات التنمية وأمثلة التهيئة العمرانية على التغيرات المناخية وحاجيات التأقلم

	سبب2- سياسة التخطيط الترابي والحضري لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال	سبب1.2-إطار قانوني وتشريعي وطني لا يأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال سبب2.2-نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال ضمن التخطيط الترابي والعمراني وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بالمجال سبب3.2- عدم تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال النوع الاجتماعي كميثاق لإنتاج سياسة تخطيط وتعمير تساهم في الحد من الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي سبب4.2-عدم إدراج الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال ضمن الضوابط المرجعية لدراسات التخطيط الترابي والعمراني سبب5.2- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني للتهيئة الترابية غير ملزمة للأطراف الفاعلة. سبب6.2- تطبيق ضعيف لأمثلة التهيئة العمرانية من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين بما يعكس غياب التنسيق الفعّال بين السلطات المحلية والوطنية.
الهدف الاستراتيجي عدد 2 تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		
	سبب1-سياسة سكن لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية تأثير المناخ	سبب1.1- بعض النصوص القانونية المنظمة لقطاع السكن غير مطابقة للتعهدات الدولية والوطنية في مجال التغيرات المناخية. سبب2.1-عدم جرد النصوص غير المطابقة للتعهدات الدولية والوطنية في

الهدف العملياتي 1: **تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية**		مجال التغيرات المناخية سبب3.1-ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات سبب4.1-نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج التغيرات المناخية ضمن قطاع السكن وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بمرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية سبب5.1-عدم التنصيص صلب مخططات التنمية على تحسين مرونة قطاع السكن لآثار التغيرات المناخية وحاجيات التأقلم سبب6.1- عدم إدراج التغيرات المناخية ضمن الضوابط المرجعية لكراسات شروط إنجاز مشاريع سكنية سبب7.1-بناء المباني في المناطق المعرضة للفيضانات ومحاذية للوديان سبب8.1-عدم تعميم التنصيص على اعتماد مواد بناء إيكولوجية تساهم في الحفاظ على البيئة وتقلل من مصادر انبعاث الكربون ضمن المشاريع السكنية. سبب9.1-عدم تعميم الأخذ بعين الاعتبار النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة ضمن البرامج والمشاريع السكنية. وعدم تعميم تجربة تهيئة أحياء إيكولوجية على جميع الولايات على غرار تقسيم حدائق تونس 2 بمنوبة. سبب10.1-ضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والجهوي والمركزي
	سبب2-سياسة سكن لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية تنامي الفوارق بين النساء والرجال في النفاذ في	سبب1.2-عدم نفاذ المرأة لمصادر تمويل السكن وتعميق هشاشتها الاقتصادية في ظلّ تزايد المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية

	السكن في ظل تنامي التغيرات المناخية	سبب2.2-ارتفاع كلفة السكن بإعتبار ارتفاع كلفة المواد الأولية وعدم اللجوء إلى مواد أقل تكلفة التأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية سبب3.2-عدم الدراية بالخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية وعدم ربط محتوى الخطة وكيفية تنزيله على مستوى سياسة السكن سبب4.2-غياب مخطط اتصالي للتسويق للبرامج السكنية المستدامة ويستقطب النساء للنفاذ بسكن لائق

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
البنية الأساسية للطرقات	**الهدف الاستراتيجي عدد 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة المستعملي الطريق**	الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	عدد النقاط السوداء (المواقع الخطيرة) التي تمت معالجتها بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية	ناتج	عدد النقاط	--	--	--
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**ضمان حماية مندمجة للمدن من الفياضانات في ظل التغيرات**	1.تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية	1. العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي		-العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي	2	8	15
			1. العدد التراكمي		-العدد التراكمي للإستبيانات	-	3	8

	المناخية	2.التقليص من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي	للإستبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعيوللتغيرات المناخية. النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات		الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية – طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا / الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة	78	85	97
	حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية	1. تحديد أولويات التدخل في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الإجتماعي 2.مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.	1.عدد الدراسات المراعية للنوع الإجتماعي 2.عدد الدراسات المتعلقة بالتوقي من مخاطر التغيرات المناخية على الشريط الساحلي والمراعية للنوع الاجتماعي		العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي العدد التراكمي للإستبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعيوللتغيرات المناخية.			

	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة	1.انشاء بنايات مدنية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي	– عدد دراسات البنايات المدنية المفوضة التي تراعي النوع الإجتماعي وتأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية					

		2.تصميم وانجاز منشآت مينائية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي	– عدد دراسات الموانئ البحرية المراعية للنوع الإجتماعي وتأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية					
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	**تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع**	–تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام والمراعي للحاجيات الخصوصية للنساء ~~والفتيات~~	–نسبة الدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة العمرانية المراعية للتغيرات المناخية	مؤشر نتائج	– عدد الدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة العمرانية المراعية للتغيرات المناخية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة العمرانية			ميزانية الدولة
	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	=تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية	–نسبة المساكن المستدامة المنجزة والتي إنتفعت بها النساء	مؤشر نتائج	–عدد المساكن المستدامة المنجزة والتي إنتفعت بها النساء /العدد الجملي للمساكن المنجزة			ميزانية الدولة وتمويل خارجي

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية				مصادر التمويل
				تسمية المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)		تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)		
البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات	**الهدف الاستراتيجي عدد 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة المستعملي الطريق**	الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	– عند القيام بدراسة أي مشروع يتم ادراج فصل يتعلق بالانارة العمومية بكراس من نوع الانارة باستعمال الفوانيس **LED** أو الإنارة فوتو فلطائية **(photo voltaïque)** – استعمال الانارة العمومية فوتو فلطائية **(photo voltaïque)** لمعالجة النقاط السوداء بالطرقات	عدد النقاط السوداء (المواقع الخطيرة) التي تمت معالجتها بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية – تطور نسبة استهلاك الطاقة	ناتج ناتج ناتج	عدد عدد المواقع مقارنة تطور قيمة الفواتير									ميزانية الدولة

			المرقمة – المرور من إنارة بفوانيس الصوديوم إلى الإنارة فوانيس LED		الكهربائية بشبكات التنوير العمومي و تكاليف الصيانة على المدى المتوسط								
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	**ضمان حماية**	1. تحديد أولويات التدخل في إطار إعداد مخطط و ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية	1. العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي 7– العدد التراكمي للإستبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية.		- إعداد دراسات لحماية المدن من الفيضانات مراعية للنوع الاجتماعي - أنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات مراعية للنوع الاجتماعي – إدراج التأثيرات		–العدد التراكمي للإستبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية. –طول المنشآت	2 –	8 3	15 8			مزدوج ميزانية الدولة

	مندمجة للمدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية	2. التقليص من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي	2. النسبة السنوية لجهر وتنظيف الاودية	المحتملة للتغيرات المناخية على جميع الفئات عند إعداد الدراسات -إعداد استبيانات إجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية -المساهمة في الحد من انتشار الحشرات بالمناطق العمرانية عن طريق المعالجة العضوية للأودية وذلك بالقيام		التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا / الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة	78	85	97				

			بعمليات الجهر والتنظيف الدوري للأودية											
	حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي	1.تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي عند إعداد وثائق البرمجة والتخطيط لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	.عدد الدراسات المراعية للنوع الإجتماعي		– تكوين إطارات الإدارة للتمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنفيذ المشاريع، –إعداد دراسات ومشاريع لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مراعية للنوع الاجتماعي، –إعداد استراتيجية لحماية الشريط								

		2.مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.	2.عدد الدراسات المتعلقة بالتوقي من مخاطر التغيرات المناخية على الشريط الساحلي والمراعية للنوع الإجتماعي	الساحلي من الانجراف البحري مراعية للنوع الاجتماعي. -إعداد دراسة لتقييم تداعيات التغيرات المناخية على النساء والفئات الهشة في مجال الحماية المستدامة والمندمجة للشريط الساحلي، -وضع خطة عمل لتعزيزالتكيف مع مراعاة									

				الفوارق بين الجنسين في حماية الشريط الساحلي، -تنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين.										
	انشاء بنايات	1.ضمان بنايات مدنية مراعية		–اعداد الإطار القانوني لتفعيل إدراج النوع الاجتماعي. – سن نصوص قانونية تجبر صاحب المنشأ على اعداد دراسات وإحصائيات										

	مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	للنوع الاجتماعي 2.انشاء بنايات		مرتبطة بالنوع الاجتماعي لتصميم فضاءات تتماشى مع خصوصيات جميع الفئات. – تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تفعيله، – ادراج المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي بالبرامج الوظيفية المعدة من قبل صاحب المنشأ،										

		مدنية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي		– ادراج تقديرات مالية خاصة بتنفيذ هذا المعطى الجديد. – القيام بدراسات خاصة بالنوع الاجتماعي لبعض المشاريع على غرار المستشفيات والملاعب الرياضية والمعاهد والكليات..... – انتداب مختصين في النوع الاجتماعي بالإدارة لتوضيح وتفعيل هذا المفهوم والعمل								

									على ادراجه بالبرامج الوظيفية وتحقيقه في كامل مراحل المشاريع من الدراسات الى الإنجاز. – إجراء دراسة استراتيجية حول دور المباني المدنية في الحد من الفوارق بين الجنسين، –وضع خطة عمل لتعزيز التكيف المراعي للنوع الاجتماعي للبناء، – تنظيم دورات تكوينية وأيام								

				إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين.										
	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	تصميم وانجاز منشآت مينائية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي		- إدراج مقاربة النوع الإجتماعي بالخطوط المرجعية لدراسات الموانئ البحرية -تنظيم دورات تكوينية وأيام										

									إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين					
البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان			- الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية و التنصيص بصفة صريحة على ذلك ضمن مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء . - القيام بدراسات						-عدد دراسات التخطيط الترابي المراعية					

			وسيناريوهات تغيرات المناخ بأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري. - إدماج التكيف مع تغيرات المناخ صلب دراسات التخطيط الترابي والعمراني مع مراعاة تطلعات احتياجات المجتمعات والتفاوتات بين المناطق التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب نقص الموارد اللازمة ومعالجة آثار تغير المناخ في المناطق الأكثر ضعفا. -إجبارية اتخاذ التدابير التي تهدف	للتغيرات المناخية -عدد دراسات إعداد ومراجعة									

		تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام والمراعي للحاجيات الخصوصية للنساء	إلى ترشيد استعمال الماء والتحكم في الطاقة وتجميع مياه الأمطار ضمن خزانات مضبوطة الشروط الفنية بالأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018. حيث لا يتم إسناد رخصة بناء إلا إذا تضمنت التصاميم عنصر تخزين المياه . - الرقابة على تنفيذ تصميم الإنجاز وأمثلة التطابق plans de recollement لعنصر تخزين المياه. -إدراج التهيئة الترابية والعمرانية صلب الإطار الوطني للتكيف مع تغيرات المناخ. -إدراج مخاطر واحتياجات التكيف مع تغيرات المناخ صلب أمثلة التنمية	أمثلة التهيئة العمرانية المراعية للتغيرات المناخية نسبة المشاريع السكنية التي تعتمد مواد إيكولوجية النجاعة الطاقية للمشاريع السكنية: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد								

										المحلية وأمثلة التخطيط العمراني. مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء. -اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع وتخصيص ممر للدراجات. - الانطلاق في إعداد دراسة حول "وضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة " وتندرج هذه الدراسة في إطار التوقي من								

										الكوارث الطبيعية والأخذ بعين الاعتبار لتأثيرات التغيرات المناخية على كامل التراب الوطني وذلك بتحديد المناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة. ويتم تمويلها من طرف الصندوق الأخضر للمناخ (**Green Climate Fund**). -برمجة إعداد دراسة بميزانية 2023 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول التكيف مع المتغيرات المناخية بتونس الكبرى في التخطيط العمراني، - إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية - تخصيص ميزانية مراعية للتغيرات			

										المناخية - التنصيص صلب الضوابط المرجعية الخاصة بدراسات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية على التغيرات المناخية. - تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال التغيرات المناخية كميثاق التنمية المستدامة ومخطط المناخ على غرار المثال التوجيهي للتهيئة الترابية لجزيرة جربة. - إدماج المجتمع المدني والمواطنين في الحملات التي تهدف للتأقلم مع التغيرات المناخية. -إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة لتحسين مرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية			

										لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. -تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المباشرين في قطاع التهيئة الترابية والتعمير حول مخاطر التغيرات المناخية. الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية . -إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية - التنصيص صلب الضوابط المرجعية الخاصة بدراسات إنجاز مساكن اجتماعية وميسّرة على التغيرات المناخية. -العمل على تصنيف مشاريع السكن الاجتماعي ضمن			

										مقترح تحيين الأمر الخاص بالتقنين الحراري بالنسبة للمباني السكنية. - تشجيع انجاز المشاريع السكنية باستعمال المواد الايكولوجية والتقنيات الجديدة الصديقة للبيئة الخاضعة للمواصفات الفنية المعترف بها والتي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة حسب خصوصية المنطقة و توفر المواد بها. -استغلال الطاقات البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية والمائية والرياح في المشاريع السكنية، -توسيع مجال تطبيق التقنين الحراري وتحسين التصنيف الطاقي في المباني المعدة للسكن وذلك			

										بـ: *مراجعة قرار وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنولوجيا المؤرخ في 23 جويلية 2008 *مراجعة القرار المشترك بين وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤرخ في 01 جوان 2009 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للسكن. -تخزين مياه الأمطار والاقتصاد في الماء: الأمر الحكومي عدد 171			

			لسنة 2018المؤرخ في 19 فيفري 2018 يتعلق ينص على تجهيز المآوي ذات الطوابق والسكن بخزانات لتجميع وخزن مياه الأمطار المجمعة من أسطح البنايات غير المتاحة.											
		تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية	- تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 (الفصل 28) تخصيص اعتمادات قدرها 2 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لإسناد قروض دون فائدة تصل قيمتها لـ20 ألف دينار للقرض الواحد لتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31		مؤشر	-عدد المشاريع السكنية التي تعتمد مواد إيكولوجية/مجموع المشاريع المبرمجة -معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع سكني في طور الدراسة.							

			ديسمبر 2023 ويتم تسديها على مدة أقصاها 7 سنوات. -ادراج التصرف في نفايات الحضائر ضمن كراسات الشروط. -حث الوكالة العقارية للسكنى على تعميم انجاز تهيئة ايكولوجية وفق حي نموذجي يخضع لمواصفات إيكولوجية تتّكثف فيه العناصر الصديقة للبيئة على غرار الحي الإيكولوجي الذي بادرت بتهيئته الوكالة العقارية للسكنى ضمن مشروعها السكني الكائن بولاية منوبة باعتماد تثمين الموارد الطبيعية المتواجدة ورسكلة وتثمين النفايات والمياه المستعملة في مقاربة تشاركية مع المتساكنين والبلديات	-نسبة الأحياء السكنية الإيكولوجية -نسبة النساء المنتفعات بدورات تكوينية حول مخاطر التغيرات المناخية	نجاعة مؤشر نجاعة	-عدد الأحياء السكنية الإيكولوجية/العدد الجملي للأحياء السكنية عدد النساء المنتفعات بدورات تكوينية حول مخاطر التغيرات المناخية/العدد الجملي للمنتفعين بدورات تكوينية						

										. -إعداد ميثاق للأحياء الايكولوجية يكون المرجع بالنسبة لكل المتدخلين ويلتزم به الباعثون العقاريون الراغبون في انجاز مشاريع سكنية بمواصفات ايكولوجية. -استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية. - تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى الوطني والجهوي والمحلي) بأهمية إدراج التغيرات المناخية صلب الاستراتيجيات ومخططات التنمية الوطنية والمحلية وصلب المشاريع. -تحسيس الفاعلين المباشرين (على							

			المستوى الوطني والجهوي والمحلي) بأهمية إدراج التغيرات المناخية صلب الاستراتيجيات ومخططات التنمية الوطنية والمحلية وصلب المشاريع مع مراعاة الاحتياجات الخصوصية للنساء.											

- **التحليل**

البرنامج 1

في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للكربون المنخفض يساهم البرنامج 1 في استغلال الطاقات البديلة والمتجددة وتطبيق الاقتصاد الدائري في مجال الجسور والطرقات.

استغلال الطاقات البديلة والمتجددة

- اختيار الأهداف العملياتية والاشكاليات المطروحة

الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة: حسب المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

تتولى الإدارة العامة للجسور والطرقات مسؤولية انشاء وإدارة وتشغيل شبكة الإنارة العمومية على الطرقات المرقمة حيث تحتوي هذه الشبكة على حوالي 60 ألف نقطة إنارة مجهزة في معظمها بفوانيس الصوديوم لتوفر لمستخدمي الطريق من كافة الفئات نساء ورجال وأطفال وقطاع عام وقطاع خاص التنوير العمومي للتنقل في أمان. ومنذ سنة 2015 شرعت الإدارة العامة للجسور والطرقات في الإجراءات اللازمة لتحديث شبكة الإنارة العمومية وتغيير كامل نقاط الإنارة المستعملة لفوانيس صوديوم الذي يستوجب اعتمادات بقيمة 46 م د و مرحلية في الإنجاز. فسعت الإدارة إلى:

أولا: عند القيام بدراسة أي مشروع يتم ادراج فصل يتعلق بالانارة العمومية بكراس من نوع الانارة باستعمال الفوانيس LED أو الإنارة فوتو فلطائية (photo voltaïque) مثل مشروع امتداد الطريق اكس 20 و أشغال تهيئة السلامة المرورية بط و 14 ن ك 0-14,5 بولاية صفاقس

ثانيا: استعمال الانارة العمومية فوتو فلطائية (photo voltaïque) لمعالجة النقاط السوداء بالطرقات المرقمة حيث انطلق برنامج تركيز 2313 نقطة إضاءة بالطاقة الشمسية بالطرقات المرقمة بـ 24 ولاية في جوان 2022 ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال خلال 2023

ثالثا: المرور من إنارة بفوانيس الصوديوم إلى الإنارة فوانيس LED حيث تم تغيير جزء من شبكة الإنارة على مستوى الطريق اكس وجزء من الطريق الوطنية 8. وتم تخصيص اعتمادات ببرنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2024 لصيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة.

وهذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في تخفيض نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الفوانيس وتخفيض في المبلغ المخصص لاستهلاك الكهرباء بحوالي 50%.

تطبيق الاقتصاد الدائري

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الدائري في مجال انجاز الطرقات. برمجت الوزارة انجاز تجربة نموذجية ببناء جزء من الطريق الوطنية رقم 3 على طول 1.2 كلم بولاية بن عروس باستخدام المواد المرسكلة الناتجة عن فواضل هدم البناءات. وقد تم انجاز دليل يوضح كيفية استخدام فوضل البناء في انجاز الطرقات ليتم على إثر ذلك انجاز التجربة ثم تقييمها والنظر في إمكانية توسيع تطبيقها.

البرنامج 2:

يتم عند إعداد مخطط التنمية تحديد أولويات التدخل بمختلف الولايات لحماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الإنجراف وذلك وفقا لدراسات معدة للغرض وأيضا تبعا لطلبات الجهات. غير أنه لا يتم الأخذ بعين الإعتبار لمفهوم مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة نظرا لإعتباره مفهوما جديدا بالنسبة للإدارة بالإضافة إلى عدم تمرسها في كيفية إدراجه ضمن المشاريع التي يتم برمجتها بالمخططات التنموية.

كما ترتبط الأهداف العملياتية للبرنامج باستراتيجيته في ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات والشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتي تندرج بدورها في إطار سياسة عمومية مراعية للأزمات والأوبئة وللتغيرات المناخية. ذلك أن استمرار تغير المناخ أصبح من الضروري إدراج تأثيراته المحتملة على جميع الفئات وذلك في إطار الدراسات التي يتم إعدادها وخاصة الإستراتيجية منها بالإضافة إلى أهمية إعداد استبيانات إجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية.

قد شرعت إدارة المياه العمرانية في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن دراستين لحماية المدن من الفيضانات هما بصدد الإعداد حيث تم تكليف خبيرين في النوع الإجتماعي ضمن قائمة الخبراء المدرجين بالصفقتين.

كما انطلقت الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية في اعداد دراسة المخطط المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية.

وعليه يتعين إعداد دراسات لتقييم تداعيات التغيرات المناخية على النساء والفئات الهشة في نطلق البرنامج عدد2.

من جهة أخرى فإن من أهم الأنشطة التي تقوم بها مصالح الإدارة هي المساهمة في الحد من إنتشار الحشرات في المناطق العمرانية وذلك عن طريق القيام بعمليات الجهر و التنظيف الدوري للأودية العابرة للمناطق العمرانية وهو ما من شأنه أن يساهم في الحد من الإنتشار المحتمل للأوبئة وتحسين جودة حياة جميع الفئات وخاصة ربات البيوت و ذلك بالمحيط الذي تتواجد به.

البرنامج 3:

تؤثر تغيرات المناخ على الحق في السكن اللائق بعدة طرق من ذلك تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والفيضانات بشكل مباشر على العديد من المناطق المأهولة بالسكان.

وتباين تأثير تغير المناخ والكوارث على النساء والرجال والفتيات والفتيان وكبار السن، إذ تتعرض العديد من النساء والفتيات لمخاطر أكبر ويتحملن أعباء أثقل ويواجهن آثارا أشد مع التغيرات المناخية.

تتعرض النساء بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ بسبب التمييز ضدهن وعدم المساواة في ظروفهن والأدوار المنسوبة إليهن.

وترتفع مستويات الوفيات والامراض في حالات الكوارث لدى النساء والفتيات ولا سيما ربات الأسر، ويرجح أن يعشن في مساكن غير لائقة في مناطق حضرية وريفية تنخفض فيها قيمة الأراضي وتكون أكثر عرضة للآثار المترتبة على الظواهر المتصلة بالمناخ من قبيل الفيضانات والجفاف والعواصف والزلازل وغيرها من الأخطار.

لذلك برزت الحاجة لإدماج التكيف مع تغيرات المناخ صلب دراسات التخطيط الترابي والعمراني مع مراعاة تطلعات احتياجات المجتمعات والتفاوتات بين المناطق التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب نقص الموارد اللازمة ومعالجة آثار تغير المناخ في المناطق الأكثر ضعفا.

إن للتغيرات المناخية تأثيرًا على المدن في العديد من المجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية (المياه، والتربة، والسواحل، والمناطق المحمية...)، وتقليل الانبعاثات الغازات الدفيئة (مشاريع الطاقة المتجددة، والكفاءة الطاقية، وسياسات النقل الحضري، وسياسات الإسكان والبناء.).